

- «الشرق الأوسط» والعلاقات العربية ـ الإيرانية
- حرب العراق وتوازن القوى في المشرق العربي
- منظور الإسلام لحقوق الإنسان
- النفط والغاز في إيران: عقبات وحلول
- مترو طهران: الآفاق المستقبلية
- تحولات القوة العاملة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية





مركز الأبحاث العلميّة والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

مركز متخصص في القضايا الفكرية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

- يهدف إلى دراسة هذه القضايا من خلال تفاعل العلاقات بين دول المنطقة، بما فيها إيران، مع عناية خاصة بالعلاقات العربية ـ الإيرانية.
- يُعنى بمتابعة التوجهات السياسية والاقتصادية الدولية ومدى تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط.
- يقوم المركز بعقد الندوات واللقاءات العلمية، وينظم حلقات نقاش متخصصة، كما يُعد في هذا الإطار برامج الأبحاث والدراسات.
- يصدر مجموعة من المجلات والكتب والمنشورات التي تلائم اهتماماته.

الأسعار

- لبنان: ٤٥٠٠ل.ل. - سوريا: ١٥٠ ل.س. - الأردن: ٣ دنانير - العراق: ٧٥ ديناراً
- إيران ١٥٠٠٠ ريال - البحرين: ٣ دنانير - السعودية: ١٠ ريال - عُمان: ٣ ريال
- قطر ٢٠ ريالاً - الكويت: ٢ دينار - تونس: ٣ دنانير - اليمن ١٧٥ ريالاً
- المغرب: ٢٨ درهمًا - ليبيا ٥ دنانير - قبرص: ٢ جنيه - بريطانيا ٢ جنيه

الاشتراك السنوي بما فيها أجور البريد

- دول الشرق الأوسط وافريقيا: ٣٠ دولارًا
- الدول الأوروبية: ٤٠ دولارًا
- اميركا ودول أخـــرى: ٥٠ دولاراً
- ترسل طلبات الإشتراك إلى مركز الأبحاث العلميّة والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، بيروت.

التوزيع في لبنان والشرق الأوسط : مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع
تلفاكس : ٨٥٦٦٧٧ / ٠١ ص . ب ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت – لبنان

العنـــــــوان

مكتب بيروت

بئر حسن ـ شارع السفارات ـ بناية شاطئ العاج ـ هاتف: ٠١/٨٣٣٦٩٨
فاكس: ٠١/٨٣٣٦٩٨
ص . ب: ١١٣/٥٦٦٩ بيروت ـ لبنان
بريد الكتروني : fasleyat@middleeast-iran.com

مكتب طهران

بلوار كشاورز، خيابان شهيد نادرى ، شماره٢٠
تلفن: ٨٩٦٤٢٨٢، ٨٩٦٦٧٣٣، ٨٩٦١٧٧٠ (٠٠٩٨٢١)
ص . پ: ١٤١٥٥/٤٥٧٦، فاكس: ٨٩٦٩٥٦٥
بريد الكتروني : merc@irost.com

المدير المسؤول: فكتور الكِك

فصلية ايران والعرب

مركز پژوهشهای علمی و مطالعات استراتژیک خاورمیانه

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

Center for Scientific Research and Middle East Strategic Studies

فصلية ايران والعرب

العدد الثامن ـ السنة الثالثة ـ ربيع ٢٠٠٤

- ترحب «**فصلية ايران والعرب**» بدراسات الكتّاب حول مختلف القضايا المتعلقة بالشؤون الإيرانية ـ العربية، شرط ألا تكون قد نشرت أو مقدّمة للنشر في مطبوعات أخرى، وأن تكون موثقة بطريقة علمية.
- يُفضّل أن يُقدم النص مطبوعًا مع القرص الممغنط (الديسك).
- يُرجى من الكتّاب إرسال سيرة ذاتية موجزة مع عناوينهم: هاتف، فاكس، بريد الكتروني.

فصلية إيران والعرب

المحتويات

رأي

□ مستقبل الشرق الأوسط والعلاقات الإيرانية - العربية — سيد حسين موسوي — ٤

دراسات

□ حرب العراق وتوازن القوى في المشرق العربي — رحمان قهرمان پور — ٩

□ في منظور الإسلام لحقوق الإنسان: ملامح لقواعد الديموقراطية الدينية — جاد مقدسي — ٢٩

□ الحضارة الإسلامية الجديدة — عطاء الله مهاجراني — ٣٥

□ الاستقرار أو اللااستقرار — أبو القاسم قاسمزاده — ٤١

□ الثقافة السياسية العشائرية في العهد البهلوي الأول والثاني — محمود سريع القلم — ٥٣

□ النفط والغاز: تحركات جديدة بوسائل قديمة — بيژن خواجه پور — ٧٧

□ مؤشرات تحول سوق القوة العاملة في إيران خلال العقود الأربعة الأخيرة — محسن نظري — ٩١

□ فرص العمل الريفي وسبل تنميتها في إيران — علي خزاعي — ١١٧

□ مترو طهران: الآفاق المستقبلية — إعداد: مديرية مترو طهران — ١٣٢

قراءات

□ الفكر الإسلامي المعاصر في إيران — عدنان طهماسبي — ١٦١

وقائع

□ وقائع إيرانية - عربية (أيلول / سبتمبر - كانون الثاني / يناير) — ١٦٧

ملخصات بالفارسية

فهرس بالإنكليزية

آراء الكتاب تعبر عن وجهات نظرهم

رأي

مستقبل الشرق الأوسط والعلاقات الإيرانية - العربية

تتحدث الأوساط السياسية الدولية والإقليمية في الفترة الأخيرة عن تطورات مذهلة ستشهدها منطقة الشرق الأوسط في المدى القريب، وأن الأحداث التي شهدتها الساحة العراقية ما هي إلا بداية لهذه التطورات. ويبدو الحديث عن دمقرطة المجتمعات الشرق أوسطية وكأنه الخبر اليومي لكل التيارات السياسية. وإذا ما كان بعضها يعارض المشروع الأميركي المسمى «الشرق الأوسط الكبير»، فإنها تتحدث عن المشروع وكأنه قادم لا محالة.

ثمة مؤتمرات عدة تعقد في دول الشرق الأوسط، وخاصة الدول التي تعتبر نفسها معرضة قبل غيرها لتأثيرات المشروع الأميركي، يشارك فيها خبراء في المجالات كافة لتقييم الوضع الراهن وتكوين رؤية محددة حيال «الثقافة القادمة». وثمة تغييرات عدة يشهدها القطاع التعليمي في بعض الدول العربية، وخاصة الخليجية منها، لناحية إلغاء كثير من المقولات التي كانت في صلب مناهج التعليم إلى وقت قريب؛ كل هذا يأتي والساحة العربية والإقليمية بصورة عامة تشهد تشرذماً وانفكاكاً في التحالفات والمنظمات الإقليمية، مثل الجامعة العربية.

من ناحية أخرى يكثر الحديث في الأوساط السياسية والثقافية في الساحة الإيرانية عن الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية - العربية في المرحلة الراهنة والمرحلة المقبلة لأنه ما من حدث أو تطور وقع أو يقع في الشرق الأوسط إلا وكان ويكون له دور واسع النطاق تتأثر به كل دول الجوار، ومنها إيران التي تتعرض بدورها للمخاطر والتحديات المقبلة، وإن كان الاستقرار النسبي الذي شهدته في الآونة الأخيرة رهناً بالتشاور والتعاون الإقليمي، وبالتالي عليها اتخاذ قرارات حاسمة لتشكيل جبهة واحدة تجعل من منطقة الشرق الأوسط، محوراً قائماً بذاته بإمكانه التأثير في مسارات عدة، لعل أهمها مسار عملية السلام في الشرق الأوسط الذي يشهد بدوره انتكاسات بسبب التعنت الإسرائيلي.

إن التعاون القائم بين إيران من ناحية، والعربية السعودية من ناحية أخرى، والتعاون

والتشاور القائم بين إيران وكل من الدول العربية الأخرى، مثل سوريا ولبنان، يشكل نموذجاً صريحاً لكل أولئك الذين كانوا يشككون في مدى جدية إيران في إقامة علاقات وطيدة مع الدول العربية. وتؤكد التطورات الراهنة ضرورة توسيع دائرة التعاون الإقليمي ليشمل كل المجالات، ومنها المجال الأمني الذي يشهد انتكاسات سلبية.

من ناحية أخرى، إن ما يجري في المجال التعليمي ليس إلا رد فعل تقوم به الأوساط السياسية في البلدان العربية لكي تظهر وكأن المشكلة الرئيسية تكمن في هذا القطاع. صحيح أن هناك بعض الثغرات في المناهج التعليمية في بعض الدول العربية. ولكن هناك أيضاً بعض المقولات الأساسية التي لا يجوز المس بها أو أن تخضع للمساومة، وخاصة ما يتعلق بالموقف العربي-الإسلامي حيال إسرائيل التي تزرع الفتن وتمارس شتى أنواع الاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية منذ قيامها عام ١٩٤٨ . على أن الدولة التي يجب عليها القيام بتغيير المناهج التعليمية هي إسرائيل التي كانت ولا تزال تؤكد في كل مناهجها أن المجتمعات العربية والإسلامية هي مجتمعات يحكمها التخلف. وعليه، فإن كل هذا وكل ما نراه في الظروف الراهنة يؤكد على ضرورة قيام تحالف إقليمي بين الدول الإسلامية في كل المجالات.

على أن هناك بعض التبريرات تحاك ضد هذه الفكرة في الدول العربية، ومثلها في الساحة الإيرانية. وهذه التبريرات ما هي إلا أفكار تأثرت بالفكر الغربي الذي كان وراء زرع أسس المعاداة بين الشعوب العربية والإسلامية في حقبة الاستعمار. لكن هل كان متوقعاً أن يقوم الاتحاد الأوروبي في مرحلة الحرب العالمية الأولى والثانية؟ ولماذا قام الاتحاد وترسخ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي؟ وهل هناك ما يبرر عدم انضمام كثير من الدول الأوروبية إلى هذا الاتحاد بدعاوى تتعلق بالماضي الذي شهد أحداثاً دموية؟

إن الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط لديها ما يكفي من عناصر الوحدة، فضلاً عن ماض عريق يفخر به كل مسلم وعربي، وهي مقبلة على تطورات قد تغير كل المقومات التي شكلت الدعامة المناسبة لقيامها كدول. لذا، فلتكن هناك فئة عربية وإيرانية تقوم بما يمليه الوضع الراهن من تحديات، وتدعو الحكومات لدراسة ما يجب عليها القيام به على الصعيد الإقليمي.

سيد حسين موسوى

دراسات

- حرب العراق وتوازن القوى في بلاد الشام وجوارها
- حقوق الإنسان في الإسلام
- الحضارة الإسلامية الجديدة
- الاستقرار أو اللااستقرار
- الثقافة السياسية العشائرية في العهدين البهلوي الأول والثاني
- النفط والغاز: تحركات جديدة بوسائل قديمة
- مؤشرات تحول سوق القوة العاملة في إيران خلال العقود الأربعة الأخيرة
- فرص العمل الريفي وسبل تنميتها في إيران
- مترو طهران: الآفاق المستقبلية

رحمان قهرمان پور*

حرب العراق وتوازن القوى في بلاد الشام وجوارها

تتمتع منطقة بلاد الشام منذ القدم بأهمية استراتيجية خاصة في الشرق الأوسط، لدرجة أن الأدب السياسي السائد يعتبر أحياناً أن بلاد الشام هي الشرق الأوسط. ويقع العراق في قلب هذه المنطقة، أي في قلب الشرق الأوسط العربي. ولهذا السبب يمكن اعتباره من الناحية الجيوبوليتيكية مركز ثقل الشرق الأوسط العربي.

إن الضرورات والمتطلبات الاستراتيجية الناجمة عن موقع العراق، شكلت دوماً عنصراً مهماً في اتخاذ القرار من قبل اللاعبين الإقليميين والدوليين في الشرق الأوسط. إذ تقضي التركيبة المعقدة وغير المتسقة من الناحيتين القومية والطائفة إلى حقيقة مفادها أن الأهمية الجيواستراتيجية للعراق فرضت الحفاظ على هذه التركيبة المعقدة وغير المتناغمة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ولعلها كانت سبباً في الإهتمام الخاص الذي توليه دول المنطقة والعالم لمنطقة الشرق الأوسط عموماً، والعراق خصوصاً. من هنا يمكن القول بأن اللعبة الاستراتيجية الكبرى اليوم في بلاد الشام سترسم المعادلات المستقبلية الأمنية والاستراتيجية في الشرق الأوسط، وحتى في المناطق المجاورة.

إلى أهميتها الإقليمية، تحتل بلاد الشام مكانة خاصة في الخريطة الاستراتيجية للقوى الكبرى. إذ تضمنت وثائق الأمن القومي الأميركية لعام ٢٠٠٢، إشارة إلى أن مكانة أميركا في النظام الدولي مرتبطة بمكانة العراق في الشرق الأوسط. على صعيد آخر، لم تشهد الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا ما يقود إلى تعميق الشرخ الحاصل داخل حلف شمال الأطلسي أو حتى الفتور الذي طرأ على العلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي كما كانت حال الحرب على العراق. أما في ما يتعلق بمجاورة بلاد لمنطقة الخليج بصفتها المصدر الرئيس لإنتاج النفط في العالم، وكذلك للجهة الجنوبية للبحر الأبيض بصفته نقطة التقاء أمن أوروبا

* طالب دكتوراه في العلوم السياسية في جامعة بهشتي.

وأمن الشرق الأوسط، فإنها جعلت توازن القوى في بلاد الشام ذا تأثير في الاستراتيجيات العالمية للقوى الكبرى. فقد كان توازن القوى هذا متأثراً خلال مرحلة الحرب الباردة بالتنافس بين الإتحاد السوفياتي سابقاً وأميركا على صعيد النظام الدولي. لكن مع انهيار الاتحاد السوفياتي، بادرت أميركا وحليفتها الاستراتيجية إسرائيل إلى تغيير موازين القوى بما يخدم مصالحهما، خاصة أن حلفاء الاتحاد السوفياتي سابقاً، أي سورية والعراق وفلسطين، باتوا في موقف ضعيف بسبب التطورات البنيوية للنظام الدولي وفقدانهم دعامتهم المتمثلة في القوة العظمى في المعسكر الشرقي. على أن غزو صدام للكويت ونشوب حرب الخليج الثانية كرسا عملية تغيير توازن القوى في بلاد الشام لصالح أميركا وإسرائيل.

الأهمية الاستراتيجية لبلاد الشام

تحظى بلاد الشام التي تجاور اللاعبين الإقليميين الخمسة المهمين، إيران والسعودية وتركيا ومصر وإسرائيل، بأهمية أساسية من جوانب عدة:

-إن أهم وأطول صراع بعد الحرب العالمية الثانية، أي الصراع العربي-الإسرائيلي، إنما حصل ويحصل في هذه المنطقة. على أن آلية تسوية هذا الصراع ستحدد معالمها الأنظمة الأمنية المستقبلية للشرق الأوسط أو على نحو العموم المنطق الأمني ومسلتزماته في الشرق الأوسط؛

-شهدت المنطقة أيضاً أطول حرب بعد الحرب العالمية الثانية، ألا و هي الحرب العراقية-الإيرانية؛

-إن النفط و المياه اللذين يمثلان ركيزتين أساسيتين للاقتصاد السياسي للشرق الأوسط، مرتبطان إلى حد بعيد بالمصادر المائية والنفطية لبلاد الشام؛

-يضطلع توازن القوى في بلاد الشام بدور أساسي في تشخيص معادلة توازن القوى في الخليج الفارسي؛

-المنطقة تحتضن بيت المقدس؛

-تجاور بلاد الشام المناطق الاستراتيجية الثلاث الأخرى في الشرق الأوسط، الخليج والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. وعليه ثمة علاقة غير منفصلة بين أمنها وأمن المناطق المذكورة؛

-إن القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، أي إسرائيل، موجودة في هذه المنطقة، فيما تشعر الدول الثلاث، إيران والعراق وسورية التي تقف موقف المعارض لإسرائيل وتمتلك قدرة عسكرية على مستوى ملحوظ في مقابل القوة العسكرية لإسرائيل، بالقلق من

القدرة العسكرية لإسرائيل. وعلى هذا تعد بلاد الشام مركز الثقل في خريطة التسلح للشرق الأوسط؛

- إن التنوع القومي والطائفي في بلاد الشام قاد إلى تعزيز الأبعاد الأمنية للمجتمع. فالأكراد والإيرانيون والعرب واليهود والمسيحيون، وكذلك المسلمون السنة والشيعة، يشكلون أهم المجموعات القومية والطائفية في المنطقة؛

- تحتضن المنطقة واحدة من أهم القوميات التي لا دولة مستقلة لها، وهم الأكراد، علماً أن القومية الكردية ذات النزعة الإنفصالية مثلت دوماً تهديداً لأمن المنطقة.

استناداً إلى النقاط المذكورة أعلاه، ربما أمكن القول أن الأهمية الاستراتيجية لبلاد الشام منبثقة من تعقيدات قضاياها وتشابكها. إذ إن تراكم القضايا التأريخية والدينية والقومية والعرقية والبيئية والاقتصادية أوجد طبقات متعددة وسميكة من الخلافات بين دول المنطقة، بحيث إن أي نوع من الواقعية بشأن مستقبل المنطقة سيبعث تلقائياً على التشاؤم. وفي ظل هذه الأجواء، فإن أي إجراء مشترك وجماعي، ومهما كان نوعه، سيواجه جملة من العقبات والعراقيل. ومن هنا تحاول الدول إما أن تنأى بنفسها عن أجواء الحالات المذكورة أعلاه أو تعتمد على قوتها العسكرية. فتركيا، رغم العلاقات التأريخية العريقة التي تربطها ببلاد الشام، هي من بين الدول التي نأت بنفسها عما تشهده المنطقة من تطورات، وجعلت سياستها الخارجية تدور حول محور التقرب من الغرب[١].

كما أن صراعات المنطقة التي امتدت على مر التأريخ قادت كثيراً من الحكومات إلى الإقتناع بضرورة رفع القدرة العسكرية من جانب واحد واعتباره أهم الأولويات الأمنية وأكثرها أساسية. من هنا كانت الدراسات الأمنية تسلط الضوء في الغالب على الأبعاد العسكرية وليس على الجوانب الاقتصادية أو البيئية[٢]. على أن الظروف الآنفة الذكر صاحبتها نتيجتان استراتيجيتان رئيستان، الأولى هي أن التغيير في منطقة الشرق الأوسط برمتها يستلزم تغييراً في بلاد الشام. بعبارة أخرى، تعد التغييرات الاستراتيجية في بلاد الشام شرطاً كافياً ولازماً لحصول التغيير في كل الشرق الأوسط. أما الثانية، فهي أنه لابد من أن تكون التغييرات جذرية حتى تكون مؤثرة. إذ إن امعان النظر في تأريخ الشرق الأوسط في القرن العشرين يوضح أن كل تغيير وتطور شهدته المنطقة امتد إلى المناطق الأخرى: التقسيم العثماني بعد الحرب العالمية الأولى، وثورات الخمسينات والستينات في سورية والعراق ومصر، وانهيار النظام الثنائي القطبية، وحرب الخليج الأولى، واليوم غزو العراق؛ كلها تعد من أهم التطورات المؤثرة في المنطقة، وحتى في النظام الدولي في بعض الحالات. وإلى جانب كل ذلك، تسببت الحرب العربية ـ الإسرائيلية في السبعينات في بروز تغييرات أساسية في

توازن القوى الإقليمية.

إن ضعف حكومات دول بلاد الشام من ناحية، ووقوفها على الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة من ناحية أخرى قادتا إلى بروز سلوكيات طامحة في السياسة الخارجية والدفاعية لهذه الدول. بيد أن المشاكل القائمة هي نتاج «الدولة ـ الأمة» في المنطقة إثر تدبير استعماري أدى إلى أن تجنح هذه الدول للنزعة العسكرية لتوفير مقومات «الدولة ـ الأمة». فالتعايش في ظروف حروب متوالية ووجود حكومات غير شرعية، كإسرائيل ذات النزعة العسكرية، يمكن تبريره وتبيينه من خلال علم الإجتماع، بل ومنح هذا التعايش صبغة شرعية. فعلى سبيل المثال، إن عسكرة المجتمع والتأهب للحرب هما خصيصة بارزة ورئيسة للاقتصاد السياسي والتنمية السياسية ـ الثقافية لسورية في عهد حافظ الأسد. وهذه المحصلة كانت تحدد أسلوب الحكومة السورية. كما أن استراتيجيات خلق الإنسجام الإجتماعي تسهم في منح النظام الشرعية. فقد مثل الإستعداد للحرب الأولوية السياسية الأولى في أداء الإدارة السورية، فيما تأتي الأهداف الأخرى في مستوى أدنى[٣].

إن عسكرة المجتمعات في بلاد الشام قادت على الأمد البعيد إلى إضعاف المجتمع المدني ومثلت أسس شرعية الأنظمة السياسية، وبالتالي انهيارها. وفي الحقيقة، فإن قادة هذه الدول سعوا دوماً وبحذاقة إلى وضع تعريف للعلاقة بين العسكريين والسياسيين وإخضاعها للرقابة والإشراف. فعلى سبيل المثال كان العراق في عهد صدام نظاماً سياسياً يحاول السيطرة على المجتمع وعدم تسييس العسكريين من خلال الإتيان بأعضاء من الأقليات وتقليدهم أعلى المناصب. لكن قضية إقرار التوازن بين العلاقات العسكرية والسياسية في مركز ثقل سياسات الأنظمة العربية جعل الحفاظ على استقرار النظام السياسي سبباً في خفض القدرات العسكرية لهذه الأنظمة[٤]. بالتالي فإن انعدام الحزم في التطورات التي تشهدها بلاد الشام شكل عقبة رئيسة أمام تنفيذ العديد من الاستراتيجيات. على أن غياب هذا الحزم، وكما قيل، ناجم عما تعيشه المنطقة من تعقيدات، تفاقم مع مرور الزمن في العديد من الحالات إلى حد كبير. فالسلوك السياسي المتقلب للناس ووجود التنافسات القبلية والقومية واستغلال العلاقات الإجتماعية من قبل الأنظمة السياسية ـ من أجل تحقيق أهدافها ـ وكذلك الثقافة السياسية ذات النزعة السلطوية التي تعود في جذورها إلى غياب الأمن وضعف الوعي ومستوى إيصال المعلومات في المجتمعات المذكورة؛ كلها قادت إلى أن تكون الاستراتيجيات المتبعة في حل مشاكل هذه المنطقة غير مؤثرة وغير مجدية. من هنا، فإن أسلوب تغلغل الدول في بلاد الشام ليس من الأساليب العصرية القائمة على التعاطي السياسي والاقتصادي، وإنما على العلاقات القبلية والقومية والعرقية، علماً أن وجود القوميات والطوائف والقبائل المتعددة ساعد في شيوع هذا الأسلوب.

التنافس لفرض الهيمنة على المنطقة

منذ مرحلة ما بعد الحرب العاليمة الثانية، وعلى وجه التحديد منذ عهد جمال عبد الناصر ولغاية الآن، بات تدخل الدول العربية بعضها في شؤون بعضها الآخر أمراً شائعاً ومتداولاً. فتدخل مصر والعراق وسورية في الحروب والثورات الداخلية لدول كاليمن وفلسطين ولبنان يعد نموذجاً بارزاً لهذا الأمر. كما أن استمرار الأزمات وانعدام الأمن الداخلي في كل من فلسطين ولبنان تسبب في خلق فراغ السلطة في منطقتين مهمتين من بلاد الشام. وقد سعت دول المنطقة دوماً في إطار فرض هيمنتها إلى استغلال هاتين الحالتين لصالحها.

ومنذ عقد السبعينات، وعلى وجه التحديد بعد توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، شهدت منطقة بلاد الشام ثلاثة أنواع رئيسة التنافس أو الصراع:

- التنافس بين العرب المحافظين والثوريين؛
- التنافس بين حزب البعث في سورية وحزب البعث في العراق؛
- الصراع بين الدول العربية وإسرائيل.

إن هذه التنافسات والصراعات قادت إلى تبلور ائتلافات مؤقتة بين الدول التي تفصل بينها خلافات حادة من الناحية الأيديولوجية. على أن النموذج الصارخ لهذا الأمر بائن للعيان في دعم سورية لإيران ضد العراق في حرب الخليج الأولى. إذ تتبنى سورية نظاماً علمانياً قائماً على القومية العربية، فيما يقوم في إيران نظام ديني قائم على منهج إسلامي.

إلى الأنواع الثلاثة الرئيسة من التنافسات والصراعات المشار إليها، هناك دول، مثل إيران وتركيا ومصر والسعودية، حددت لنفسها دوماً مصالح في هذه المنطقة انطلاقاً من تأثرها بما يحصل في بلاد الشام من تطورات. فالخلافات التأريخية التركية - السورية حول إقليم الإسكندرون والمزاعم التركية بشأن الموصل وكركوك، والخلافات الحدودية بين العراق وإيران، والمزاعم التأريخية للعائلة الهاشمية الحاكمة في الأردن - بشأن السعودية والعراق - ونزاع الهوية والأرض بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛كلها من الأمور التي جعلت التطورات في بلاد الشام تحظى ببالغ الأهمية بالنسبة لدول الجوار. وهذا إلى جانب أن هذه البلدان تحتاج إلى بسط نفوذها في بلاد الشام إذا ما أرادت رفع قدرتها في هذه المنطقة. على أن هذه القضية تسلك أحياناً منحى ذا بعدين، كأن تقوم إحدى دول بلاد الشام بالتقرب إلى إحدى الدول المجاورة لها من أجل رفع رصيد قوتها وقدرتها. ونلاحظ ذلك على سبيل المثال، في تقارب سورية من إيران والسعودية أو تقرب إسرائيل من تركيا، علماً أنه في كثير من الحالات كان هذا التقارب مؤقتاً لا يقود إلى الائتلاف والاتحاد، وذلك بسبب افتقار الجانبين لمرتكزات

بنيوية مشتركة والتناغم اللازم اقتصادياً وسياسياً، وحتى عسكرياً. فمثلاً، قاد انتهاء الحرب الباردة وغزو العراق للكويت إلى ظهور تغييرات بنيوية ألقت بظلالها بالتالي على توازن القوى في المنطقة. فسورية التي كانت في مرحلة الحرب الباردة إحدى الدول المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي سابقاً، بادرت بغية إضعاف منافسها، أي حزب البعث في العراق، إلى التعاون مع أميركا خلال حرب الخليج الثانية إلى حد أنها أبدت استعدادها إلى جانب مصر لإصدار «بيان دمشق» لضمان أمن الخليج. أضف إلى ذلك أن توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل جعل الأولى في المحور الأميركي - الإسرائيلي وقاد إلى إيجاد تغيير في توازن القوى لصالح المحور المذكور. ومن أجل تبيين آثار الغزو الأميركي للعراق في توازن القوى في بلاد الشام، نحاول هنا تسليط الضوء باختصار على مصالح ومناهج كل من الدول المهمة في المنطقة، وكذلك الدول المجاورة..

أولاً، العراق

إن السيطرة على العراق تعني السيطرة على مركز ثقل بلاد الشام. لذا، فإن نوع الحكومة التي تتسلم مقاليد الحكم في العراق سيكون أمراً يحظى بأهمية بالغة. فصدام كان يعرف هذا الأمر جيداً، ولهذا السبب حاول دوماً تزعم العالم العربي من خلال فرض هيمنته على بلاد الشام. فالهجوم على إيران والكويت ودعم فلسطين والتنافس مع سورية كلها كانت وسائل لتسنم مرتبة قائد الأمة العربية. لكن بعيداً عن نوع الحكومة التي تتسلم مقاليد الحكم في العراق، فإن العامل الجغرافي السياسي للعراق يفرض عدداً من الضرورات على الدول الأخرى تتمثل في:

- حتمية تدخل القوى الدولية واللاعبين الإقليميين في شؤون العراق للحؤول دون قيام دولة قوية تفرض هيمنتها على بلاد الشام؛

- ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية بالنسبة للدولة الحاكمة في بغداد بهدف تحجيم نفوذ اللاعبين الدوليين و الإقليميين؛

- ضرورة حصول حكومة بغداد على الممرات المائية الحرة، وذلك في إطار التحرر من القيود الجيوبوليتيكية.

النتيجة المتمخضة من النقاط أعلاه هي إيجاد وضع يشوبه التناقض في ما يتعلق بحكومات العراق.. فمن ناحية تحتم الضرورة وجود دولة قوية في العراق للحؤول دون اتساع رقعة اللاأمن في بلاد الشام. وفي المقابل فإن ظهور قوة غالبة في العراق قد يربك ويخل بمعادلة توازن القوى ويزيد من انعدام الأمن.

ثانياً، سورية

اعتبرت النخبة السورية، انطلاقاً من معرفتها التامة من أن السيطرة على العراق تعني السيطرة على معادلة توازن القوى في بلاد الشام، القضية العراقية دوماً من أولوياتها الاستراتيجية(٥). فقادة حزب البعث السوري كانوا يعتبرون حزب البعث في العراق منافساً جاداً لهم، ذلك أن نجاح هذا الحزب من شأنه أن يقلل إلى حد بعيد شرعية حزب البعث في سورية. من هنا يتضح أن المصالح الوطنية السورية لها ارتباط وثيق بالعراق، وأن خيار دمشق الاستراتيجي أيام حكومة صدام يتمثل في بقاء العراق ضعيفاً.

لقد تأثرت العلاقات السورية ـ العراقية بأداء الدولتين في منطقة بلاد الشام قبل أن تتأثر بقضايا مياه الفرات وباقي القضايا الثنائية. وفي الحقيقة، فإن دمشق تعتبر وجود عراق ضعيف قابل للإختراق خطوة مهمة وأساسية على طريق تحقق هدف منطقة الشام الكبرى التي تضم إلى جانب سورية كلاً من الأردن ولبنان وفلسطين. ولإماطة اللثام عن فحوى هذه المسألة، فإنه لابد من الإلتفات إلى أن السياسة الخارجية لسورية ترتبط بشكل أو بآخر إلى القمع الذي مارسته الإمبريالية الغربية طوال هذه السنوات ضد القومية السورية وتطلعاتها. فالسوريون الذين كانوا يأملون بتشكيل دولة مستقلة تتمثل في سورية التأريخية باسم (بلاد الشام) عام ١٩١٧، واجهوا تقسيماً لسورية التأريخية إلى أربع دول، هي سورية والأردن ولبنان وفلسطين، ثم تعمقت خيبة أملهم بعد إقامة إسرائيل في فلسطين. وبالنتيجة، وفي خضم تنامي المشاعر المعادية للإمبريالية والصهيونية والحس القومي العربي والقومي السوري، طغى على السياسة الخارجية لسورية طابع الإنعزال(٦).

وبسبب الأوضاع في لبنان والثغرات الموجودة في الاقتصاد، فإن سورية مضطرة إلى الإهتمام بالعراق بشكل خاص، وذلك للتخفيف من الضغوط الإقليمية والدولية. ولهذا السبب يذهب بعض المحللين إلى أن سورية تهدف إلى لبننة الوضع العراقي كي تستطيع عبر ذلك تغيير معادلة توازن القوى في بلاد الشام لصالحها. وفي الوقت ذاته تواجه سورية مشاكل أساسية، منها المحور الأميركي ـ التركي ـ الإسرائيلي ـ الأردني وعدم اتحاد الشيعة داخل العراق، ذلك أن سورية بحاجة إلى أن يكون لها نفوذ في العراق بهدف ممارسة الضغط على تركيا بشأن قضية ماء الفرات ومحافظة هاتاي، وكذلك على إسرائيل بشأن استعادة هضبة الجولان الاستراتيجية.

ثالثاً، الأردن

إن الموقع الجيواستراتيجي الخاص للأردن وصغر مساحته وجيرته لدول قوية، كسورية والعراق وإسرائيل والسعودية، إضطرت هذا البلد للإعتماد دوماً على قوة إقليمية أو دولية

بهدف الحفاظ على موقعه. وفي الحقيقة، فإن الأردن يشكل في موقعه الجدار الفاصل بين العراق وإسرائيل من جهة، وسورية والسعودية من جهة أخرى؛ هذا الموقع دفع الأردن إلى اعتماد منهج محافظ في سياسته الخارجية وعدم رغبته في التدخل في قضايا بلاد الشام. أما المشكلة الأخرى التي يعاني منها الأردن، فهي مشكلة السكان. إذ إن ٦٠ في المئة من سكان الأردن هم من الفلسطينيين الذين لا يعتبرون أنفسهم أردنيين بالكامل، الأمر الذي يزيد من احتمالات تعرضه للهزات(٧). من هنا، فإن التطورات التي حصلت في التسعينات قضت بأن يدخل الأردن عملياً ضمن المحور الذي تريده إسرائيل. وفي هذا الإطار ارتفع حجم التعاون العسكري بين الأردن وتركيا، وقام العسكر التركي بتدريب الجنود الأردنيين. كما أن النشاط الاقتصادي الأردني - الإسرائيلي - الأميركي في ميناء العقبة شجع تركيا على الإنضمام لهذا النشاط، ما أسفر بالتالي عن تعزيز المحور الاقتصادي الأردني - التركي - الإسرائيلي - الأميركي.

استناداً إلى ما تقدم، فإن أداء الأردن في بلاد الشام لا يخلو من الطموحات الشائعة لدى زعماء الشرق الأوسط. فالعائلة المالكة في الأردن تعتبر نفسها الوريث الشرعي للسلطة في العراق والسعودية، الأمر الذي ساهم في بروز التوتر في العلاقات مع الجانبين. أما في ما يتعلق بمحصلة السلام، فإن الأردن يقع بين أمرين متناقضين، إذ من الممكن أن يكون قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية تهديداً للأمن الأردني من جهة، فيما قد يؤدي فشل التسوية من ناحية أخرى إلى التقارب بين عرفات وسورية، الأمر الذي قد يوفر الظروف المناسبة لتهديد الأردن(٨). وفي النتيجة يمكن القول أن منهج الأردن في بلاد الشام يتبع توازن القوى بين اللاعبين المهمين، وليس الأردن نفسه. فحتى التقارب الذي حصل بين سورية والعراق إثر توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل إنما هو ناجم عن تبلور محور استراتيجي جديد بقيادة أميركا وإسرائيل قبل أن يكون ناجماً عن تغيير الأردن موقفه.

رابعاً، إسرائيل

تحتل بلاد الشام موقعاً بالغ الأهمية في دائرة النظام الأمني الذي تريده إسرائيل للمنطقة؛ النظام الذي سيجعل إسرائيل بصفتها الحليف الاستراتيجي لأميركا تحتل موقعاً مهيمناً على الآخرين. ولهذا السبب حاولت إسرائيل على مدى السنوات الماضية، لا سيما بعد الحرب الباردة، تغيير ميزان القوى في بلاد الشام لصالحها كي تستطيع عبر ذلك أن تلبي أهم هواجسها والمتمثل في توفير الأمن. إن أهم خصوم إسرائيل في المنطقة هما سورية والعراق، إذ إن هذين البلدين هما الوحيدان القادران بفعل ما يملكانه من موقع جيواستراتيجي وجيش وطاقة بشرية ملحوظة على خلق تحديات حقيقية وأساسية لإسرائيل، علماً أن تواجد قوات

سورية في لبنان ضاعف من تهديدات هذا البلد لإسرائيل. لذا فإن عزل سورية يمثل أهم الأولويات الاستراتيجية لإسرائيل. أما العراق، فيعد العقبة الرئيسة لوصول إسرائيل إلى منطقة الخليج والتقرب للدول الصغيرة المشاطئة للخليج، والتي تجاور قوتين إقليميتين، إيران والسعودية، اللتين تسعيان دوماً إلى الائتلاف مع القوى الأخرى لتحجيم التهديدات المستمرة. على أن إسرائيل تعتبر أن منطقة بلاد الشام تشكل خطراً عليها على الأمد البعيد، وذلك لأسباب عدة:

ـ إن ضعف حكومات المنطقة يدفعها إلى العمل على رفع مستوى شرعيتها على الصعيد الداخلي من خلال القضية الفلسطينية، وهي تعمد إلى مفاقمة أزمة العرب مع إسرائيل عبر دعم الفلسطينيين؛

ـ الثقافة السياسية السلطوية تقود إلى نمو القادة الظاهرين بمظهر الشخص الخارق للعادة، وهؤلاء يعتبرون القضية الفلسطينية جزءاً من الهدف القومي للعرب ووحدتهم، في محاولة لرفع مستوى شعبيتهم؛

ـ إن حكومات المنطقة تسير نحو الإنهيار، الأمر الذي من شأنه أن يزيد في انعدام الأمن والإستقرار في المنطقة، وبالتالي في الأراضي المحتلة.

أما السيناريو المنشود لدى الإسرائيليين، فهو السيناريو الذي يتضمن تغلب وتفوق الأردن على سورية، وبالتالي عزل الأخيرة. إذ إن تفوق العائلة الهاشمية على الأمد البعيد يمكن أن يوجد نظام توازن يتسم بالقوة والإستقرار قائم على أساس الائتلاف القبلي في بلاد الشام، علماً أن هذا الائتلاف يمكنه أن يكون أساساً لنمو وازدهار الدولة(٩). ومع ذلك، يبدو أن إسرائيل تعارض ظهور حكومات قوية مستقلة في بلاد الشام. إن النخبة الإسرائيلية لا تحامي عن الدول القوية الموجودة في المنطقة إلا إذا كانت داعمة للغرب وإسرائيل. إن إسرائيل تعتبر كل أنواع القومية العربية، وكذلك الأصولية الإسلامية في المنطقة، تتنافى مع مصالحها الوطنية، وترى أن فشل النزعة القومية العربية سيتسبب في بروز وتنامي الأصولية والفئوية.

خامساً، مصر

تنبثق المصالح الاستراتيجية المصرية في بلاد الشام من الموقع الاستراتيجي لهذا البلد الذي يمثل نقطة تلاقي شمال أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط والمشرق العربي. فبعد توقيع معاهدة «كامب ديفيد» بين مصر وإسرائيل، حاول كل من العراق وسورية، ومن خلال عزل مصر عن العالم العربي، الظهور بمظهر الحامي الأول وقائد العرب في مقابل الإسرائيليين.

ولهذا السبب، فإن إضعاف مكانة العراق وسورية في بلاد الشام يعني تزايد القوة المصرية في العالم العربي. لكن انهيار الاتحاد السوفياتي سابقاً بصفته الحامي الأول لسورية، وكذلك إضعاف العراق في عقد التسعينات، أتاحا لمصر الفرصة للقيام مرة أخرى بدور القائد للأمة العربية، حتى أنها عمدت إلى تقديم اقتراح بعد حرب الخليج الثانية، بتوليها إلى جانب سورية مسألة توفير الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد عارضت مصر دوماً كل نظام أمني يضم دولاً غير عربية، ذلك أن الهيمنة المصرية في النظام الإقليمي العربي على مدى عقدين من الزمن دفع النخبة المصرية إلى التطلع إلى إعادة هذه الهيمنة. من هنا، تعد مصر وسورية أيضاً معها من المعارضين الرئيسين للإتحاد الاستراتيجي - التركي - الإسرائيلي، ذلك أن النخبة المصرية تفهم أن الاتحاد المذكور سيضعف الموقف المصري، فضلاً عن إضعاف النظام الإقليمي العربي. ثم أن مصر ترحب بالوضع القائم في العراق، وذلك لأسباب عدة:

- إن تنفيذ السياسة المذكورة يعني تهميش العراق، وحتى إيران، في النظام الأمني الخليجي، بعد أن كان بإمكانها توفير مجالات التواجد المصري في الخليج وأمنه. في هذا السياق حاول المصريون رفع مستوى التعاون بين دول منطقة البحر الأحمر ودول الخليج؛

- إن استمرار الوضع الراهن في العراق وغياب دوره في قيادة قضايا العالم العربي، من شأنه أن يوفر الفرصة لتعزيز مكانة مصر في العالم العربي، وكذلك تثبيب مكانة النخبة داخل مصر، وبالتالي، فإن استمرار الحظر على العراق والضغوط الأميركية عليه ربما كان سيمهد لإحياء القومية العربية وإضعاف الأصولية الإسلامية التي مثلت أهم عوامل انعدام الإستقرار في مصر.

وعموماً، فإن لميزان القوى في بلاد الشام دوراً مفصلياً ومصيرياً في مكانة مصر في العالم العربي، والتي تتجسد بالقيام بدور الوسيط بين أميركا وإسرائيل من جهة، والعالم العربي من جهة أخرى. لكن تغير ميزان القوى في بلاد الشام لصالح إسرائيل وأميركا من شأنه المساس بمكانة مصر على صعيد العالم العربي وفقدانها لدور الوسيط. في الحقيقة، إن مصر تسعى من خلال إحياء النظام الأمني العربي، وكذلك إزالة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، إلى إيجاد نوع من توازن القوى بينها وبين إسرائيل، علماً أن الاستراتيجية الأميركية تقضي بالحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على مصر.

سادساً، السعودية

إن علاقة السعودية بتطورات منطقة بلاد الشام هي أكثر تعقيداً من علاقة مصر بها.. فالسعودية بلد كبير في مساحته، وغني بثرواته، فضلاً عن قلة عدد سكانه. ويمكن تقسيم

الاستراتيجية السعودية إلى مستويين، هما الشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية. فعلى صعيد الشرق الأوسط، تعارض السعودية ظهور أي نوع من الهيمنة والسيطرة لأية دولة أخرى في هذه المنطقة، بحيث تشكل تحدياً لمكانة السعودية. أما على الصعيد الثاني، فالسعودية تعمل على استمرار هيمنتها كدولة في شبه الجزيرة العربية. كما أن نقاط ضعف نخبة هذا البلد جعلها غير قادرة على التعاطي بشكل كامل مع مبدأ توازن القوى. فعلى سبيل المثال، يمكن للسعودية في مواجهة التهديدات الأردنية والإيرانية التقرب من إسرائيل. لكن النخبة في السعودية لا يمكنها فعل ذلك بسبب موجة الإستياء الداخلي إزاء هذا الموضوع. وفي هذا السياق، لم يحظ التقارب السوري من السعودية الرامي إلى إضعاف الأردن والعراق بترحيب ملحوظ من قبل الرياض لأنها تنظر بعين واحدة للخطر الذي يهددها، سواءً كان ناجماً عن تفوق سورية من حيث القوة أم العراق. وفي الحقيقة، فإن الهدف الرئيس للسعودية من وراء الحؤول دون بروز قوة غالبة في بلاد الشام هو منع كل محاولة لإضعاف مكانتها في شبه الجزيرة العربية والخليج. على أن وجود دولة قوية في العراق ربما يقود إلى الإخلال بتوازن القوى في شبه الجزيرة العربية وبما يضر بالسعودية بالذات. إن السعودية منعت عبر تفوقها السياسي كدولة، من تحقق المزاعم الحدودية لجاراتها الصغيرة. وعلى مدى العقد الماضي، أدى فرض الحظر الاقتصادي والنفطي على العراق إلى اضطلاع السعودية بدور مفصلي ومهم في «أوبك» وأسواق النفط العالمية. ومن جهة أخرى، فإن مجاورة السعودية للمناطق الآهلة بالشيعة في العراق قاد إلى تفاقم قلق النخبة السعودية من اتساع رقعة المسلمين الشيعة باتجاه بلدهم، وبالتالي زعزعة النظام السياسي فيه. ولهذا السبب تدعم السعودية، شأنها شأن مصر، فكرة بقاء الوضع الراهن في العراق على ما هو عليه.

سابعاً، إيران

رغم أن إيران، شأنها شأن سائر الدول، لا تستفيد من المصادر الحياتية لبلاد الشام، فإنها تطالب، انطلاقاً من مجاورتها للعراق، باستقرار هذه المنطقة.. وتعد بلاد الشام مهمة بالنسبة لإيران من جوانب عدة، أبرزها:

- وجود الشيعة في العراق ولبنان وسورية، والذين تربطهم علاقات تأريخية بإيران؛
- إحتمال توطيد القومية الكردية في العراق وتسلل ذلك إلى إيران؛
- الخلافات الحدودية بين إيران والعراق؛
- إحتمال تحول إسرائيل إلى القوة الغالبة في المنطقة؛
- إتصال بلاد الشام بالخليج من طريق العراق وتغيير توازن القوة في الخليج بسبب ظهور قوة غالبة ومتفوقة في بلاد الشام.

إن إيران، وبسبب موقعها في نقطة تلاقي غرب آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز من جهة، وبلاد الشام وشبه الجزيرة العربية من جهة أخرى، سعت دوماً إلى أن تمارس دور قوة فاعلة ذات أبعاد إقليمية متعددة، وتجنبت التأطر بإطار منطقة واحدة. على أن هذا النهج اضطرت إيران لاختياره. إذ إن مجاورتها لمناطق مختلفة جعلتها تواجه سياسات وتهديدات متنوعة في صيغها. ومع ذلك، فإن انتصار الثورة الإسلامية، ومن ثم هجوم صدام على إيران، وكذلك تصاعد حدة النزاع بين إيران من ناحية، وأميركا وإسرائيل من ناحية أخرى؛ كل ذلك قاد إلى أن تحظى قضية توازن القوى في منطقة بلاد الشام بأهمية خاصة بالنسبة لإيران. وفي الحقيقة، فإن قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية يرون أن أميركا تعتزم من خلال تعزيز مكانة إسرائيل وتقويتها في بلاد الشام إضعاف مكانة إيران في المنطقة، الأمر الذي حدا بها إلى أن تفكر كسائر الدول المجاورة للعراق في بقاء الوضع القائم في العراق على ما هو عليه. وعلى كل حال، فإن الصراع بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأميركا وإسرائيل قاد الربط بين منطقة بلاد الشام وتوازن القوى والمصالح الوطنية لإيران.

ثامناً، تركيا

إن الأداء التركي إزاء منطقة بلاد الشام يجب تفسيره قبل أي شيء ضمن مفكرتها التأريخية.. فـ«سيندروم سورس» التي قادت إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية لا تزال حية في مفكرة التأريخ التركية، وإليها تمتد حبائل سياسة أنقرة الدفاعية والخارجية. إذ إن النخبة العلمانية تتجنب بشدة التدخل أو التورط في تطورات بلاد الشام، لأنها ترى أن هذا الأمر ربما يهدد وحدة الأراضي الجمهورية التركية. ومع ذلك، فإن الخلافات التركية ـ السورية والخوف من نمو النزعة الإسلامية تعد من بين الأسباب التي قادت إلى قيام التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل عام ١٩٩٦، الأمر الذي قاد إلى تغيير في توازن القوى في المنطقة. ويذهب بعض المحللين إلى أن ارتفاع مستوى العلاقة بين تركيا ودول بلاد الشام بعد حرب الخليج الثانية كان مجرد وسيلة لإظهار المزيد من التناغم مع الإتحاد الأوروبي.

وعلى الأرض، تتركز خلافات تركيا في منطقة بلاد الشام مع سورية، فيما يساورها قلق حاد يتعلق بقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، فضلاً عن أن تركيا لا تؤيد تبلور اتفاق سلام بين إسرائيل وسورية لأنه قد يؤدي إلى تعزيز الموقف السوري بشأن محافظة هاتاي. وتقوم خلافات بين تركيا وسورية منذ عام ١٩٨٠ حول أمرين، هما: الإستفادة من ماء الفرات وإيواء عناصر حزب العمل الكردستاني في سورية ودعم القومية الكردية الإنفصالية[١١]. ورغم أن الأمر الثاني قد تراجعت حدته بعد اعتقال عبد الله أوجلان، فإن تركيا لا تزال تعتبر سورية عدوة لها، لذا تعارض كل نوع من توازن القوى يصب في صالح دمشق. أما في ما

يتعلق بالعراق، فإن أنقرة تخشى نفوذ القومية الكردية من خلال قيام دولة كردية مستقلة.

لقد أبدت تركيا دوماً تأييدها لوجود دولة قوية مركزية في بغداد. ويجب تفسير دعمها للتركمان في العراق والمزاعم بشأن الموصل وكركوك، ضمن هذا الإطار نفسه. وتعتقد النخبة التركية أن القومية الكردية يمكن أن تكون أداة بيد أعداء تركيا. وعلى هذا الأساس:

- ينبغي تفسير أداء تركيا إزاء بلاد الشام في إطار سياستها الخارجية ذات المحور الغربي؛

- على العكس من إسرائيل وسورية، تعتقد تركيا أن ظهور دولة قوية في العراق يخدم مصالحها خاصة، وأن ذلك سيمنع زحف القومية الكردية باتجاه تركيا؛

- تعارض تركيا كل نوع من توازن القوى طالما كان لسورية فيه دور محوري وقوي.

حرب العراق وتوازن القوى في منطقة بلاد الشام

تأسيساً على ما تقدم، تمكن معرفة أسباب تفرد أميركا في قرارها بالحرب على العراق من دون مراعاة التوصل إلى اتفاق في مجلس الأمن. وفي الحقيقة، فإن انتصار أميركا في حرب العراق كان بمثابة تأييد لحقيقة مفادها أن حكومات بلاد الشام هي حكومات ضعيفة استطاعت ضمان أمنها من خلال الإستعانة بالعلاقات القبلية والدينية. لكن الحقيقة المهمة الأخرى هو التعقيد القائم في معادلات المنطقة، الأمر الذي لا يمكن حله خلال مدة قصيرة. وربما أمكن القول أن الأميركيين باتوا يواجهون تدريجاً الحقائق المعقدة في المنطقة. ولا شك أن آثار وتبعات السياسة السلطوية لصدام وحكومات المنطقة لن تزول بهذه السهولة. لذا يذهب عدد من المحللين إلى أن المنهج الديمقراطي اليوم في الشرق الأوسط ما هو إلا مجرد هدف وتطلّع. وقد يبدو للوهلة الأولى أن هدف أميركا هو تغيير المعادلات الأمنية للشرق الأوسط عبر تغيير توازن القوى في بلاد الشام، الأمر الذي يستلزم توفير الإستقرار في العراق وإعادة بنائه. ولو استطاعت أميركا القيام بذلك، فستتوفر الفرصة لتغيير المعادلات الأمنية للشرق الأوسط، كما حصل في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. على أن هذا الأمر هو أحد الدوافع الرئيسة لهجوم أميركا على العراق[١٢]. ويمكن الأخذ في الحسبان وجود أهداف أخرى غير الهدف الرئيس المذكور أعلاه، سنحاول عبر السطور الآتية الحديث عنها:

تحول توازن القوى لصالح أميركا وإسرائيل

بعد انتصار أميركا في الحرب على العراق وعدم استهداف إسرائيل، سيكون توازن القوى لصالح أميركا وإسرائيل، ما يعني إضعاف مكانة سورية في بلاد الشام إلى حد بعيد. من جانب آخر، إن المنتصر الرئيس في الحرب على العراق هي إسرائيل. إذ مهدت هذه الحرب لتحويل هذه الدولة إلى قوة متفوقة في بلاد الشام، ما أثار القلق لدى القوى الفاعلة والمهمة في

منطقة الشرق الأوسط، لا سيما بعد أن ضيق عليها الخناق وقلص هامش المناورة المتاح لها. ومن نافلة القول أن سبب معارضة السعودية والأردن وتركيا ـ باعتبارها حليفة لأميركا ـ للحرب منطلقة من هذه الحقيقة نفسها. فالسعودية قلقة من واقع أن تقوية محور أميركا ـ إسرائيل ـ العراق، سيعزز نفوذ إسرائيل في منطقة الخليج، الأمر الذي سيترتب عليه إضعاف السعودية في شبه الجزيرة العربية، بل وفي كل الشرق الأوسط. أما تركيا، فهي الأخرى قلقة من احتمال تراجع أهمية تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، خاصة أن بدء مفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل سيعزز موقع الأولى في مقابل تركيا. أما القلق الأردني، فناجم عن تضاؤل الأهمية الجيواستراتيجية لهذا البلد بصفته منطقة عازلة بين العراق وإسرائيل. أضف إلى ذلك أن التقدم في التسوية وقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية ربما سيجعل الأمن الداخلي للأردن في مهب جملة من التهديدات الجادة، فضلاً عن أن احتمال التوصل إلى تسوية بين سورية من جهة، وأميركا وإسرائيل من جهة أخرى، قد يعزز موقف سورية في مزاعمها التأريخية بشأن الأردن.

ولعل من الممكن اعتبار سورية الخاسر الأول في الحرب الأخيرة.. إذ رغم أنها كانت تأمل في البداية أن تمهد إطاحة صدام السبيل أمامها لتتزعم العالم العربي بعد أن تتحول إلى القوة الأولى في بلاد الشام، فإنها أدركت لاحقاً أن الحرب على العراق تمثل تهديداً لسورية، إثر المزاعم الأميركية القائلة بإرسال الأسلحة من سورية إلى العراق. وقد دخلت العلاقات الأميركية ـ السورية مرحلة جديدة، حيث إن وزير الخارجية الأميركي تحدث لأول مرة عن «احتلال» لبنان من قبل سورية. وفي إطار معادلة الميزان الجديد للقوى في بلاد الشام، تفقد دمشق كثيراً من نقاط القوة التي كانت لصالحها في الجولات السابقة من مفاوضات السلام. إلا أنه مازال بإمكان دمشق، وكما حصل في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أن تقوم بعقد صفقة مع أميركا، وذلك في إطار مواصلة سياسة التعامل البناء مع واشنطن. وهنا تجدر الإشارة إلى أن فريق المحافظين الجدد في حكومة جورج بوش يحاول في خضم الوضع المتأزم بين دمشق وواشنطن، الضغط على سورية لإجبارها على الإنسحاب من لبنان، ما يعني أن توازن القوى سيكون لصالح أميركا وإسرائيل بالكامل فيما لو استجابت سورية لهذه المطالب.

إن أصحاب الرأي الإسرائيليين يرون أن إيجاد نظام أمني شامل في الشرق الأوسط منوط بوصل منطقتي بلاد الشام والخليج الواحدة بالأخرى.. ويضم هذا النظام الأمني الدول الضعيفة المشاطئة للخليج، والعراق ما بعد صدام، وإسرائيل وأميركا. أما باقي الدول، فهي مضطرة للانضمام لهذا النظام الأمني الذي تستطيع إسرائيل بواسطته أن تقف عقبة أمام تهديدات إيران والسعودية ضد الدول الصغيرة في المنطقة.

ثم إن من إفرازات انهيار حكومة صدام زوال دور الوساطة الذي كانت تمارسه مصر. إذ

إن هذا البلد الذي كان يتطلع إلى تسجيل تواجده في الخليج وإحياء نظام أمني عربي، بات يرى جزءاً كبيراً من آماله في مهب الريح. وعلى صعيد التوقعات، يمكن القول باحتمال حصول تقارب بين مصر والسعودية وتوسيع نطاق التعاون في منطقة البحر الأحمر، وذلك بعد التهديد الموجه من فريق المحافظين الجدد الأميركي. في المقابل تعد إيران خياراً مناسباً بالنسبة للسعودية وسورية لتشكيل محور من البحر الأحمر إلى الخليج، لا سيما أن تغير ميزان القوى في بلاد الشام لصالح إسرائيل يثير قلق إيران أيضاً. وفي الحقيقة، فإن هذه الدول الثلاث أكثر تعرضاً للتهديدات الأميركية من غيرها من دول الشرق الأوسط، ما يزيد من احتمال تقاربها بعضها من بعض لمواجهة محور أميركا - إسرائيل - العراق.

على الجهة المقابلة، سيشهد التعاون الأمني الاقتصادي بين إيران وتركيا نمواً مطرداً مع انفكاك عرى التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي - التركي، والجدية التي تطغى على موضوع القومية الكردية. كما أن قلق البلدين من مستقبل سورية والعراق يعد عاملاً آخر للتقارب في ما بينهما. أما أهم إفرازات الحرب العراقية على تركيا، فهو عودة الأخيرة إلى سياستها المتمحورة حول أوروبا، لا سيما بعد امتناع أنقرة عن التعاون عسكرياً مع واشنطن، الأمر الذي سيقلل من حدة معارضة دول، كفرنسا وبلجيكا وألمانيا، لعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي. كما يمكن أن يسهم احتمال إزالة القواعد العسكرية الأميركية من تركيا في زعزعة التعاون الاستراتيجي الأميركي - التركي، لا سيما أن تركيا لا تريد أن تكون وسيلة لمناورة القوة في المنطقة.

تكريس التسوية بين العرب وإسرائيل

لو اعتبرنا أن الحرب على العراق هي ثاني تطور بنيوي للمنطقة والنظام الدولي - بعد حرب الخليج الثانية - لأدركنا أن من الطبيعي أن تشهد الجهود الأميركية الرامية إلى تكريس مسيرة التسوية، منحى تصاعدياً. فقيام الدولة الفلسطينية الجديدة تحت وطأة الضغط الأميركي ومعارضة عرفات يمكن اعتباره الدلالة الأولى على هذا الأمر. إن أميركا وبريطانيا تعتقدان في الوقت الراهن بالأهمية البالغة جداً لمسألة دفع مسيرة السلام لأن ذلك سيحول دون بروز المشاعر المعادية للأميركيين في العالم العربي، فضلاً عن منعه لتزايد الهوة بين أوروبا وأميركا. وفي ظل تغيير معادلة ميزان القوى في بلاد الشام وضغوط أميركا على سورية، يتعزز احتمال انخراط الأخيرة في مفاوضات السلام.

إن سورية تعرف تماماً أن قضية العرب وإسرائيل لن تمنع أميركا بعد الآن من القيام بعمل عسكري.. فالبعض كان يرى في ما يتعلق بأزمة العراق، أن أميركا لن تشن الحرب على العراق ما لم يجر تسوية القضية الفلسطينية، علماً أن أكثر المتفائلين بهذا الأمر لم يكن يتصور حل القضية الفلسطينية قبل مرور سنوات، ذلك أن، وكما أشرنا سابقاً، التعقيدات الموجودة في

منطقة بلاد الشام تعد عقبة رئيسة في هذا المضمار. وفي الوضع الراهن صار انهيار القومية العربية، وحال التخبط التي يمر بها العرب، مدعاة لتزايد الإنجذاب والجنوح نحو الحالة الإسلامية. وإذا لم تستطع أميركا توفير الأمن للعراق على المدى القريب، فستزداد النزعة الإسلامية أكثر فأكثر، الأمر الذي سيعطي زخماً مضاعفاً للإنتفاضة. إن الصراع العربي-الإسرائيلي، فضلاً عن كونه ذا جذور إقليمية ودولية وداخلية، ينطوي على ثلاث خصائص يصعب معها إيجاد حل عملي على الأرض، رغم تزايد احتمالاته. وهذه الخصائص هي التوزيع المتناثر للقوة، وإضفاء لون واحد على أوجه التناقض المختلفة، ووجود مطالب وأصوات رافضة للتسوية(١٢).

الإرتباط الجيوبوليتيكي لبلاد الشام بالخليج

إن تغيير ميزان القوى في بلاد الشام مدعاة لتغيير ميزان القوى في الخليج الفارسي.. بعد حرب الخليج الثانية وتزايد حجم التواجد الأميركي في المنطقة، إستحالت العلاقة بين بلاد الشام والخليج الفارسي من شكل إلى شكل آخر، وازدادت الرغبة في إيجاد إطار أمني جديد. وإثر ذلك بعثت مواصلة سياسة «الإحتواء المزدوج» لكل من إيران والعراق الأمل في إسرائيل بإيجاد نظام أمني جديد. لكن سياسة «الإحتواء المزدوج» هذه فقدت فاعليتها وجدواها على الصعيد العملي بفضل اعتماد سياسة نزع التوتر من قبل طهران وعقم الحظر على العراق. من هنا تضاءلت مقومات تعزيز العلاقات بين إسرائيل ودول حوض الخليج. أما لو أريد التحدث عن الممكن والمحتمل في الظروف الراهنة، فسيكون على النحو الآتي:

- أن تهدد إسرائيل كلاً من إيران والسعودية عسكرياً بعد اقترابها من المنطقة واستقرارها في العراق؛

- التوازن الجديد للقوى بين العراق وإسرائيل وأميركا وبين الدول المشاطئة للخليج ستؤثر سلباً في مكانة إيران والسعودية وقوتهما في الخليج؛

- نظراً للثغرات التي يمكن أن يستهدف من خلالها قادة الدول الصغيرة المطلة على الخليج، فإن هذه الدول سترجح أكثر فأكثر فكرة التقارب مع أميركا وإسرائيل بهدف الإحتفاظ بقوتها؛

- تتذرع إسرائيل بموضوع امتلاك إيران للأسلحة النووية، وذلك للقيام بعمل عسكري ضد محطة بوشهر النووية؛

- مع خروج العراق من منظمة «أوبك» وتزايد إنتاج النفط بشكل ملفت، فإن موقف إيران والسعودية في «الأوبك» سيضعف أيضاً، وبالتالي ستتراجع قوتهما الاقتصادية، الأمر الذي سيلقي بظلاله على الأمد البعيد على السياسة الدفاعية للبلاد.

إن العراق سيمتلك القوة الكامنة لمنافسة إيران والسعودية وتغيير معادلة توازن القوى

لصالحه فيما لو أزيلت الثغرة الجيوبوليتيكية للعراق بشأن إطلالته على الخليج بفعل تواجد أميركا في المنطقة. أضف إلى ذلك أن عراقاً قوياً ومتحالفاً مع أميركا وإسرائيل يمكن أن يزعزع الهيمنة السعودية على شبه الجزيرة العربية، ويمارس الضغط عليها عبر إحياء مزاعم الدول الصغيرة في الخليج بشأن الأراضي المتنازع عليها مع السعودية. كما أن قيادة العراق للعالم العربي من شأنها أن تخدم مصالح أميركا وإسرائيل وتضر بسورية والسعودية ومصر. فالعراق بصفته قلب الشرق الأوسط العربي سيكون قوياً جداً أكثر من السابق فيما لو حصل على موطئ بحري له على الخليج. كما أن جذب أموال الدول العربية الغنية بالنفط يمكن أن يرفع من قدرات هذا البلد الاقتصادية والعسكرية إلى حد بعيد، علماً أن تحقق مثل هذه الظروف يحتاج إلى توافر ظروف متعددة ليست متوافرة في الوقت الحاضر.

أسلحة الدمار الشامل والرقابة على التسلح

إن عدم فاعلية أسلحة العراق التقليدية في الحرب مع أميركا ستحد من رغبة دول الشرق الأوسط بامتلاك مثل هذه الأسلحة.. فمن الإفرازات المتناقضة للحرب العراقية هي أن محاولة أميركا الرامية إلى نزع أسلحة العراق بوساطة العمل العسكري ستتبعها على صعيد الواقع جهوداً أكبر من قبل دول المنطقة لامتلاك الأسلحة غير التقليدية والنووية. وفي الحقيقة، إن قادة الشرق الأوسط أدركوا أن قوة الردع للأسلحة التقليدية متدنية جداً، مما يعني أن عليها التسلح بالأسلحة النووية في أسرع وقت، وذلك لرفع قوتها الردعية في مقابل أميركا. وحتى الدول التي توجد بينها وبين أميركا خلافات قليلة ربما تبدي رغبتها في امتلاك أسلحة نووية لتحجيم الأخطار المحتملة. لكن هذا الأمر سيشكل مصدر تهديد لإسرائيل وقضية تفردها بامتلاك الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أكثر من أي بلد آخر.

إن الأميركيين يشعرون دوماً بالقلق من انتقال أسلحة الدمار الشامل إلى لاعبين غير حكوميين أو ما تسميهم واشنطن «الإرهابيين غير الحكوميين»[١٤]. في هذا السياق، تعد معرفة عدد محدود جداً من أعضاء جهاز الإستخبارات الخاص العراقي بالأسلحة غير التقليدية التي يمتلكها العراق مدعاة لتعزيز احتمال تهريب هذه الأسلحة إلى خارجه. بل إن ثمة من يرجح احتمال أن المجموعات الأصولية المعارضة لأميركا قد حصلت من طريق التهريب على هذه الأسلحة لتستفيد منها في الهجوم على أميركا.

لقد حاولت أميركا وإسرائيل، على مدى السنوات الماضية، إتهام إيران بالسعي لامتلاك الأسلحة النووية، بل إنها روجت قبل الغزو الأميركي للعراق لشائعات، منها احتمال قيام إسرائيل بشن هجوم على محطة بوشهر. وفي حال عدم تحقق مثل هذا الأمر، فإن محاولة إسرائيل ستنصب على إظهار إيران بمظهر الخطر الرئيس الذي يهدد المنطقة وجعل واشنطن تشاطرها التوجه نفسه[١٥]. وفي الواقع، فإن الهدف الأساس لإسرائيل هو أن تبقى، إلى جانب تحولها إلى القوة الغالبة والمسيطرة في منطقة بلاد الشام، القوة النووية الوحيدة في

الشرق الأوسط.

إلى إيران، تعتبر مصر من بين الدول التي دعت إلى إيجاد منطقة شرق أوسطية منزوعة من أسلحة الدمار الشامل، وذلك لإيجاد نوع من التوازن مع قوة إسرائيل. ومع تدني قدرة قوة الردع للأسلحة التقليدية ورغبة مصر في امتلاك الأسلحة النووية، فإن هذا البلد سيتعرض أيضاً لضغوط واشنطن وتل أبيب.

تقهقر مكانة العسكريين

من النتائج الأخرى للحرب على العراق، تقهقر مكانة العسكر في رسم الاستراتيجيات الواسعة في بلاد الشام، وحتى في كل الشرق الأوسط على صعيدي الدفاع والأمن. فالدول العربية التي سعت منذ أمد بعيد من خلال سياسة عسكرة المجتمع إلى وضع القضايا الدفاعية ـ الأمنية ضمن أولويات سياستها، تدرك الآن أن هذه الخطوة لا تقود إلا إلى تقليص فاعلية القوات العسكرية. إذ إن حزب البعث في العراق الذي اعتمد مبدأ منع العسكر من دخول عالم السياسة وجعل القوات العسكرية تحت قبضته كجزء من أولوياته منذ توليه السلطة في العراق، فقد عند المواجهة مع أميركا القدرة على التصدي؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن القادة العسكريين فقدوا القدرة على المبادرة المستقلة والإبداع الفردي. أما في ما يتعلق بسورية والأردن، فإنهما يشعران بالقلق إزاء ما حصل للجيش العراقي.. فهزيمة الجيش العراقي القوي قلل من ثقة القادة السياسيين بالعسكر، الأمر الذي ربما يلقي بظلاله على السياسات الدفاعية والاستراتيجية لهاتين الدولتين. من جهة أخرى يتعزز في ظل التطورات الأخيرة احتمال انتفاض القادة العسكريين بسبب ما يساور هم من القلق ضد القادة السياسيين، وبالتالي الإخلال بأوضاع المنطقة و زعزعتها.

استنتاجات

إن أميركا التي تعرف تماماً أن كل التطورات الاستراتيجية في الشرق الأوسط منوطة بما يحصل في بلاد الشام، تحاول من خلال هذا الطريق تغيير المعادلات الأمنية لهذه المنطقة. على أن تفعيل مثل هذا الأمر، وإن كان يواجه في الوقت الراهن جملة من العقبات، سيغير معادلة توازن القوى في هذه المنطقة لصالح إسرائيل؛ هذا التغيير سيقود إلى إضعاف مكانة سورية في مفاوضات السلام ومكانة مصر في العالم العربي، وكذلك مكانة السعودية، سواءً كان ذلك على الصعيد الداخلي أم على صعيد العالم الإسلامي.

إلى ذلك، سيطال التغيير عملية توازن القوى في الخليج بسبب اتصال بلاد الشام بهذه المنطقة. ورغم صعوبة إطلاق التوقعات والتخمينات بشأن التفاصيل التي ستشهدها منطقة الشرق الأوسط بعد صدام، فإن إلقاء نظرة على التطورات الحاصلة على مدى العقد الماضي تتيح القول أن بلاد الشام ستمارس بعد سقوط صدام دوراً محورياً في كل الشرق الأوسط.

المصادر:

(1) Dietrich Jung and Wolfango Piccoli, *The Turkish-Israeli Axis: A Matter of Geostraegic change in the Middle East.* (Copenhagen Peace Research Institute, 2000).P.1.

(2) Robert Bowker, Beyond Peace: *The Search for Security in the Middle East*; (London: Lynne Rienner Publishers, 1996), p. 113.

(3)Volker Perthes, "Si Vis Stabilitatem, Para Bellum: State Building. National Security and War Preparation in Syria." in *War, Institutions and Social Change in the Middle East*, (Steve Heydemann, Berkeley, University of California Press, 2000), p.151.

(4) Risa Brooks. Political-Military Relations and the Stability of Arab Regimes, Adelphi: Paper 324, IISS, 1998. PP. 13-16

(5) The Institute for Advanced Strategic and political Studies(IASPS) "Coping With Crumbling States: A Western and Israeli Balance of Power Strategy for the Levant." 1996, *att www.isracleconomy.org*

(6) Raymond A. Hinnebusch. "Revisionist Dreams, Realist Strategies: The Foreign Policy of Syria" in *the Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Change*, edited by Bahgat Korany& Ali E. Hillal Desouki, (Boulder: Westivew Press, Second Edition, 1991). P.374.

(7) Brent E. sasley. "Changes and Continuities in Jordanian Forein Policy," *MERIA*, Vol.6 No.1, March 2002.

(8) The Washington Institute for Near East Policy, "Israel and the Gulf: New Security Frameworks for the Middle East," 2002.

(9) IASPS,op,cit.

(10) F. Gregory Gause III. "The Foreign Policy of Saudi Arabia." In *the Foreign Policies of Middle States*, edited by Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2002). p.196.

(11) Aysegul Server. "Turkey and the Syrian- Israeli Peace Talks in the 1990. *"MERIA Journal.* Vol. 5 no. 3, September 2001.

(12) Philip H. Gordon, Martin Jndyk and Michael O, Hanlon. "Getting Serious A bout Iraq." *Survival*, Vol. 44, No.3. Autumun 2002.

(13) Jostein Brobakk, "After the Cold War: Structural Changes and Israeli- Palestinian Rapproachment." The Paper presented at The fourth Nordic Conference on Middle Eastern Studies, August 1998.

(14) See Report of the presidential Study Group, Navigating through Turbulance: America and the Middle East in a New Century. *The Washington Institute for Near East Policy*, 2000.

(15) Center for Defense Information, Iran, Israel and Nuclear Weapons in the Middle East Washington, Feb. 14, 2002.

جاد مقدسي*

حقوق الإنسان في الإسلام

تعاملت وجهة النظر الدينية مع حقوق الإنسان بوصفها قضايا أخلاقية بالدرجة الأولى. وهي، بحسب هذه الوجهة، متصلة اتصالاً موثوقاً بثنائيات الخير والشر والثواب والعقاب والعدالة والظلم. وهكذا، فإن أي خلل في البعد الأخلاقي لتلك الثنائيات سيفضي إلى خلل موازٍ في الحقوق الطبيعية للإنسان.

وحين تضع الأديان أحكامها المتعلقة بالكائن البشري، فهذه الأحكام سترتبط فوراً بالحق الإلهي، على أساس أن حقّ الإنسان هو من حق الله ولا فصل بينهما على الإطلاق. إن هذه الأحكام تنبعث من المقاصد الأساسية العليا للإسلام، على قاعدتي التوحيد والعدل مع ما تنطويان عليه من فعل حب بين الله والإنسان. ولا شك في أن مدارس وتيارات الفكر الديني ذهبت إلى تأويلات شتى في قضية النظر إلى حقوق الإنسان. إلا أن هذه المدارس والتيارات لم تستطع تخطي القواعد الأخلاقية العليا التي قام عليها الدين. فكيف استطاعت النصوص المقدسة في القرآن الكريم أن تنظم الأحكام والتشريعات الدنيوية المتعلقة بالإنسان وحقه في الوجود والحياة؟

إن القراءة الإجمالية للحقيقة الدينية تجعلنا نتعاطى معها بوصفها وحياً إلهياً من أجل الإنسان وحقه في حركة الوجود. فالدين هو منظومة فكرية روحية غايتها تحرير الإنسان من الضغط الدنيوي ورفع الأغلال التي تطوقه. وربما كان الحيّز التحريري الذي يحتل المساحة الكبرى هو الذي يدفعنا إلى اعتباره المقصد الأساس للدين. والإسلام يقدم نظرة مغايرة عن إمكانيات التحرر التي ظلت وستبقى هماً فكرياً وإنسانياً لا يزول ما دام هذا المخلوق موجوداً. انطلاقاً من هذا الفهم يأتلف الدين مع الحقائق التكوينية والطبيعية التي تنوع بها الإنسان وامتاز عن بقية المخلوقات. فهو يحرص على التعامل معها والتأسيس عليها، ويأبى معاندتها

*كاتب عربي مقيم في جنيف.

وتجاوزها، لأن ذلك يعيق المقصد الانعتاقي للإسلام الذي يمنح الإنسان العابد لله السيادة على نفسه وعلى الطبيعة والمخلوقات الأخرى.

على هذا الأساس كان الخطاب القرآني المتعلق بالاجتماع الإنساني، مؤتلفاً مع السمات العامة التكوينية ومقرراً لها. ففي مسألة الاختلاف وحق الإنسان في أن يكون هو عينه لا مجرد رقم في حاسوب السلطان أو ولي النفوذ، والتي تعتبر مسألة من أهم وأغنى وأفضل ما في الإنسان، يقدم القرآن الكريم نصاً تقريرياً عن الواقع، أي واقع استحالة كون الإنسان إلا مغايراً ومختلفاً، رغم محاولات المحو والمسخ وتجريده من إنسانيته. يقول الله (عز وجل) عن الناس بلحاظ الأفراد ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ (سورة هود الآية ١١٨) أي أن الاختلاف سمة ثابتة وملازمة للإنسان، قد تحول الممارسات الاجتماعية دون ظهورها، لكنها حقيقة واقعة لا يمكن إلغاؤها مطلقاً. ثم يتوسع النص القرآني في إبراز هذه الحقيقة، فيتعدى مسألة تقرير الواقع الإنساني إلى ما هو شرط التقدم والحيوية في الإنسان والمجتمع، فيرى أن أحد أسرار الوجود الإنساني هو في أن يكون الإنسان مختلفاً، ﴿ولذلك خلقهم﴾ (سورة هود، الآية ١١٩).

إن مبدأ الاختلاف المرتبط بدوره بمبدأ الحرية إنما يقعان في الدائرة الجوهرية التي ينبني عليها موقف الدين من حقوق الإنسان. وفي المقاصد الأساسية للإسلام، كالعدل وعدم الظلم والتأخير والتكافل ومحاربة الفساد والإفساد إلى غير ذلك، ما يؤلف منظومة قيم تشكل في ذاتها المرتكزات العليا لحقوق الإنسان. وقد يكون الوجه الأكثر حساسية من ناحية التطبيق هو الوجه المتعلق بحق الاختلاف السياسي وحرية الممارسة في الاجتماع السياسي والإنساني. ولذلك وجد المتنورون المسلمون أن طغيان السلطة أشد خطراً من المخاطر المحتملة لممارسة حق الاختلاف داخل الاجتماع البشري. لذلك لا نجد في القرآن الكريم موضوعاً استأثر بمساحة الاهتمام التي استأثر بها موضوع شجب الاستئثار بالسلطة وطغيانها. وفي المقابل لم يكن النص القرآني يقرر حقائق الاختلاف في الكون والحياة الإنسان. وربما كانت ذروة التعبير عن هذه الحقائق قوله تعالى ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم﴾. أما المذموم قرآنياً من صور الاختلاف فيما الاختلاف علاقة تواصل.. والاختلاف حوار والنفي طغيان واستبداد ونفي للحوار، وهو يؤول إلى مفهوم معاكس تماماً لمفهوم الاختلاف القرآني.

إن هذه المنطلقات الإسلامية لحقوق الإنسان سوف تؤسس لجملة من المفاهيم الأساسية التكوينية للاجتماع الإنساني، وبما يتجاوز منطوق الحدود القومية وخصوصياتها، ذاك أنها

توائم كل خصوصيات الاجتماع السياسي الإنساني، بوصفها قيماً عامة ومقاصد عليا.

استلهام الأحكام والحقوق

لا نجد أي مسافة بين الأصول الدينية الإسلامية ونصوص الفكر الديني يمكن أن يستشف منها تناقض أو مخالفة في ما بينها. ولقد عكس هذا الأمر «الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان» الذي أعلن في اليونسكو بتاريخ التاسع عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٨١. صحيح أن هذا الإعلان قد تم صوغه وبلورته من قبل كبار علماء المسلمين وأساتذة القانون وممثلي مختلف حركات وتيارات الفكر الإسلامي. إلا أن المواد الثلاث التي تشكل هيكلية الإعلان ترتكز في نصها وروحها على الآيات القرآنية والحديث النبوي. وربما كان أهم ما جاء في النقاط الثلاث ما يلي:

- قدم الإسلام للبشرية قانوناً مثالياً لحقوق الإنسان، وذلك منذ أربعة عشر قرناً من الزمن؛

- حقوق الإنسان هذه متجذرة ومنغرسة في الاقتناع الراسخ بأن الله (عز وجل) هو وحده مؤلف القانون وأصل كل حقوق الإنسان؛

- نظراً للأصل الإلهي لهذا القانون، لا يمكن لأي زعيم سياسي أو أي حاكم أو أي مجلس نيابي أن يلغي أو ينتهك أو يغير حقوق الإنسان التي وهبها الله له.

من دون أدنى شك يمكن القول أن واضعي الإعلان شاءوا له أن يكون حديثاً وملائماً لروح العصر من دون أن تشذ نصوصه عن الرؤية القرآنية للحق البشري.لذلك سنلاحظ نوعاً من التطابق بين الإعلان الإسلامي المشار إليه وما نصت عليه مواد حقوق الإنسان والمواطن، والتي أعلنتها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩.

يعلق المفكر الإسلامي محمد اركون على هذا التماهي بشيء من النظرة التقدمية فيقول: «إن المبادئ المذكورة في الإعلان الإسلامي المذكور توضح لنا كيف يتوسل المسلمون للقرآن وكيف يطلبون منه تلبية حاجاتهم كما يفعل اليهود والمسيحيون. إنهم يفسرونه ويستخدمونه بالشكل الذي يتناسب مع حاجاتهم من أجل توليد «حقوق إنسان إسلامية» تقابل حقوق الإنسان الأوروبية والغربية، كما أعلنتها الثورة الفرنسية. وهذا الطموح لتأكيد الذات والانغراس في الأصالة والتراث مفهوم ضمن الظروف الصراعية الدولية الراهنة. فالعالم الإسلامي عامة، والعربي خاصة، يجد نفسه في حالة تنافس غير متكافئة مع الغرب الأوروبي والأميركي «وربما لهذا السبب راح المسلمون ينظرون إلى الغرب الأوروبي المقابل لهم بنوع من المنافسة المحاكاتية (من حاكى أو قلد) إذا جاز التعبير. إنهم ينافسونه بطريقة

صراعية، ولكنهم يقلدونه في الوقت نفسه، ويقلدون أعماله ومنجزاته، ومن بينها حقوق الإنسان، ولكنهم يغطون، في خط الرجعة، على هذه العملية (عملية تقليد أوروبا) بمفردات وصياغات إسلامية لكي يخفوا منشأها الأجنبي. هذه هي الرابطة المعقدة التي تحكم علاقة المسلمين (ومن بينهم العرب طبعاً) بالغرب الأوروبي والأميركي. فهم يحاكون ويقلدون الأشياء الإيجابية في الثقافة والحضارة الأوروبية، لكنهم ضمن السياق الصراعي والأيديولوجي الحالي، يأنفون من القيام بمجرد التقليد والمحاكاة. لهذا السبب يجدون أنفسهم مدعوين للبحث عن أصول أو جذور إسلامية خالصة لقيم مشابهة أو متطابقة مع قيم الحضارة الغربية».

يبدو الأمر في هذا الجانب كأن قضية حقوق الإنسان في الفكر العربي الإسلامي المعاصر مجرد قضية مقلدة أو مستنسخة من الفكر العربي. ربما يصح هذا في معنى من المعاني. إلا أنه ليس صحيحاً إذا ما تمت مقاربة إجمالية لموقف الإسلام أساساً من حقوق الإنسان. فقد ورد في القرآن الكريم من الآيات الشريفة ما يكفي للتدليل على عمق العطاء الإلهي للكائن البشري وتكريمه. فالمبدأ الأساسي الأول الذي يسوغ حقوق الإنسان هو القانون الأساسي المتعلق بحياة الإنسان ووجوده. ولعل الآية القرآنية (٥ - ٣٢) ﴿إنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً﴾ إنما تضع الإنسان في مقام عال لا يدانيه مقام. ويتساءل الزمخشري المفسر المعروف كيف يتم تشبيه الفرد بالجنس البشري وإثبات تطابقهما؟ ثم يجيب «لأن كل إنسان يعبر عن الكرامة التي وهبه الله إياها وعن صفته المقدسة، وأن يكون الفرد والجنس البشري غير قابلين للقيام الواحد بالآخر في نطاق القيمة، هو أمر يعطي فكرة عن معنى القتل بالنسبة إلى الخالق الذي يريد أن يفرض احترام جمال خليقته ووقارها ﴿لقد خلقنا في أحسن تقويم﴾ (القرآن ٩٥ - ٤) بحيث لم يكابر على الاعتراف بها غير إبليس وحده بإنكار وغطرسة. وأن يكون الإنسان ذاته مسحوراً بجمال الإنسان وكماله، فهذا هو أصل الحب بين أفراد الجنس البشري، وربما حتى أصل ذلك الحب الذي يقول عنه النبي (ص) في حديثه الشريف «من أحب وعف فمات، مات شهيداً».

أما المبدأ القرآني الثاني الذي يؤكد حق الإنسان في الوجود، فهو حرية سلوك السبيل الذي يشاء لمعرفة الله، من دون أن تفرض عليه المسالك الدينية لإنجاز مثل هذه المعرفة، وهو ما ورد في الآية (٢٥٦-٢) «لا إكراه في الدين». إن هذا التوكيد الصارم لنفي الإكراه ينطوي على منحة إلهية للإنسان بأن يختار سبيله إلى الإيمان، وهو محفوظ الكرامة. إن احترام إنسانية الإنسان في النص القرآني يفضي إلى صون مبدأ الحرية أولاً وأساساً، وإلى استبعاد كل ما من شأنه الضغط على حريته إلى درجة تقويضها. وأكثر من ذلك، إن النص القرآني يقضي بوضع حد

كل سلطة دينية - دنيوية تسعى إلى ممارسة طغيانها الاجتماعي والسياسي باسم الدين باسم الحق الإلهي. فلا رقابة غير رقابة الله وحده، وهو الذي يجزي الحسنات ويعين أحكام الثواب والعقاب.

لقد وضع الله (عز وجل) ميثاقاً للبشرية يضمن هدايتها، ويدلها على الخطوط الفاصلة بين الخير والشر. ويبين القرآن الكريم حدود الله التي ينبغي على الإنسان ألا يقربها بالسوء. وهي الحدود التي تعني الإنسان في الدرجة الأولى. إذ إن الاعتداء على حدود الإنسان يعني الاعتداء على حدود الله. من هنا تظهر المنزلة المقدسة للكائن الإنساني. إن الميثاق الإلهي الذي تبينه الآيات الكريمة في مواضع مختلفة هو ذاك المؤسس على الربط الرحماني بين الخالق والمخلوق وعلى تمييز المخلوق في الوجود. فقد وهب الله للإنسان امتياز تلقي كلامه لكي يحيى حياته كلها طبقاً لهذا الكلام، فيجسده حياً واقعاً في سلوكه ثم يلتحق بالله في نهاية المطاف حيث النعيم الأبدي وجنة الخلود. إن الإنسان، بحسب الميثاق الإلهي الوارد في القرآن الكريم، هو إنسان مكرم في الحياة وحر فيها، وهو موعود بالحياة الأبدية إذا هو اتبع سبيل الهداية والخير. ومقياس هذا السبيل هو الإنسان نفسه. وهذا ما يعطي الأهمية للرحمة الإلهية في تعيين الحقوق الأساسية للمخلوق البشري.

إن المقاصد الأساسية للدين، والتي عبر عنها الإسلام الأول، ومن خلال النص القرآني أساساً، تظل أساساً لثورة معرفية في مجال حق الإنسان في الوجود، خلافاً لكل تأويل قد يذهب إليه كثيرون في هذا المجال.

عطاء الله مهاجراني*

الحضارة الإسلامية الجديدة

قامت الثورة الإسلامية في إيران منذ إنطلاقتها، بالتأكيد على النمووالإزدهار الفردي والإجتماعي في ظل التعاليم الإسلامية. إذ كان قيام الجمهورية الإسلامية واعداً لتأسيس حضارة جديدة. وكانت ايران مراراً وطوال التاريخ مهداً للحضارة ونموذجاً لسائر الشعوب في سبيل التوصل إلى التكامل المادي والمعنوي. وعاش الإسلام ماضياً ساطعاً في تجربة صنع الحضارة. ويبدو أن التاريخ قد مهّد السبيل مرةً أخرى لإحياء الحضارة الإسلامية في بلاد فارس، لأن النخبة والجماهير لديهما الإرادة اللازمة لصنع الحضارة، ولدى الإسلام وإيران أيضاً تجربة غنية في صنعها. ومما يجسد الإمكانية الكامنة لصنع الحضارة، ذاك الإبداع الذي يزدهر في ظل الحرية والعلم والمعرفة. وتظهر هذه المقالة أن تجربة سنوات ما بعد الثورة تدل على إنطلاق عملية صنع الحضارة حيث يتم التخطيط لتنمية البلاد أيضاً في هذا الإطار.

تسعى الحكومات لتحديد برنامج عملها في المجالات الثلاثة، السياسة والاقتصاد والثقافة، في إطار الخطط الخمسية. ويقوم النهج السياسي أو الاستراتيجي على ربط الخطط الخمسية بعضها ببعض. وعادةً تُحدّد المبادئ والأسس الاستراتيجية لأي دولة أوحكومة في الدستور الذي يعتبر بمثابة الميثاق الوطني أو وثيقة الوفاق الوطني. وإلى ذلك تقوم الحكومات والشعوب، وخصوصاً المنظرون والنخب في أي بلد، بإستشراف المستقبل الممكن حسب الضرورة.

إن «الحضارة الإسلامية الجديدة» التي أشار إليها قائد الثورة ورئيس الجمهورية في مناسبات عدة تعتبر نوعاً من النظر إلى المستقبل لتحديد الأفق أمام الشعب الإيراني العظيم.

---

* أستاذ جامعي وكاتب.

وقد خاطب سماحة القائد أعضاء مجلس الثقافة العامة قائلاً: «إن الذين ينتقدون الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم يروا ذلك العهد الذي كان الإسلام فيه حاملاً للواء العلم والمعرفة، وكانت الكتب الإسلامية منتشرة في أصقاع الأرض تنهل منها الشعوب كل حسب وسعه وطاقته. واليوم أيضاً يروم النظام الإسلامي في إيران تحقيق تلك الثقافة والحضارة بالذات»(١).

ينبغي أن يشعر السياسيون والعلماء الإيرانيون اليوم بمسؤولية أكبر مقارنةً بالمسلمين الآخرين(٢). إن الحديث عن صنع حضارة جديدة في بلدنا قائمة على الإسلام والثورة الإسلامية والهوية الوطنية ليس ضرباً من الخيال، ولايجافي الحقيقة. فحتى أساطيرنا الوطنية تطرقت إلى مقولة صنع الحضارة:

ـ **كأن إيران قلب العالم:** كيومرث أول إنسان، النار والحديد والبيت والخط و... يتجسد في هذه الأرض. والدولة تتبلور في إيران، ثم تنهار حضارة إيران الأسطورية ـ ولعلها أول حضارة عالمية ـ إثر مواجهة نرجسية «جمشيد» الذي تجاهل الشعب والحرية والنظام.

ـ **الحضارة الثانية** التي يمكن تسميتها حضارة تاريخية هي حضارة إيران قبل الإسلام. فحضارة إيران الاخمينية أو إيران الساسانية كلاهما من الحضارات المعروفة في التاريخ.

ـ **الحضارة الثالثة** هي الحضارة الإسلامية. وكان للشعب الإيراني دور رائد في صنع وتنمية الحضارة الإسلامية. ففي حقل العلوم كانت أبرز الوجوه إيرانية. وصرح رئيس الجمهورية خلال لقائه بالقائمين على مشروع الإحصاء العام بالقول: «إن التخطيط لإيران عام ٢٠٢٢ والوصول إلى الهدف الكبير، أي تأسيس الحضارة الإسلامية يشكل المحور الأهم في تنفيذ مشروع الإحصاء»(٣).

هل الإشارة والتأكيد على إنجاز الحضارة الإسلامية الجديدة أمر ممكن أم محال؟ هل يستطيع الشعب الإيراني أن يكون داعياً ومنادياً لحضارة جديدة في العقود الأولى للألفية الثالثة؟ ما هي أسس ومستلزمات صنع الحضارة؟ إن نظام الحكم في إيران هوالجمهورية الإسلامية. وقد تم تبني الإسلام كنظام للحياة والحكم، فهل يمكن الدين والنظام القائم والمبني عليه أن يكون صانعاً للحضارة؟

وفي حوار له مع خبراء ومخططي مشروع الحضارة الإسلامية في إيران في العشرين من شباط/ فبراير، أشار رئيس الجمهورية إلى: «المكانة الفريدة التي تحظى بها إيران، سواء لجهة مناجمها الغنية ومصادر الطاقة العظيمة أو لجهة المقومات الثقافية والايديولوجية القوية والجذابة والموقع الجغرافي المتميز، والتي يمكنها أن تكون داعماً مهماً لتنفيذ مشروع

الحضارة الإسلامية الجديدة. ونظراً إلى تاريخ الإسلام كصانع للحضارة ودور إيران في خلق هذه الحضارة، ينبغي على السياسيين والعلماء الإيرانيين اليوم أن يشعروا بعبء المسؤولية أكثر من المسلمين الآخرين»[٤].

إن الحديث عن صنع حضارة جديدة في بلدنا قائمة على الإسلام والثورة الإسلامية والهوية الوطنية ليس ضرباً من الخيال ولايجافي الحقيقة. فحتى أساطيرنا الوطنية تحدثت عن صنع الحضارة. وتعتبر تجربة صنع الحضارة من الناحيتين النظرية والعملية، مهمة ومصيرية. ولا شك في أن وجه الحضارة والثقافة والعلوم قد طرأ عليه تغيير في عصرنا الراهن. ولا تزال تفصلنا مسافة بعيدة في بعض المجالات عن البلدان المنتجة للعلوم والتكنولوجيا والنظريات. لكن هذه المسافة تصبح أحياناً كالمسافة بين الولادة والموت؛ ولادة حضارة وإضمحلال حضارة أخرى.

ومن أجل أن نصنعها، لا تكفينا تجربتنا في صنع الحضارة والهواجس التي تراودنا حيال الحضارة الغربية. ويمكن القول أن الحجر الأساس لصنع الحضارة هو بلورة إرادة شعبٍ أراد العثور على هويته المستقلة، ويرفض أن يكون هامشاً لحضارة الغرب أو هامشاً لإرادة الآخرين. إن إعادة تنظيم وبلورة الإرادة السياسية في البلاد أهم إنجازٍ حققته الثورة الإسلامية في إيران. وقد جرت محاولات محمومة في العهد البهلوي لجعل إيران بيدقاً في مدار السياسة البريطانية والأميركية، حتى أن الشاه محمدرضا بهلوي كتب بصريح العبارة في مقدمة كتابه **إجابات للتاريخ** أنه نفذ كل ما طلبه منه الأميركان. واليوم أصبحت الثورة الإسلامية في مدار الإستقلال. فإطاحة النظام الشاهنشاهي المستبد الذي كان يحتمي بالهيمنة الأجنبية وكان عميل الهوية أصلاً، وفر الأرضية الملائمة لحرية وعزة شعبنا العظيم. وتشكل الهوية الإسلامية والوطنية لشعبنا، والتي تحققت بفضل الثورة وجهود مفجرها الإمام الخميني (قد) الحجر الأساس لصنع الحضارة. ويرى العلامة إقبال اللاهوري في الفلسفة الذاتية متكأ في العصر الحديث. إذ تكهن بأعجوبة أن طهران ستصبح في المستقبل مقراً للمسلمين: جنيف الشرق!»[٥].

إن الإسلام كدين يصنع الحضارة ويصلح للتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية. فقد نجح الرسول (ص) في إقامة الدولة والشعب في أقل من ثلاثة عقود، وذلك لدى قبائل العصر الجاهلي المشتتة والموغلة في عنادها وجهالتها. والإسلام من الناحية النظرية أيضاً لا يهتم بالحياة الفردية والأخروية فحسب. فالكلمتان المفتاحان «البيعة» و«الشورى» تدلان بوضوح على دور الشعب في ممارسة السيادة. وفي تلك الفترة التي لم يكن للمرأة فيها دور في آلية الحكم، كان الرسول (ص) يبايع النساء، ويعترف برأيهن ومشاركتهن. ولدى إستعراضه للتاريخ والحضارات القديمة، إستخدم القرآن الكريم مصطلحات القرية والسنة والعبرة،

ورَسَم آفاقاً واضحة عن مصير القدماء، كما أشار إلى دور العلم والمعرفة القائمين على الدين والإيمان اللذين يعتبران جناحين تنهض بهما الحضارة.

الإبداع أهم بعد ماهوي في الإنسان. وفي الحقيقة، يستخدم الفكر والعلم والمعرفة في خدمة الإبداع. وكما نعلم، كلما زاد إبداع شعبٍ وبلدٍ ما، زاد تفوقهما في صنع الحضارة. الإبداع مرهون أيضاً بـ «الحرية». وشتَّان ما بين «الحرية» بإعتبارها سُلّم الإبداع، و «الفلتان» بإعتباره سُلّم الشهوة. الحرية في الإبداع حصيلتها إنتاج العلم والفن، ومحصلة «الفلتان» تخريب الهوية الإنسانية. ونقصد أن الشعب والدولة والثورة الذين يدعون إلى صنع الحضارة يلزمهم أن يدرسوا ويتفهموا أسباب إنهيار الحضارات. إن تكريم العلم والعلماء والمنظرين وتوفير الأجواء الرحبة والمواتية للإبداع شرط لتأسيس الحضارة الإسلامية الجديدة، إضافة إلى الإفادة من تجارب الآخرين طبعاً، حتى اولئك الذين لا نتفق معهم ايديولوجياً. «خذ العلم ولومن أهل النفاق»، حكمةٌ ساطعة للإمام علي (ع) تظهر دور ومكانة العلم. ومن نافل القول أن المقصود بالعلم ليس علم الدين، لأنه لا يمكننا أن نتعلمه طبعاً من المنافق! وشتان ما بين علم الدين الذي يصنع روح الحضارة، والعلم الذي يجسد الحضارة. وخلاصة القول:

- إن إرادة صنع الحضارة قائمة لدى ثورتنا وحكومتنا وشعبنا؛
- إن الإسلام نظام يصنع الحضارة؛
- إن الشعب الإيراني يمتلك تجربة وخلفية لصنع الحضارة؛
- إنجاز الإبداع شرط لصنع الحضارة؛
- إنجاز الإبداع يقوم على الحرية والعلم والمعرفة.

هكذا في الربع الأخير من القرن الرابع عشر الهجري - الذي يتمتع بدور مصيري في تجسيد «الحضارة الإسلامية الجديدة»، يحظى موضوع تحديد السياسات والنهج العالم والبعيد الأمد للبلاد بأهمية قصوى. وإذا تبنّينا النقاط أعلاه، ينبغي منطقياً توجيه السياسات المتخذة في البلاد نحوتعزيز القدرات العلمية وزيادة المعرفة وتنمية الحريات المدنية الشرعية لكي نشهد عصراً ذهبياً آخر في تاريخ الإسلام وإيران، مستندين إلى تجربة وإرادة صنع الحضارة.

المصادر:

١) صحيفة همشهري، ١٩٩٦/١٠/٢٤م.

٢) صحيفة همشهري، ١٩٩٦/١٠/٢١م.

٣) صحيفة اطلاعات، ١٩٩٦/٢/٢١م.

٤) اقبال لاهوري - **كليات اردو** (لاهور؛ شيخ نياز أحد، ١٩٨٤) ص ٦٠٩: ورد نص اللاهوري بالفارسية نترجمه مضموناً كما يلي: الماء بيد السلطة، الهواء أيضاً مسخر لها.

ليت نظرة الزمان تتغير!

الحلم الذي يراود هيمنة الغرب

لعل تعبيره يتغير.

إذا أصبحت طهران جنيف الشرق

قد يتغير مصير الأرض.

٥) سيد جعفر شهيدي (مترجم)، **نهج البلاغه** (طهران: انتشارات آموزش انقلاب اسلامي، ١٩٩٦).

ابو القاسم قاسمزاده*

الاستقرار أو اللاإستقرار

لا جدال في أن كل دولة ترغب في التحرك وفق خطة منسجمة ومنتظمة، وأن كل حكومة تنشد قيادة مجتمعها على طريق «التنمية»، سيكون عليها بداية أن تجيب عن السؤال الآتي: ما هي خصائص المنطقة و ما الأجواء و الظروف الدولية المحيطة بذلك البلد؟ هل يسوده «الإستقرار» أم «اللااستقرار»؟ هل يسوده «الأمن» أم «اللاأمن»؟ إن هذا السؤال لا يزال ملحاً على صعيد الشرق الأوسط الذي يوصف منذ أكثر من نصف قرن بـ«بؤرة الأزمة».. سؤال تحتاج كل حكومات المنطقة و مجتمعاتها إلى الإجابة عنه، عاجلاً لا آجلاً. على أن تتناول هذه المقالة، من خلال إثارة مثل هذا السؤال الأساس، الجوانب المتعلقة بالموضوع.

لقد عاش العالم من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية هدوءاً نسبياً حتى حادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك، والذي قاد إلى إحياء نظرية «صدام الحضارات» و إعادة تنظيم «الائتلاف من أجل الحرب» و الإعداد له. على أن المفردات التي ألقت بظلالها على الصعيد الدولي مطلع الألفية الجديدة والعناوين المعاصرة في تلك الظروف، لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء زمن القطبية الثنائية والحرب الباردة بين الشرق والغرب، تمثلت في العمل على التعاون والائتلاف وتشكيل جمعيات إقليمية، والتعامل سياسياً على أساس تعريف وتبيين المصالح الجمعية والإقليمية، وحل الخلافات من طريق الحوار، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، وتقليص النفقات والاستثمارات العسكرية ضمن معدل تنظيم الموازنات الوطنية وزيادة الاستثمارات الخدمية والإحساس بالحاجة الملحة إلى التخطيط على طريق التنمية، وفتح نافذة الثقافة وأولويتها على الصراع السياسي، ونمو وتكريس المركزية وقوة التقرير الجمعي في منظمة الأمم المتحدة بصفتها أهم منظمة دولية، وبالتالي اتساع نطاق التنظير في السياسة والاقتصاد والثقافة انطلاقاً من

* كاتب وصحافي إيراني.

مفهوم يحمل صبغة الميثاق يدعى «العولمة».

إن فريق «المحافظين الجدد» أو حسب رأي كاتب المقال «اليمين المتطرف» برئاسة جورج بوش الإبن من الحزب الجمهوري الأميركي الذي يعتبر النفط والأسلحة دوماً الأساس في تحديد المصالح، أعد العدة، وبعد أيام مثيرة ومشحونة بسبب نتائج الإنتخابات الرئاسية المشوبة بالشكوك، ليبدأ مرحلة رئاسية جديدة في واشنطن، ويقود عجلة القوة بتعاريف جديدة. فهذه الولاية التي تقترب من نهايتها بدأت بعد ولايتين من ثماني سنوات من رئاسة بيل كلينتون من الحزب الديموقراطي، والتي عاش العالم خلالها في حالة من الترقب والانتظار وتأرجحاً بين الإستقرار و اللاإستقرار النسبيين.

و في خضم الكمّ الهائل مما سطره المحللون في شرق العالم وغربه، وصف حادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بأنه منعطف.. الحكومتان الأميركية والصهيونية الحاليتان إعتبرتاه فرصة ذهبية لظهور ونشر مفهوم القوة القاهرة مرة ثانية وضرورة استغلاله للتمهيد للتفرد والتمركز في اتخاذ القرارات الدولية و تكريس «القطبية الأحادية» في واشنطن.

في هذه الأثناء، أطلق كل من تطلع إلى عالم متعدد الأقطاب وتنافس الجمعيات الإقليمية لإدارة العالم لنفسه العنان في التحدث عن رؤاه في هذا المضمار. ووجد هؤلاء أنفسهم في ورطة كبيرة و في دوامة إعصار مثلت الحرب دويّه المشؤوم. ومع ارتفاع صوت طبول الحرب المشؤومة من واشنطن، وجد الإتحاد الأوروبي نفسه أولاً في مستنقع «الإلتهاب»، ثم كتب كثير من الكتّاب في شرق العالم وغربه «بدأت صفحة جديدة من تأريخ العالم بعد حادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر». أما بوش المعروف بالتهوّر وقلة الصبر، فقد بدأ يردد في كل لحظة شعار «الإنتقام» كي يهيء المجتمع الأميركي المشحون والملتهب لاستعراض القوة العسكرية. وصار موضوع «مكافحة الإرهاب» بصفته أخطر ظاهرة تهدد السلام والاستقرار «الأمن»، وكذلك خطر أسلحة الدمار الشامل وغير التقليدية يتصدران النشرات الإخبارية. وهذا من دون أن يُعمد إلى عرض تعريف واضح وجامع لمفهوم «الإرهاب» و فتح ملفه و كشف هوية الذين صنعوا «الإرهابيين»، ومن هي الحكومات التي كانت وراءهم ودفعتهم لجلب الويلات للشعوب المظلومة، ومن دون أن تمنح الفرصة للعالم كي يعرف الحكومات التي بادرت إلى صناعة أسلحة الدمار الشامل وغير التقليدية وما هي جنسية الشركات المنتجة لها!!

لقد اعتبر الرئيس الأميركي الحرب السبيل الوحيد للنجاة، ودعا كل الدول إلى الانضمام لـ«الائتلاف من أجل الحرب». و في هذا السياق ذهب عدد كبير من المنظرين المحافظين الجدد إلى أن الواقع مهيأ لنقد الظروف الدولية انطلاقاً من خطر الإرهاب و تبرير نظرية الحرب من

ل الأمن. وساهمت المراكز الجامعية و الإعلامية الأميركية في تعميم هذه التنظيرات.

لقد وجه أعضاء «اليمين المتطرف» من واشنطن خطابهم لحكومات العالم قائلين «إما أن كونوا معنا أو علينا»، و لا خيار ثالث. وتمثلت أولى الإنعكاسات السياسية لحادث ١١ يلول/سبتمبر في بدء مرحلة جديدة من الحرب النفسية انطلقت من واشنطن، وقادت سيرتها القيادة الأميركية الحالية. وسارت كالسيل الجارف أمواج الأخبار والدعايات من سائل الإعلام الدولية التي تدار برؤوس أموال طائلة من جانب اليهود الذين فرضوا هيمنتهم ي هذا المضمار. وإذ ذاك بات لـ «بن لادن» و«الملا عمر» ومنظمة «القاعدة» وحركة «طالبان» لذين اقتصر وجودهم وكيانهم على أرض محروقة ومدمرة هي «أفغانستان»، شهرة عالمية، ل صاروا يعرًفون على أنهم أكبر خطر يهدد المجتمعات البشرية كافة. وهكذا، تكالبت الأقلام على إلصاق التهم بالإسلام، والزعم بأن الجذور الرئيسة لانعدام الأمن هو الإسلام راديكالي أو الراديكالية الإسلامية والدينية! إن اتساع الدعايات وإنتاج الأخبار والتنظير كانت من الاتساع، بحيث إن بعض المفكرين وحملة الأقلام في البلدان الإسلامية كتبوا مقالات ي شرح الأخطار والإفرازات المدمرة لـ «الراديكالية الإسلامية» وسرد التفاسير والتحليلات لمختلفة.

لقد كرست «الحرب النفسية» ضد العالم الإسلامي عبارات من قبيل «الإسلام دين يرعى لإرهاب» و «الإرهابيون هم مسلمون». وعجًت وسائل الإعلام الغربية بكمٍّ هائل من الحوارات واللقاءات والخطابات والكتابات حول الدول الإسلامية، وخاصة تلك الموجودة في الشرق لأوسط. وكان الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان قد وصف في أول مؤتمر صحافي عقده لدى دخوله البيت الأبيض، الشرق الأوسط بأنه «قدر يغلي». وفي عهد جورج بوش لأب، بلغت درجة الغليان في هذا «القدر المغلي» ذروتها في الشرق الأوسط وغرب آسيا. أما لآن، فإن واشنطن وتل أبيب يولدان زلازل إخبارية تنعكس هزاتها في الدول الإسلامية، بخصوصاً دول الشرق الأوسط. ومن انعكاسات هذه الزلازل الإخبارية، أن كثيراً من هذه لدول بات يكرس جهده قبل كل شيء للتوقي من آثارها المخربة والمتزايدة وتحجيم الأضرار والخسائر المترتبة عليها أو التي ظهرت بسبب الابتعاد عن الهزات الإرتدادية. وصار كل ما يشغل هذه الدول هو النأي بنفسها عن دائرة الزلازل. ورغم كل هذه الجهود، تسبب اندلاع حربي «أفغانستان» و«العراق» في بروز أشد الآثار المخربة في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لكثير من الحكومات. في غضون ذلك، يساور القلق المجتمعات الإسلامية، وخاصة الدول العربية، في شأن مستقبلها. وهي ترى أن مساحة المناورة لحكوماتها محدودة جداً و في مهب الريح. وفي معرض شرحه للآثار المخربة للحربين على مدى أقل من سنتين و استمرار الحرب الأميركية ــ الإسرائيلية المستمرة ضد دول المنطقة وأخطارها، يقول أمين عام

جامعة الدول العربية عمرو موسى «إن الدول العربية تعيش حالة من عدم الإستق
والجامعة العربية مهزوزة جداً».

إن عبارة أمين عام جامعة الدول العربية تفصح عن حقيقة الظروف القائمة في الشر
الأوسط. ففي وقت يتحدث الجميع عن «التغيير» و «التحول»، ولكن بأي ثمن و نتائج؟ يق
الجميع بأن النظريات السابقة باتت قاصرة ولا تلبي الحاجة، لكنهم لا يعرضون نظرية ن
وشاملة للمستقبل ولا يملكون بديلاً منها. فالسهام تغادر أقواسها في الظلام، ولا أحد يع
حتى الآن أين ستستقر! أميركا هي المنتجة لجرثومة الحرب النفسية وتنشرها في كل مك
فتدفع شعوب العالم الثمن باهظاً وتجني الإدارة الأميركية الثمار. بعد الحرب على العر
إتجهت سهام الحرب النفسية صوب دول الشرق الأوسط، وخاصة الكبرى منها، كإير
والسعودية ومصر وسوريا وتركيا. بيد أن بعض تلك السهام يشبه تلك التي طالت الن
العراقي، وبعضها يختلف. وتجد حكومات هذه الدول نفسها محاصرة بمثل هذه الحرب
تتحدث وكالات الأنباء ووسائل الإعلام دوماً عن حال من اللاإستقرار، وباتت الشعوب المس
في الشرق الأوسط على أعتاب مستقبل مجهول. ليس بمقدور أي من هذه الدول التخطيط ع
الأمد البعيد وتنفيذ المشاريع التنموية، وذلك بسبب الظروف المضطربة وغير المستق
والمستقبل المجهول، والأهم من ذلك الثمن الذي ستدفعه الأجيال المقبلة في هذه الدول ج
استمرار أساليب التدمير وأجواء الحرب، وخاصة من الناحية الثقافية. على أن غالبية
الدول فتية، وتمتاز بأكثرية ملحوظة في فئة الشباب الذين لا يمكنهم العثور على بصيص
في الأفق في ظل «انعدام الإستقرار» و ظلمة المستقبل، خاصة وأن لا أحد يعرف إلى م
ستبقى حالة «انعدام الإستقرار»؟ وكم سنة ستستمر؟ أو كيف ستكون شمولية
وانعكاساتها؟ يلاحظ في كل هذه البلدان تزايد فظيع في التضخم، ونسبة البطالة قد وص
حد المأساة الإجتماعية. إن الأميركيين باتوا بعد حربي «أفغانستان» و «العراق» وهيمنت
العسكرية، يصرحون علناً لمسلمي الشرق الأوسط من أن أمن كل هذه الدول يجب أن يرت
بأمن إسرائيل. بعبارة أخرى، إذا كان جورج بوش أعلن للعالم بعد الحادي عشر
أيلول/ سبتمبر «أن أميركا غير آمنة يعادل عالماً غير آمن»، فإن هذا الشعار بات يفسَّر
الشرق الأوسط والخليج بـ «إسرائيل غير آمنة يعادل شرق أوسط غير آمن». اللافت أن
يلاحظ أي تعريف واضح ومحدد لأمن إسرائيل و كيانها! الكيان الذي لا يزال يرى نفسه
مرحلة التأسيس، رافعاً شعار «توسعة الأراضي و زيادة التغلغل» في أنحاء الشرق الأو
من دون أن يحدد أو يعرف حجماً معيناً أو حدوداً لنفسه! الكيان الذي لم يستجب ولم يرف
لأي من قرارات الأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي، ولم ينضم بعد للوكالة الدولية للطا
الذرية، ولم يوقع حتى و لا معاهدة واحدة أو قراراً دولياً في مجال الطاقة النووي

ـضلاً عن رفضه الخضوع لأي تفتيش، ولو في أدنى صوره. إن أميركا تنظر إلى دول الشرق ـأوسط من النافذة الإسرائيلية. فمعاونو ومستشارو «جورج بوش» يصرحون بأنه من كان ـن البلدان صديقاً لإسرائيل فهو صديق لنا، وأن المعادي لإسرائيل معاد لنا، بل ولكل «المجتمع ـدولي»! في مثل هذه الظروف تعيش الدول المسلمة في الشرق الأوسط.

ـدول الأربع الكبرى

لقد ظلت دول الشرق الأوسط الكبرى، العراق و مصر و تركيا و إيران، دوماً ذات دور ـفصلي و سبّاق.. أيامنا هذه مليئة بالأخبار المتباينة عن العراق. فقد بات الأمن و انعدام الأمن ـعام و تلبية الحاجات الأولية للشعب العراقي موضوع الساعة لبلد امتلك ذات يوم أحد أقوى ـجيوش في الشرق الأوسط، واحتياطياً من العملة الصعبة فاقت الخمسة عشر مليار دولار. ـيعد العراق الذي يمتلك ما يقارب ١١٢ مليار برميل من احتياطي النفط، ثاني أكبر بلد نفطي ـي العالم. ففي عقد التسعينات راوحت مبيعاته من النفط في سوق «أوبك» ما بين ٣,٥ و٤ ـلايين برميل يومياً، وكان يعتبر عنصراً قوياً في توازن القوى في الشرق الأوسط ومحوراً ـفصلياً. أولئك الذين يصفون وضع العراق اليوم بأنه جيد، يتحدثون عن الحد الأدنى من وفر الخدمات، كالكهرباء والماء و المواد الغذائية...، أما من يصفه بأنه سيء ومتدهور، يعربون عن قلقهم إزاء الإحتلال العسكري وانعدام الأمن وغياب السيادة الوطنية والحكومة ـلركزية و انقطاع الماء و الكهرباء و الغاز و عدم توافر وسائل الإعلام، و الأهم من ذلك ـتحدثون بقلق عن المستقبل المجهول. وفي كل الأحوال، وقع العراق تحت وطأة احتلال ـسكري، وهو يصارع وسط إعصار مهيب ومخيف.

مهما يكن ما سيؤول إليه مستقبل هذا البلد، فإنه سيترك آثاراً مباشرة في غالبية دول ـحوض الخليج ومنطقة الشرق الأوسط. إذ إن حال الشعب العراقي اليوم تطغى عليها «المآتم» ـ«الخوف». فهو مفجوع بسجل حكومة دكتاتورية ورّثت المقابر الجماعية للعراقيين والدمار ـلشامل الناجم عن الحرب وتدمير البنى التحتية الرئيسة في البلاد، وهو خائف من المستقبل ـلمجهول والمظلم. وحتى الآن لم يفِ الأميركيون بالوعود التي أطلقوها في شأن «أفغانستان» و العراق». إذ زعموا أن «الديموقراطية» و «الأمن» و «الرفاه» هي الإفرازات الأولى لهيمنتهم، ـفوق ذلك يوحون بأن قواتهم تتحمل مشقة وأذية أكثر مما يتحمله الشعب الأفغاني الفقير ـالشعب العراقي المفجوع في هذين البلدين المدمَّرين بسبب الحرب!! هذا في وقت وجب على هؤلاء المحتلين تأمين البضائع و السلع التي يحتاجها الشعب من عائداته النفطية التي ـضعت بقرار من مجلس الأمن الدولي تحت تصرف أميركا، أو جعل العراق الغني ـبثرواته سوقاً تجارية حرة حسب زعم المحتل الأميركي. إن هذا البلد قد خرج ولسنوات

عدة مقبلة من معادلة الاضطلاع بدور مفصلي في الشرق الأوسط، بل ينبغي للعراز يتخطى على الأقل أكثر من عقد من الزمن من بحر متلاطم الأمواج و سيول من الأزمات.

البلد العربي الآخر هو مصر.. مصر التي كانت تمثل يوماً، حسب رأي كل الكث والساسة، إحدى كفتي الميزان في مقابل إيران على صعيد الشرق الأوسط، فضلا اعتقادهم أن القاهرة وطهران تمثلان قطبي الثقافة في المنطقة؛ المدينتان اللتان تداعت بين العلاقة إلى الأسوأ منذ أكثر من عقدين من الزمن؛ مصر التي قرأت صيغة العقد مع أميركا «كامب ديفيد». وظنت حكومتا السادات وحسني مبارك، بحسب قول محمد حسنين هي أنهما ستحلان كل مشاكلهما عبر هذا الوصال، وأن أبواب الجنة ستفتح أمامهما بعد توز معاهدة كامب ديفيد. والآن فهموا أن شروط معاهدة كامب ديفيد كانت مؤقتة، وأن الأميرك يقدمون على التغيير فيها متى ما شاءوا، وذلك طبقاً لما تقتضيه مصلحة إسرائيل وم الكيان الصهيوني. وفي هذا الصدد قال الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المرك الأميركية «سي آي ايه» خلال مؤتمر عقده في آكسفورد ببريطانيا: «إن الدور التالي بعد الع هو من نصيب مصر وحسني مبارك، ذلك أنه أنفق كل القروض والدولارات الممنوحة أميركا لتعزيز دكتاتوريته بدلاً من إنفاقها على الشعب المصري!! إن الحكومة المصرية با تعاني بعد غزو العراق من غياب الإستقرار الأمني والاقتصادي والمالي وتزايد الإضطرا الاجتماعية، الأمر الذي يجعلها ترزح تحت ضغوط شديدة. وهذا في وقت تتزايد كل مشاعر السخط والقلق لدى الشعب المصري بسبب الظروف التي تمر بها الدول العربية المنطقة، خاصة في ما يتعلق بجرائم القتل في فلسطين المحتلة وترك الساحة مفتوحة لأميرك إسرائيل لتمارسان استعراض العضلات».

*****

أما تركيا، البلد الذي لا يزال يتصدر موضوع الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي قا أولوياته، فإنه يعتبر نفسه أحياناً جزءاً لا يتجزأ من القارة الأوروبية وأوروبياً، وأحياناً أخ بلداً شرق أوسطياً يظهر بهوية إسلامية تماماً. تعرف تركيا اليوم بأمرين: الأول، التض وتراكم القروض للدول الأوروبية وأميركا وصندوق النقد الدولي بمقدار يفوق ال والخمسين مليار دولار، بحسب أرقام غير رسمية؛ والثاني، الاقتصاد التجاري من ال الخدماتية التي انخفض بريق سوقها بشدة في منطقتي الشرق الأوسط وغرب آس المتضررتين بسبب الحرب. إن وجود القواعد العسكرية الأميركية في تركيا ومنح الج الأميركي الصلاحيات والإمكانات الواسعة من جانب الحكومة التركية وتلهف أنقرة لمد جس العلاقة مع إسرائيل والتنسيق المعلوماتي مع المؤسسات الأمنية للكيان الصهيوني ك ساهمت في إبعاد تركيا عن شعوب الشرق الأوسط. أما في ما يتعلق بالحرب ضد العرا

ورغم أن الحكومة التركية كانت لاعباً ماهراً و نأت بنفسها بعيداً عن محور الأزمة، فإن قضيتي «الأكراد» و «نفط» العراق في كل الأحوال تمثلان أهم محور في موضوع العراق والغزو الأنغلو- أميركي له. فقد عارضت أنقرة تقسيم العراق انطلاقاً من مصالحها الوطنية، ودعت إلى إعادة بناء الحكومة المركزية فيه و حل مشكلة الأكراد و المشاكل الحدودية. إذ كانت السوق العراقية مناسبة دوماً للسلع التركية، وإن أي اختلال يصيبها يعني الإضرار باقتصاد تركيا. أما الإضطرابات في هذا البلد، فهي ذات بعد سياسي، سواءً لناحية فرض الجيش نفوذه على سوق السياسة والأحزاب، أم لناحية الخلافات القائمة بين الأحزاب والطيف الديني والتيارات المناهضة للدين. ساسة هذا البلد يرغبون في تكريس اهتمامهم للسياسات الداخلية وإعادة بناء البلاد من الداخل كي لا يتورطوا في مستنقع القضايا الإقليمية والدولية. وهم يقولون «إننا نعاني في الداخل من مشاكل معقدة على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وقد أخذت منا مأخذها و ليست لدينا الفرصة والوقت لننظر في أزمات الشرق الأوسط، فضلاً عن اتخاذ خطوات عملية في هذا الشأن»؛ هذه الرؤية، وكذلك نظرة المجتمعات العربية الشرق أوسطية و المشوبة بالإستياء والنفور من ماضي تركيا خلال العهد العثماني، كل ذلك أدى إلى أن يُنظر إلى تركيا كبلد أجنبي، أو على الأقل كبلد منفصل تفصله مسافة ملحوظة عن هذه المنطقة. على كل حال، لو تم نقد سمات تركيا من جوانب مختلفة والسياسات الداخلية والخارجية، فإن هذا البلد الإسلامي الذي احتل في فترة زمنية مكانة مرموقة في إدارة الشرق الأوسط يواجه مستقبلاً «مجهولاً».

*****

ضمن الدول الأربعة، نجد أن قراءة أجندة إيران واعتماد مبدأ التقييم والنقد للسنوات الخمس والعشرين الماضية، أي منذ أواخر النظام الملكي وانتصار الثورة الإسلامية ولغاية اليوم، تحتاج إلى كتاب مستقل بحد ذاته. وفي هذه السطور القليلة نشير إلى ثورة وصفها موشي ديان أحد قادة الصهاينة بأنها «زلزال عظيم»، و هي التي ظلت على مدى أكثر من عقدين تستهدفها سهام العداء الأميركي والإسرائيلي. وفي ظل الظروف الراهنة، وبعد حربي أفغانستان والعراق، ركزت أميركا حربها النفسية أساساً ضد إيران. فقد باتت إيران اليوم مركزاً ومادة دسمة للأخبار السلبية وتلفيق الأخبار المثيرة للأزمات. إن مسيرة الأحداث الداخلية تفضي، باختصار، إلى أن هذا البلد، بما عاشه في مرحلة الثورة والسنوات الثماني للحرب المفروضة، ومن ثم القوة الكبرى المتفجرة عن ملحمة الثاني من خرداد ١٩٩٧ تحت عنوان «الإصلاحات»، رغم أنه لا يزال خندقاً كبيراً و أكبر جبهة لمقاومة الصهيونية والإستكبار، ويمثل الأمل الأول للمجتمعات الإسلامية في الشرق الأوسط، فإن الطرفين الرئيسيين في التأريخ السياسي الإيراني؛ «الأيسر» الأحول و «الأيمن» الأعرج، أضرا بقدرة

وقوة الثورة و الإصلاحات، بحيث إنهما ساقا الوضع الاقتصادي والسياسي والثقافي في البلاد إلى حالة من عدم الإستقرار، ما جعل البلاد تقف أمام مستقبل مجهول.

مع أن إيران تتمتع بعائدات نفطية ـ لاسيما في السنوات الأخيرة ـ وباحتياطي مناسب من العملة الصعبة، وقروض خارجية متعادلة، ومكانة اقتصادية ومالية بالمستوى المطلوب في النظام الدولي، كما تمتلك على الصعيدين السياسي و الثقافي أطروحة و حلولاً مقبولة للمشاكل، فضلاً عن تمتعها بثقة المجتمعات الإسلامية، وتمتلك نظاماً له دستوره وتقوم هيكلية سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس «رأي الشعب»، فإن تصعيد الحرب النفسية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية و وضعها في مدار «التهديد» و جعلها مركزاً مستهدفاً بالأخبار السلبية والصراعات المختلفة من أميركا وإسرائيل وبعض آخر من الدول الغربية، تمثل الخصائص الراهنة للسوق السياسية الإيرانية. إذ إن موضوع استخدام إيران للطاقة النووية وإمكانية أو عدم إمكانية صناعة القنبلة النووية أو صناعة الصواريخ البعيدة المدى، وكذلك عدم الإعتراف بالكيان الصهيوني ودعم المجاهدين الفلسطينيين، ومعارضة خطط التسوية المفروضة وعشرات العناوين الأخرى، يمكن تلخيصها كلها في حدود الإختلاف والتضاد مع الغرب ومصالح أميركا وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط. إن انعدام الأمن والمستقبل المجهول الذي تواجهه إيران يتأكد لنا أيضاً من خلال ما يجري على الصعيد العالمي من تلفيق الأخبار من جانب وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية ومصادقة الكونغرس الأميركي على رصد مئات ملايين الدولارات لمواصلة الحرب النفسية ضد طهران وتكريس أبواق الدعاية في هذا الإتجاه؛ كلها تعكس انعدام الأمن وترسم معالم مستقبل مجهول.

الحقيقة هي أن اثنتين من تلك الدول الكبيرة، مصر وتركيا، قد أخرجتها أميركا وإسرائيل من مدار المواجهة مع إسرائيل أو مفهوم «القوة»، و هما تسعيان اليوم إلى استكمال طوق الحصار على إيران.

محورية إسرائيل و الظروف الأمنية

إن المسير الذي يطويه الأميركيون و البريطانيون في الشرق الأوسط يكرس بكل أبعاده مفهوم محورية إسرائيل في المنطقة كلها. وإن التعريف المحدد لأمن الخليج والشرق الأوسط إنما وضع من خلال هذه الرؤية و ظروف إسرائيل الأمنية وموقعها لدى دول المنطقة من حيث القبول أو الرفض. بعبارة أخرى، يقود الأميركيون الدول العربية و الإسلامية في المنطقة نحو ظروف أمنية خاصة. على أن كل موقف سياسي يسعى إلى التحرر من تلك الظروف الأمنية، والذي سيرافقه أيضاً قرارات الحظر، سيكون رهناً بالتمكين من الإعتراف

بالكيان الصهيوني.

من ناحية ثانية، فإن إسرائيل باتت مرة أخرى هي المحور بمقتضى الظروف والخصائص الحالية للشرق الأوسط، في حين أن التجربة أثبتت أن وضع المصالح الإسرائيلية وتعميمها على مصالح المنطقة برمتها رسما دوماً مستقبلاً مجهولاً للشرق الأوسط، ذلك أن الكيان الصهيوني لم يتراجع، ولا حتى قيد أنملة، عن نظرية «توسعة الأراضي ونشر النفوذ». وهو يرى تفوقه وعزته في إذلال بقية المجتمعات و الحكومات. للأسف، إن بعض الكتّاب وأرباب الفكر في الدول الإسلامية، فضلاً عن المنظرين في الغرب، يرون من خلال طرح «نظرية التمكين»، أن سبيل نجاة الدول الإسلامية، عربية كانت أم غير عربية، تكمن في قبول مثل هذه المحورية من دون أن يوضحوا إفرازات قبول مثل هذه الفكرة أو مدى الأضرار الناجمة عنها وآفاقها المظلمة. على أن أول إفرازات هذه الكتابات والمفاهيم هو تباعد دول الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بعضها عن بعض. فلا أحد إذذاك يولي الأهمية اللازمة للمصالح الجمعية والإقليمية، بل على العكس تضيق وتسهل دائرة «المصالح الوطنية» يوماً بعد آخر في كل من هذه الدول؛ «تضيق» لناحية التعاريف المطروحة لحدود الدولة، و ليس المنطقة المحيطة، و هي تسهل من جهة «القوة» ومسيرة التمكين بصفتها حلاً للمشاكل. وفي خارج إطار أميركا وإسرائيل، فإن دول الإتحاد الأوروبي والصين واليابان وروسيا لا تكتفي بالإعراب عن عدم ارتياحها لمثل هذه النظرة التحليلية وطي هذا النمط من المسير، بل تعمد إلى تشجيع الحكومات والدول على طي هذا المسير. على أنه بعد غزو العراق، حصل تغيير أساس في الخصائص الدولية، بما يضر الدول الأصغر في المقياس الاقتصادي والسياسي والموقع الجغرافي. وفي هذا الإطار صارت أغلب دول الخليج والشرق الأوسط، لا سيما المشاطئة للخليج من الناحية الجنوبية وجزائر المنطقة و الدول التي وضعت نفسها ضمن الدائرة الأمنية والعسكرية لأميركا قبل غزو العراق، تخاف من مستقبلها المجهول، وهي تنظر تالياً بإيجابية لكل نظرة ورؤية تجيز و صفة «التمكين».

منظمة الأمم المتحدة

كان لمنظمة الأمم المتحدة، بحسب مكانتها و قوتها، دور محوري في كل مرحلة من التحولات الدولية. لكن بعد انهيار النظام الثنائي القطب و شيوع فكرة مستقبل العالم بهيكلية «أحادية القطب» صارت محورية منظمة الأمم المتحدة في أواخر عقد التسعينات ومطلع عام ٢٠٠٠ تشكل في الغالب مادة وفحوى النظريات المطروحة في الأوساط العلمية والجامعية، وعلى صعيد الحكومات والدول والساسة، خاصة في أوروبا والصين وروسيا واليابان. وقد أوجد حادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وما أعقبه من حربي «أفغانستان» و «العراق»

تغييراً رئيساً في هذه البحوث. إلا أن منظمة الأمم المتحدة تعرضت فجأة لسهام النقد اللاذع من أميركا لكونها تحول دون إدارة العالم بالشكل المطلوب، ثم وجهت لها أول ضربة سياسية بعد حادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بوصفها بالعجز، حتى أن ريتشارد بيرل كبير مستشاري البنتاغون قال بالحرف الواحد: «منظمة الأمم المتحدة ماتت». ومنذ ذلك الحين والرئيس الأميركي وغالبية الساسة الأميركيين، وحتى بعض الساسة الأوروبيين، يدعون إلى تغيير هيكلية هذه المنظمة أو «حلها». وفي ما يتعلق بملف العراق، شاهد العالم أجمع إما التعاطي المزدوج للمنظمة مع «أزمة العراق» أو صيرورتها في الهامش وانهيارها إلى مستوى متفرج. وقاد توالي الأحداث ونتائج الحرب ضد العراق وآثارها في منظمة الأمم المتحدة، عدداً كبيراً من أصحاب الفكر السياسي في الجامعات و الساسة المنظرين، إلى القول «.. يمكن تحليل أداء منظمة الأمم المتحدة في شأن العراق من ثلاثة جوانب: الأول، أن ننظر إلى الهجوم على العراق بأنه حادث استثنائي، ونأمل بأن لا يتكرر؛ الثاني، أن نقبل «القطبية الأحادية» ونمنح مجلس الأمم المتحدة دور إقرار الأمن؛ الثالث، أن نعيد النظر في قوانين هذه المنظمة، وهو أمر عملي أكثر من الأولين..»

يبدو أن الدول الأوروبية و روسيا و الصين و اليابان مالوا بعد تقييم العمل العسكري الأميركي إلى إدغام المقترحين الثاني والثالث. و هي تسعى لتفسير عالم أحادي القطب على نمط الحصص أو على شكل شركة مساهمة من مفهوم وتعريف عالمين؛ «العالم الأول» و«العالم الثاني». ويمكن لمس هذا المفهوم في نتيجة قرار مجلس الأمن بصفته أول قرار بعد الحرب حول رفع الحظر عن العراق ومنح الخيارات المالية و الإدارية لهذا البلد، خاصة في ما يتعلق بـ «نفط العراق»، لأميركا بصفتها البلد الذي يحتل العراق عسكرياً. ويحدد مندوب إيران في منظمة «أوبك» خلال أحد اللقاءات رؤية جديدة لمكانة الأمم المتحدة: «.. في ما يخص رفع الحظر عن العراق، فالظاهر أنه قد جاء على خلفية قرار مجلس الأمن الدولي المطول والمتضمن لمواضيع سياسية وقانونية ومالية ونفطية و تنفيذية.. والذي يشمل أبعاداً مختلفة من هذا الموضوع يشمل حتى استمرار إعادة تسديد التعويضات للكويت. ويمكن تقييم جوانب هذا القرار المختلفة بشكل منفصل. وبرأيي أن هذا القرار يمثل أحد أسوأ قرارات مجلس الأمن، إذ يمنح القوات المحتلة القيمومة الكاملة في غالبية الأمور الاقتصادية و المالية و العسكرية في العراق. و للأسف يظهر الأعضاء الدائمون لمجلس الأمن (الذين أعربوا سابقاً معارضتهم للحرب) بمظهر من يريد تعويض ما فاتهم و تقديم اعتذارهم للقوات المحتلة على موقفهم المعارض سابقاً، وذلك عبر موافقتهم في هذا القرار على مطالب هذه القوات، بما في ذلك روسيا و فرنسا، وكذلك الصين ضمنياً..»!!

إن قبول فكرة الأحادية النسبية بتعريف العالمين؛ «العالم الأول» هو الدول التي تمتلك

التقنية الأفضل، و «العالم الثاني» الدول التي تبتاع تقنية محدودة واستهلاكية، عالم الإستثمار وعالم دوران الإستثمار، العالم «المنتج» و «العالم المستهلك»! ستقود إلى تبلور دور للأمم المتحدة لا يخرجها عن كونها وسيلة لإقرار نظام محدد مع تغييرات في هيكليتها وإعادة النظر في قوانينها.

إن البحث عن الخصائص و الشروط الدولية اللازمة في تخطي الأزمات يجب أن يتم ضمن دائرة هذه الحقائق و على المستويات الدولية. في وقت تتطلع الأنظار إلى انتخابات الرئاسة الأميركية المقبلة، فإما أن يبقى جورج بوش أربع سنوات أخرى في البيت الأبيض أو أن تكون التغييرات في الحكومات الأوروبية، وخاصة في بريطانيا، وفتح ملف العراق مدعاة للتغيير في أميركا أيضاً! وهي واحدة أخرى من خصائص و سمات مرحلة «الأزمة الدولية» لمستقبل مجهول، مستقبل لا «السلام» فيه قائم، ولا «الحرب»، أو مستقبل يستحيل فيه الوقوف على رؤية استراتيجية مستمرة ودائمة.

د. محمود سريع القلم*

الثقافة السياسية العشائرية في العهدين البهلوي الأول والثاني

إن اعتلاء أحمد شاه - البالغ من العمر ١٢ عاماً - العرش في إيران، اثر الأزمة التي إفتعلها والده محمد علي شاه، كان ينطوي على تكتيك يرمي إلى الحفاظ على مركزية السلطة في النظام السياسي الإيراني المضطرب آنذاك. إذ إن الظروف الغامضة وغير المستقرة، كانت تشير إلى عجز السلطة القاجارية عن امتلاك القدرة السياسية والتنظيمية اللازمة لمواصلة إدارة شؤون البلاد. ففي تلك الحقبة الزمنية من زوال العهد القاجاري، حدثت الثورة البلشفية في الإتحاد السوفياتي، مسفرة عن تحول طارئ على الحدود الشمالية لإيران، وتغيير في مصالح موسكو ومصالح القوى الأوروبية في جنوب آسيا وفي الشرق الأوسط.

وكان استلام رضا خان السلطة في إيران يدخل في إطار المصالح البريطانية في الهند خصوصاً، وفي آسيا عموماً. إذ كانت السياسة التقليدية البريطانية تعتمد على التصدي لتركيز السلطة في نطاق الدولة المركزية، كي يتسنى لها الهيمنة على المسرح السياسي الإيراني، وخاصة جنوب إيران. إلا أن قيام الحكم الشيوعي في الإتحاد السوفياتي دفع الحكومة البريطانية إلى إرساء أنظمة وطنية ومركزية في البلدان المتاخمة لحدود الإتحاد السوفياتي، وذلك من أجل ضرب الحصار على الاتحاد السوفياتي، ولتحقيق مصالح الوطنيين في تلك البلدان. وقد كان الهدف الأول للحكومة البريطانية يتمثل في تحقيق مصالحها النفطية والإستعمارية في المنطقة[1]. وقد رأى فريق من أعضاء الحزب الشيوعي السوفياتي برئاسة ويستانوف أن فكرة تعيين النظام في إيران قد تبلورت استناداً إلى وجهة نظر بريطانية تحمل في نهاية المطاف فكراً رجعياً. وقد أوصت هذه المجموعة بضرورة محاربة نظام رضا خان وتمهيد السبيل أمام الحركة الفلاحية في ايران. وأوصت مجموعة أخرى في الحزب الشيوعي

* أستاذ مساعد في العلاقات الدولية بجامعة الشهيد بهشتي (طهران) ورئيس تحرير مجلتي «خاورميانه» و «ديسكورس».

السوفياتي بقيادة كرياجين، بأن تغيير النظام في إيران، كان خطوة على طريق الثورة على البورجوازية، ويجب أن تحظى بالدعم. وفي نهاية المطاف إعتمد الاتحاد السوفياتي على وجهة النظر الثانية في تعامله السياسي مع ايران بعد وصول رضا خان الى السلطة(٢).

إن الدعم ـ غير المحدود ـ الذي قدمته بريطانيا الى ايران لم يكن الهدف منه إحداث تحول لتطوير الأوضاع الثقافية والاجتماعية والسياسية في ايران، وإنما كان هدفه دعم الحكومة المركزية الايرانية لمواجهة التهديدات الفعلية التي كانت تواجهها على حدودها الشمالية، أي من جانب الحكومة الشيوعية الجديدة في موسكو. وبعد ذلك إتبعت الولايات المتحدة النهج البريطاني نفسه تجاه ايران(٣).

سنحاول في هذه المقالة تسليط الأضواء على دور العشائر في تدخلها بالشؤون السياسية، والادارية، وفي تشكيل الحكومة المركزية. إذ على الرغم من انحسار دور العشائر في الشؤون السياسية والادارية في العهد البلهوي الأول، فإن تقاليد الثقافة العشائرية بقيت مستمرة الى الوقت الحاضر، لأنها لم تواجه أي نظام بديل ينافسها على الساحة السياسية.

رضا خان والعشائر

إبتداءً، سنتحدث عن كيفية تعامل رضا خان مع العشائر. فقد واصل قائد قوات الجيش الايراني رضا خان سياسة إحتواء القبائل والعشائر، والقضاء على القوى المحلية، وقد بدأ حملته تلك في أعقاب الانقلاب العسكري عام ١٩٢٠، وتابع هذه الاستراتيجية من خلال إلقاء القبض على رؤساء العشائر أو نزع أسلحتهم وتحجيم نفوذهم. وبذلك إستطاع رضا خان ـ خلال عامين ونيف ـ إحتواء القوى المحلية في كيلان واذربيجان وكردستان ولرستان وفارس وخراسان(٤). ففي الأعوام ١٩٢٤ـ١٩٢٦، بدأت إنتفاضات التركمان والاكراد، وفي المناطق الواقعة في شرق سواحل بحر الخزر (بحر قزوين). وفي الأعوام ١٩٢٥ـ١٩٢٧، تواصلت الانتفاضات في بلوشستان. وفي الأعوام ١٩٢٧و١٩٢٨ شهدت المناطق الجنوبية الغربية إنتفاضات العرب في خوزستان، واللّر في لرستان. كذلك انتفضت العشائر في جنوب ايران، أي عشائر دشتستان وتنكستان القاطنة في المناطق الساحلية للخليج الفارسي. ثم إنتفضت عشائر ممسني، وبوير أحمد ضد سلطة رضا خان. وفي ربيع عام ١٩٢٩، إندلعت إنتفاضة العشائر الجنوبية في هذه المنطقة، وإنضمت عشائر القشقايي والبختياري الى الانتفاضة الجنوبية. وقد طالبت جميع هذه العشائر بالغاء الاحكام العرفية، ووقف التحركات العسكرية في تلك المناطق، وطالبت أيضاً بالاستقلال والحكم الذاتي، وإبقاء الادارة الأيلخانية والقشقائية وبقية أمراء العشائر. وطالب المنتفضون بوقف نزع أسلحة العشائر، وتخفيف الضرائب المفروضة عليهم من جانب الدولة، والغاء الخدمة العسكرية

الاجبارية، كما عارضوا فرض الأزياء الموحدة الأوروبية التي دعا اليها رضا شاه، ووضع القبعات البلهوية على رؤوسهم[٥]. وقد إستطاع رضا شاه القضاء على الانتفاضات العشائرية بالقوة وإخمادها الواحدة تلو الأخرى، وبذلك خيب آمال العشائر بالحصول على الحكم الذاتي أو الاستقلال. في تلك الفترة تم إلقاء القبض على كثير من رؤساء العشائر وإيداعهم في السجون، وأجبر بعضهم على الاقامة الجبرية في طهران. وتمت التصفية الجسدية بحق العديد منهم. كما تم إجبار كثير من العشائر على الرحيل من مواطنهم الى مواطن جديدة بعيدة عن مناطقهم الأصلية[٦].

وقد حاول رضا خان إستمالة قبيلة البختياري -وكان على حذر منهم- وذلك باستعانته بالسردار أسعد، وهو أحد رموز تلك العشيرة، فجعله معتمداً لديه، وأسند إليه منصبي وزارتي البريد والبرق ووزارة الحرب[٧]. كما أجاز رضا خان لصولة الدولة ونجله ناصر خان، رئيس القبيلة القشقائية، ليكونا نائبين في المجلس النيابي عام ١٩٢٦، ولكنه زج بهما في السجن بعد فترة[٨]. وكذلك ألقى القبض على رئيس عشيرة خراسان، السيد حيدر بربري ونفاه الى زنجان. وتم ترحيل أبناء عشيرة البربر من خراسان وتوزيعهم في مناطق مختلفة من البلاد، كما تم تغيير إسم هذه العشيرة الى إسم (خاور)[٩]. وفي نهاية المطاف تم قتل السردار أسعد، وكذلك إعدام عدد من رؤساء عشائر البختياري والقشقائي، وقبيلة بوير أحمد[١٠]. وتم ترحيل رؤساء العشائر الكردية الى طهران بالاكراه، أو توطينهم في مدن إيرانية أخرى[١١].

وفي خوزستان دعا رضا خان الشيخ خزعل حاكم خوزستان في البداية الى إعلان الولاء والطاعة له، إلا أن الشيخ خزعل رفض الرضوخ، وأطلق على رضا خان تسمية الغاصب. وفي بادئ الأمر شكل الشيخ خزعل لجنة لدعم أحمد شاه سماها لجنة «السعادة». بعد ذلك قرر رضا خان التوجه شخصياً الى خوزستان للقضاء على الشيخ خزعل. إلا أن الوزير المفوض البريطاني برسي لورن تدخل وحال دون تحقيق ذلك. وعندما وجدت بريطانيا أن رضا خان مصمم على تنفيذ خطته، أعلمته بأن بريطانيا لديها عقد مع الشيخ خزعل يخولها بالدفاع عنه أمام السلطة المركزية. لكن بريطانيا تخلت عن موقفها هذا -في الدفاع عن الشيخ خزعل- عندما قررت دعم الحكومة المركزية الايرانية، وبذلك تم إستسلام الشيخ خزعل لرضا خان في الأهواز من دون أية مقاومة. وعند ذلك بسطت القوات الحكومية سيطرتها على خوزستان[١٢].

وحول تعامل رضا شاه مع العشائر الايرانية وسعيه لارساء الوحدة الوطنية في ايران، يقول باحث «لقد بدأ رضا شاه تحركه بشكل حذر، لأن العشائر الكبيرة كانت مسلحة بشكل جيد. وقد حصلت هذه العشائر على أسلحتها من الوحدات العسكرية الأوروبية أو من

الوحدات العسكرية العاملة تحت قيادة الضباط الأوروبيين الذين كانوا يخدمون في ايران أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان رضا شاه يعتقد أن تدريب الوحدات العسكرية المنظمة ـ لمواجهة المعارضين الأقوياء والنشطين والجسورين من أبناء العشائر، يتطلب وقتاً طويلاً. ولذا أثار ـ في البداية ـ الفتنة بين العشائر. وعندما وثق بقواته العسكرية، إتخذ إجراءات عدة، منها:

ـ فرض الضرائب على العشائر الواحدة تلو الأخرى؛

ـ إجبار أبنائها على الخدمة العسكرية الاجبارية؛

ـ تطبيق هذه الاجراءات بتعسف.

شعرت العشائر التي لم تألف مثل هذه الاجراءات من قبل، بالعبء الثقيل للضرائب المالية الضخمة التي يجب أن تدفعها للحكومة والتي قد تلحق الدمار باقتصادها، ورأت أن سوق أبنائها للخدمة العسكرية الاجبارية يؤدي الى إضعاف قوتها، ويمهد الطريق لتطاول الحكومة عليها. لذا، أبدت مقاومتها لهذه الاجراءات. إلا أنها كانت تتعرض لقمع وحشي من جانب القوات الحكومية، علماً ان القوات المكلفة بتطبيق سياسة التوطين الاجباري، كانت تمارس أبشع أساليب العنف والتنكيل بحق العشائر، من دون النظر الى النتائج المترتبة على أساليبها تلك. وقد إتضح للعشائر الايرانية أن سياسة التوطين التي تنفذها الحكومة بحقها، تؤدي ـ بشكل لا مفر منه ـ الى القضاء على مواشيها، وتقلل من مواردها الغذائية، وتخفض من مستواها المعيشي، وتؤدي بالتالي الى إنتشار الأمراض والأوبئة والموت في أوساطها. كما أن هذا التوطين قد يؤدي بالمسؤولين المحليين والحكوميين الى إستغلال العشائر لأغراضهم الشخصية. وقد تخلصت بعض العشائر من الابادة الحتمية، نتيجة لتنحي رضا شاه عن السلطة عام ١٩٤١[١٣]. وكان رضا شاه يؤمن بانتهاء مرحلة البداوة، والعيش في الخيام، وقيام القبائل الرحل بالتنقل في رحلتي الشتاء والصيف بحثاً عن المراعي والاعشاب. وكان يرى ضرورة توطين كل أبناء الشعب الايراني في مناطق ثابتة كبقية شعوب الدول المتحضرة.

واذا كانت العشائر لاترغب في العيش في المدن، كان ينبغي عليها أن تقطن في القرى والأرياف وترك الجبال وإلقاء أسلحتها والتوجه لمزاولة الأعمال الزراعية[١٤]. وكان الهدف من إحتواء العشائر الايرانية يتمثل في إجبار هذه العشائر ـ القاطنة في الخيام والعشائر الرحل ـ على النزول من أعالي الجبال والخروج من الوديان وتوطينها في المدن والأرياف، وتعليمها الثقافة المدنية، وقيام شبابها بممارسة النشاطات المدنية، على أمل أن تمنع الثقافة المدنية من قيام العشائر بالأعمال الشريرة وعمليات النهب والقتل واللصوصية، وإجتثاث هذه

الاعمال من المجتمع الايراني، والقضاء على العوامل الرئيسة للنزعات الاستقلالية أو اللامركزية، وعمليات التمرد والاضطراب، وأن تتولى الحكومة المركزية مهمات إرساء الأمن في ايران[١٥].

ورغم استيعابه للعلاقة الموجودة بين الوحدة الوطنية ودور العشائر في تحقيقها، فقد أوجد رضا خان حالة من الذعر والخوف وعدم الثقة بين العشائر الايرانية[١٦]. وهو شكل جيشاً مؤلفاً من خمس فرق عسكرية لتحقيق هذا الهدف[١٧]. وفي عام ١٩٢٥، شرّع المجلس النيابي قانون الخدمة العسكرية العامة. كما صادق على قانون الجنسية والأحوال المدنية[١٨]. وقد أسس رضا شاه القوة الجوية والقوة المدرعة في الجيش لقمع العشائر الايرانية المتمردة، وقد تجاوز عدد أفراد الجيش الـ ١٥٠ ألف مجند[١٩]. وأوجد رضا خان جيشاً جديداً من خلال دمجه لقوات القزاق وقوات الدرك والحرس الخاص وباقي القوات العسكرية الأخرى في قوة واحدة[٢٠]. وبذلك إتخذ رضا شاه ثلاثة إجراءات للتصدي للعشائر، هي الاحتواء الثقافي، وتخريب الأسس القبلية، والتوطين الاجباري. ورغم التحول الذي طرأ على تماسك البناء العشائري - من خلال الاجراءات التي قام بها رضا خان - فإن نشوب الحرب العالمية الثانية سمح للعشائر الايرانية باستئناف رحلتها المنظمة مجدداً. لذا واجهت سياسة رضا شاه الفشل في مجال توطين العشائر في مكان واحد[٢١]. وقد أنهى رضا خان، بسياسته المنفتحة على التحديث، الدور الذي كانت تؤديه العشائر في إدارة الحكومة المركزية. ورغم الدور الذي كانت تضطلع به بعض الوجوه العشائرية في الدولة، والمناصب الحكومية التي أنيطت ببعض أبناء رؤساء العشائر، لم يرس النظام الحكومي على أساس النظام العشائري. وقد إنتهى - في الواقع - دور العشائر في تشكيل الحكومة المركزية في العهد البهلوي الأول وما بعده.

لم يشرك رضا خان القوى العشائرية في التنمية الزراعية وتوسيع شبكه الطرق والمواصلات ومشاريع التنمية الصناعية والتجارية[٢٢]. وكان التوطين الاجباري للعشائر أمراً سياسياً وأمنياً، ولا ينطوي على أي جانب عمراني أو إجتماعي. وقد أدى ذلك الى تدهور الأوضاع في المناطق غير الحضرية. وكان تهجير العشائر من مواطنها الى مواطن جديدة يهدف الى إبعادها عن مواطنها الفعلية التي إعتادت العيش فيها، ليتسنى للدولة مراقبتها وتوسيع السيطرة عليها[٢٣]. وكانت الأساليب التي إستخدمها رضا شاه في إدارة شؤون البلاد مستوحاة من أساليب الزعيم التركي كمال مصطفى اتاتورك الذي بنى تلك الاصلاحات على انقاض التراث المهترئ للسلطنة العثمانية.

ورغم تنفيذ بعض المشاريع في الشحن والنقل والمؤسسات الحكومية، وفي القطاع الصناعي، فإن المجتمع الايراني لم يحظ بالتحولات النوعية التي تغير نمط حياته[٢٤]. وكانت المؤسسة التي شهدت نمواً في التحولات - في العهد البهلوي الأول - هي المؤسسة الحكومية.

على أن قانون الخدمة العسكرية الاجبارية، الذي أدى الى بناء الجيش الجديد في ايران، أقام علاقات خاصة وجديدة بين الشعب والدولة. وقد طرح بذلك مفهوم الخدمة للدولة وليس لصاحب السلطة[٢٥]. وساهمت الخدمة العسكرية في صفوف الجيش من ناحية أخرى في إزالة الفوارق القومية والقبلية والعشائرية، وأصبح الجيش عنصراً من عناصر تحقيق الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية الايرانية. كما أدى التجنيد الاجباري في صفوف الجيش، وفي مناطق البلاد المختلفة الى إيجاد الاقتناع بتحقيق الوحدة الوطنية، وإن كانت هذه الوحدة الوطنية لم تؤدِ الى إيجاد مؤسسات سياسية ثابتة[٢٦]. وقد أدت إزالة الولاءات العشائرية، والانتماءات القومية في ايران الى إيجاد النظام السياسي المستقر[٢٧].

كانت التقسيمات الادارية في العهد القاجاري تقسم البلاد الى أربع مقاطعات، وإلى عدد من الولايات. أما في العهد البهلوي الأول، فتم تقسيم البلاد إدارياً الى ١١ محافظة و٤٩ قضاء. ونتيجة لهذه الاجراءات، تم تقسيم آذربيجان الى قسمين، وكردستان الى ثلاثة أقسام.

وفي عام ١٩٤٨، أصدر رضا خان مرسوماً بتشكيل مؤسسة لنشر الثقافة الفكرية[٢٨]، وذلك للعمل على إلغاء التنوع الثقافي في مناطق البلاد المختلفة ليتمتع جميع المواطنين بانتماء وطني واحد. وبذلك تم القضاء على تراث الحركة الدستورية، بواسطة النهج الاستبدادي الذي إتبعه رضا خان والذي أدى إلى قتل أو نفي كثير من الذين ساهموا في بناء صرح الدستورية.

ولم يتم في العهد البهلوي الأول إرساء المؤسسات السياسية في ايران، باستثناء بناء بعض الأسس التي تصب في خدمة الشعب. إلا أن الثقافة السياسية المتهورة كانت واضحة في سلوك النخبة السياسية والجهاز الحكومي. واعتمد رضا شاه، على خلاف ملوك القاجار الذين إعتمدوا في إدارة حكمهم على رؤساء العشائر والملاكين والامراء، على القوى الداعية الى التحديث والتطور والعسكريين، من أجل الحفاظ على قوته وسلطته. وقد عمل عدد من رواد التحديث، أمثال تيمور تاش وداور وفروغي، لفترة من الزمن في المؤسسات الحكومية في عهد رضا شاه، لكنهم لم يفلحوا في عرض وجهات نظرهم الاصلاحية، لأن الانظمة الاستبدادية لاتسمح باظهار الكفايات والقابليات التي تتعارض مع سياستها الاستبدادية. ومثل هذه الحكومات تميل برغبتها نحو العناصر ذات الكفاية المتوسطة أو ما دونها، لأن ثقافتها السياسية تبنى على الطاعة العمياء. على أن كثيراً من العناصر الداعية للتطور والتجديد، ممن إحتلوا مناصب في أجهزة الدولة أو في المجلس النيابي أو في عالم الكتابة والصحافة في مؤسسات رضا خان،اضطلعوا بدور أساسي في بقاء رضا خان في دفة الحكم وتثبيت أركان نظامه. إلا أن كثيراً من هؤلاء تم اغتيالهم أو إقالتهم من مناصبهم.

وكان رضا خان قد أجرى إتصالات مع الفصائل القوية في البلاد في أعوام ١٩٢٠-

١٩٢٥، وإعتمد في الفترة ما بين ١٩٢٥ و١٩٣٣ على بعض زعماء الحركة الدستورية، وعلى عدد من الأعيان القاجار في تثبيت أركان حكومته. وفي عام ١٩٣٤ إستغنى رضا خان عن خدمات أعيان القاجار، ولم يواصل كذلك وفاءه لقادة الحركة الدستورية. ثم اعتمد على البيروقراطيين، والطبقة المتوسطة التي أوجدها. وقد بقي من المقربين له البارزين داور فقط في منصبه حتى عام ١٩٣٣. إلا أن داور انتحر عام ١٩٣٦ خوفاً من تعرضه لسخط رضا شاه. وعليه، فإن الحكم الايراني المستبد تم بناؤه على أساس السلطة المطلقة والدكتاتورية الفردية، وتحت شعار «نظام وطني بزعامة ملكية». على أن تنحصر هذه الزعامة بشخص رضا خان، مع وجود فوارق مع النظام القاجاري الذي سبقه في الحكم[٢٩]. إذ كان النظام القاجاري يعتمد أساساً على قوات القبائل والعشائر للإبقاء على سلطته، فيما أولى رضا شاه اهتمامه بالعسكريين، وجعلهم القاعدة الرئيسة التي يعتمد عليها لادارة حكمه.

رغم التحول الذي طرأ على هيكل السلطة وطبقات المجتمع الأخرى، فإن الثقافة السياسية للعهد البهلوي الأول لم تختلف في محتواها عن الثقافة السياسية التي كانت سائدة في العهد القاجاري. ففي العهد البهلوي الأول، كانت السلطة منحصرة بيد الشاه، ولم يستطع أي فرد في نظامه أن يتخذ قرارات من دون موافقة الملك المسبقة. وكانت كل شؤون الدولة تعرض على الملك أولاً، وكانت أوامره نافذه، وكانت السياسة الداخلية الايرانية تقوم على أساس إرضاء الشاه[٣٠]. وكانت القاعدة الثانية التي إرتكزت عليها حكومة رضا خان تتشكل من القادة العسكريين الذين مو لهم الشاه بقوة حيث باتوا أثرياء. فالقوانين الجديدة لتسجيل العقارات، والحضور القوي للعسكريين في المقاطعات والمدن، وتبديل الاراضي الى سلع يمكن تباد لها، كانت من الأسباب التي شجعت القادة العسكريين على إمتلاك الاراضي. وفعلاً إستطاع العسكريون إمتلاك العقارات والاراضي في مختلف مناطق البلاد. وقد حل العسكريون محل رؤساء العشائر، من خلال استخدامهم القوة والقمع. والواقع أن رضا شاه قضى على الطبقات العشائرية القديمة ورؤساء العشائر والملاكين، وأحل محلهم العسكريين للحفاظ على حكومته وبسط سيطرته على البلاد.

وقد تغيرت في هذه الحقبة الزمنية أنماط القوة بناء وشكلاً. وقد إحتل الشاه رأس هرم السلطة كما كان سائداً في العهد القاجاري، وأحيى نظام الملكية الوراثية. واذا كانت قوة الشاه وشرعيته في العهد القاجاري مستمدة من قوة العشائر والقبائل والاعتماد على العواطف الدينية، ففي العهد البهلوي الأول أصبح الجيش الحكومي وقوة الدولة المركزية والشعور الوطني تشكل المصدر لشرعية النظام[٣١]. على أن رضا خان إنتهج في كثير من إجراءاته لاصلاح شؤون ايران، أساليب أتاتورك! فكان ينفذ السياسات الاصلاحية نفسها التي كان ينفذها أتاتورك في تركيا[٣٢].

ورغم تنفيذ بعض الاصلاحات في مجالات النقل والشحن والصحة والتعليم، فإن الحكومة كانت ترعى مصالح أقلية صغيرة، وذلك بسنها القوانيين التي تسخر كل الامكانات والموارد المالية للشعب لمصلحة تلك الأقلية! وكانت الأقلية من جانبها تغتصب أموال الشعب وامكاناته المالية(٣٢). فكان العسكريون وعدد من الأعيان السابقين والمقربين من أصحاب الاراضي والرأسماليين يشكلون الطبقة الجديدة التي تحمل الثقافة السياسية الاستبدادية والبالية والمتخلفة، ولكنها بثوب جديد. وكانت الامكانات الموجودة في البلاد تسخر لخدمة مصالح عدد محدود من هؤلاء! وقد تكررت بذلك تجربة العهد القاجاري في محتواها، ولكن بشكل مختلف.

إن الثقافة السياسية العقلانية تتمثل أحدى خصائصها في الأمن القانوني للأفراد في مواقع عملهم. وتعتمد هذه الخصوصية على تطوير المكتسبات الاجتماعية والادارية والسياسية في المجتمع. وكان الأمن الأداري يتميز بأهمية بالغة، لأنه يرتبط بالمناصب الحكومية والمواقع السياسية.

في المقابل كونت ايران في عهد الحركة الدستورية نوعاً من الوعي العام بالنسبة الى المدنية السياسية. وقد قام عدد من المفكرين ورجال الدين بخطوات جادة من أجل إرساء نظام سياسي دستوري. إلا أن هذه الاجراءات لم تستمر طويلاً. إذ قضى رضا خان على كثير من إنجازات تلك المرحلة. فبقيت الثقافة السياسية الايرانية على حالتها البيروقراطية والعشائرية والاستبدادية.

ثمة علاقة مباشرة بين الثقافة السياسية والنظام السياسي وأسس الانفتاح السياسي. وكما أشرنا سابقاً، فإن التفكير المنطقي والعقلاني هو وحده الكفيل في إيجاد التطور الايجابي في الثقافة السياسية للمجتمع. ففي الواقع تمثل الثقافة السياسية العشائرية وتأثيرها في الأنظمة السياسية الايرانية إنعكاساً لنوع الأنظمة السياسية التي كانت تحكم ايران لقرون طويلة. ومن أجل توضيح أهمية المؤسسة في توجيه الثقافة السياسية سنشرح في ما يلي إرتباط هذه الأمور بعضها مع بعض! وللتذكير، فان هناك فارقاً واضحاً بين المؤسسة والمنظمة. فالمؤسسة تعنى بالعلاقات القانونية والفكرية بين أفراد المؤسسة وفروعها. في حين يشير معنى المنظمة الى الهيكل العام للمؤسسة، ولا يشمل العلاقات الفكرية بين أفرادها.

ومن أجل تحقيق التنمية السياسية في المجتمع، يجب تثبيت ضوابط العمل السياسي بين أفراد المجتمع، وكذلك أن تتخذ القرارات بطريقة أكثرية الآراء، وبما يتناسب مع ثقافة ومعتقدات المجتمع. فالتنمية السياسية لها مراحل تمهيدية، ويرتبط تكاملها الاقتصادي والاجتماعي. وسنتحدث عن المراحل التمهيدية للتنمية السياسية، وكيف يمكن بلوغ المرحلة

الأولى لهيكلية التنمية السياسية.

إن المرحلة الاولى للتنمية السياسية هي أصعب العمليات التربوية والتطبيقية والثقافية والحضارية. وهي مرحلة الميل نحو العمل المؤسساتي. إن الاعمال الصعبة عادةً ما تكون مصحوبة بعقبات شاقة يجب تجاوزها. على أن العمل المؤسساتي عادةً ما يكون صعباً. غير أن الاعمال الفردية تكون سهلة في معظم الأحيان. فالمجموعة اذا كانت تنوي التوصل الى قرار موحد تواجه صعوبة أكثر بكثير من الصعوبة التي يواجهها الفرد الواحد في إتخاذه لذلك القرار.

لقد واجهت ايران في داخلها ومع العالم الخارجي المشاكل في المرحلة التي تبدلت فيها التقاليد، وطريقة تنفيذ الاعمال، وتقدم المجتمع من الحالة الفردية الى الحالة الجماعية والمؤسساتية. إذ إن الاعمال الجماعية يسودها منطق جماعي ويجب أن تحكمها شبكة من الاستدلالات المنطقية. ففي الحضارة الجديدة يضعف دور الفرد، وينمو دور العقل الجماعي، والاجماع في الرأي والقرار. وفي النظام الإقطاعي، تكون العلاقات الاجتماعية أسهل بكثير من العلاقات في النظام الصناعي، ولذلك تقل أهمية دور الفرد في النظام الصناعي، ويحظى الدور الجماعي بالأولوية. فقد سارعت بلدان العالم الثالث لشراء وإستيراد منتجات النظام الصناعي الغربي. إلا أنها لم تحصل على الثقافة اللازمة التي تساعدها على إنتاج تلك البضائع، لأن ثقافة الانتاج غير قابلة للاستيراد. إذ لايمكن الحصول على ثقافة الانتاج من خلال بناء المؤسسات، أو إيجاد هياكل العمل او تنظيم دورات دراسية أو منح شهادات أو التوجه الى الغرب، وإنما يكون من خلال البناء الذاتي والاعداد محلياً. ويشكل الميل نحو العمل المؤسساتي نوعاً من الثقافة، ونمطاً من رقي المستوى العقلاني للافراد. فالفرد الواحد بطبيعته يرغب أن يبقى في دفة الحكم، أو في منصبه الوزاري لأعوام عديدة. إلا أن النظام المؤسساتي هو الذي يمنع حدوث ذلك، ويضع القوانين المناسبة لترشيد سلوك وأعمال وطموحات الأفراد.

إن الوسائل التعليمية تساعد على تقوية العمل التنظيمي. غير أن النظام المؤسساتي بحاجة الى ثقافة تعتمد على مبادئ مدونة. ويجب أن يحصل إجماع في الرأي على تلك المبادئ، وأن يسود التضامن بين الافراد الذين يؤمنون بها، وأن يعتبرونها مبادئ أساسية. فلو النظام البشري الجديد يمكن بلوغه عبر الشهادات الدراسية أو الدورات التعليمية لكان من المفروض عدم ظهور ما يسمى العالم الثالث الذي ظهر بعد الخمسينات، ولتحول العالم بأسره الى نظام يقوم على المؤسسات.

إن العقلانية السياسية من شروطها التحمل وضبط النفس والرؤية المستقبلية الواضحة والالتزام بانتهاج العمل الجماعي والابتعاد عن التصرفات الفردية. ففي ظل العقلانية

السياسية لايمكن للفرد أن يعمل ما يشاء أو يقول ما يشاء أو يفرض مايريد. فالنظام المؤسساتي يحول دون التطرف في الاعمال أو إظهار الأنانيات. ويكفل العمل المؤسساتي إنجاز هذه المهمات عبر القوانين، ومن خلال الثقافة المكتوبة(٣٤).

لماذا تحولت الثقافة السياسية الايرانية - في عهد رضا خان - من النهج الدستوري الى نظام إستبدادي؟ ان السبب الرئيس في ذلك يعود الى فقدان المؤسسات الثقافية التي يمكنها أن تعمل لتحقيق العقلانية السياسية، كما ذكرنا سابقاً. ويقول باحث بهذا الصدد: «إن الاعوام الخمسة عشر التي مرت بها ايران منذ اعتلاء رضا خان العرش، وحتى تنحيته عن السلطة، يمكن تقسيمها الى مرحلتين: الأولى كانت في الفترة الممتدة بي عامي ١٩٢٣-١٩٣٣، أي المرحلة التي كانت سلطته إستبدادية مطلقة؛ والثانية في الفترة الممتدة من سنة ١٩٣٣-١٩٤١، والتي شهدت حدثين مهمين ومترابطين، وهما موضوع عقد الاتفاقية الجديدة للنفط، وموضوع سقوط عبد الحسين تيمور تاش وزير البلاط القوي، وحدوث تحولات اجتماعية واقتصادية مهمة، وخصوصاً في الأعوام السبعة الأولى. كما شهدت هذه الفترة امكانية المعارضة لآراء الشاه، وإن كانت قليلة، وكانت قراراته قابلة للتعديل من خلال التشاور مع المقربين اليه، وبذلك أمن الناس على أرواحهم وأموا لهم وأعراضهم من ميول الشاه ورغباته أو تطاولات خدامه. وقد يعتبر سقوط تيمور تاش العلامة البارزة في تحول رضا شاه نحو السلطة المطلقة والدكتاتورية، لأن الشاه كان منذ سقوط تيمورتاش الى اللحظة التي تنحى فيها عن السلطة الحاكم المطلق المتحكم برقاب الناس وحرياتهم وحقوقهم وأموا لهم.

كان تيمورتاش واضع حجر الأساس للنظام المستبد الجديد وحصيلته، وقد لقي حتفه بذلك السيف الذي عاش في ظلاله وأعده للقضاء على الآخرين(٣٥). وقد ذكر بعض الباحثين أن العهد البهلوي الأول شهد مرحلة تبديل الثقافة الأيرانية وآدابها وتقاليدها الى النمط الأوروبي والتحديث في ايران(٣٦). يبدو أن مثل هذا التفسير كان يحتاج الى المزيد من الدقة والتأمل. فاذا كان التحول الى النمط الاوروبي يعني نوع الملابس والازياء والسلوك الاجتماعي، فان هذا الشيء لايمت الى الثقافة أو السياسة بأي صلة. واذا كان التحول الى النمط الأوربي يعني تنمية حركة الشحن والنقل وتشييد بعض المصانع والمعامل، فإن هذا الأمر يتصل بالقضايا التجارية والاقتصادية ومجال الاتصالات. إذاً، لم ينتقل النظام الحزبي الغربي الى ايران، ولم تنقل مبادئ النقد والنقد الذاتي أو تداول السلطة داخل المؤسسة السياسية الايرانية. لكن بعض المظاهر والافكار الثقافية والسياسية الغربية كان يمكن ملاحظتها في النظام الاجتماعي والسياسي والتعليمي الايراني. ولم تتحول الآلية التنافسية لحل الخلافات، والتي تجسد الثقافة السياسية العقلانية الى واقع ملموس، سواء في العهد البهلوي الأول أو في العهد البهلوي الثاني. ولم تتبلور الحقوق المدنية والانسانية لعامة الناس

في إبداء الرأي والحريات المختلفة والانتخاب الحر.

ورغم تشكيل حكومة وطنية ـ لأول مرة في ايران ـ غير مستندة إلى قاعدة عشائرية وأبدت اهتماماً بكل المدن الايرانية، وأنجزت اصلاحات في المجالات العمرانية والادارية والعسكرية، فإن الحقل الثقافي المحلي والنظام السياسي العقلاني لم يشهدا تحولاً، ولم يؤد إتصال ايران مع العالم الخارجي الى تزويد المؤسسات الايرانية بالخبرات. إذ أولت الثقافة السياسية الايرانية إهتمامها بالمصلحة الفردية، ولم تول إهتمامها ببناء المؤسسات التي من شأنها أن تحافظ على مصلحة الجميع. وقد حظي العسكريون في العهد البهلوي الأول باهتمام الشاه، لأن العسكريين كانوا يشكلون القاعدة الرئيسة لحماية حكومته. وقد أتاح رضا شاه ـ الى حدٍ ما ـ المجال أمام العسكريين للاعتداء والتطاول على أموال الأثرياء من رؤساء العشائر أو كبار الملاكين، ليستحوزوا على المال والثروة. ولم يتوان الشاه عن منح المناصب والمواقع والامكانات الحكومية للافراد الذين أعلنوا ولائهم وطاعتهم له. وكانت الأجهزة الحكومية تتعامل بقسوة مع الذين يحتجون على مشاريع رضا خان أو يحولون دون تنفيذها. وقد تعرض كثير من أصحاب المواهب والكفايات الى التصفية أو إجبارهم على تغيير مواقفهم. وكان يجب على كبار المسؤولين الحكوميين والسياسيين والكتّاب والفنانين والمفكرين مسايرة الاتجاه الحكومي أو اللجوء الى العزلة. وكان هؤلاء يتصورون بأنهم يناضلون بهذه الطريقة ضد عملاق الدكتاتورية.

ويقول أحد الباحثين «منذ أن تعرف الغربيون على العشائر القاطنة في المناطق الحدودية، تحولت هذه الحلقة الحديدية ـ التي تضرب بها القوات العشائرية البلاد ـ الى حلقة من نار محرقة، أو الى أفعى سامة قاتلة. وإن مايقال حول أن البريطانيين قاموا بتحريكها أخيراً، هو قول ساذج وخاطئ، لأني على معرفة بآداب البختياريين وتقاليدهم. فمثلاً عندما هاجر مرتضى قلي خان نجل صمصام السلطنة، تسلم خلال ثلاثة أيام أموالاً من الروس ومن الألمان ومن البريطانيين. إلا أن السياسية الخارجية للبختياريين كانت ماهرة بشكل عام. وينقسم البختياريون دائماً الى قسمين، كل قسم منهم يتحالف مع طرف من الأطراف الأجنبية. وفي هذه الظروف، وبناءً على المعلومات المتوافرة والوثائق الموجودة، إنقسم البختياريون الى قسمين في السياسة الخارجية؛ قسم مؤلف من الشباب، وقد شكل هؤلاء جمعية باسم (نجمة بختيار) تعاونت مع الروس، والقسم الآخر كان برئاسة أمير مجاهد الذي وقع معاهدات مع البريطانيين. وأعود ثانيةً وأقول إن البختياريين غير ثابتين في مواقفهم، فمن الممكن أن يغيروا عقائدهم في كل يوم»[٣٧]. فالعقيدة لاتكون نتيجة للعقلانية فحسب، بل المدنية هي الأخرى تكون حصيلة للعقلانية. واذا كنا نؤمن بمقولة «المستوى الفكري»، فان بلوغ المدنية والعقلانية بحاجة الى وجود مستوى فكري ناضج. فالاستبداد هو نمط من

التفكير. والنزعة الفردية في السياسة تمثل نوعاً من الفكر. كما ان الدكتاتورية وثقافة إلغاء الآخر والعنف والتهديد والنهب والبيروقراطية غير العقلانية والترف؛ هذه الأمور لها تفسيرها في الفكر البشري.

من الواضح أن الأعمال التي تقوم بها الحكومة المنتخبة أصعب كثيراً وأكثر تعقيداً من الحكم الفردي والاستبدادي. و لهذا من الطبيعي أن يحتاج العمل المنهجي والمؤسساتي، والثقافة السياسية العقلانية والدخول الى الثقافة المدنية، الى مستوى فكري أعلى، بل والى عقائد ثابتة يتفق عليها الجميع في الداخل، أو يتم التوصل اليها بتأثير عوامل خارجية(٣٨).

إن الاوضاع الحاضرة التي يعيشها الفرد. هي نتاج الماضي والبيئة التي عاش فيها. لذا فان الماضي التربوي والطبقي للنخبة السياسية في البلاد ينعكس على وضعها الحالي. على أن عجز الصفوة المختارة في البلاد عن نشر المعتقدات العقلانية الثابتة له نتائج سلبية. فالثقافة السياسية للعهد البهلوي الأول لم تختلف اختلافاً كثيراً عن الثقافة السياسية التي كانت سائدة في العهد القاجاري. إذ إن عدم الاهتمام بالعمل السياسي المؤسسي والمنهجي لرفع مستوى العقلانية في الفكر الاجتماعي والثقافي، أدى الى تكرار تجربة المرحلتين السابقتين في العهد البهلوي الثاني.

العهد البهلوي الثاني

إن المرحلة الاولى التي سنبحثها في هذه الدراسة للعهد البهلوي الثاني في ايران، هي الحقبة الزمنية الممتدة بين عامي ١٩٤١-١٩٥٣. وقد تدرب في هذه الاعوام عدد لا بأس به من الساسة الايرانيين على العمل البرلماني والنظام البرلماني في ايران. وكما ذكر كثير من المؤرخين أنه لولا التدخل الأجنبي والنزعة الاستبدادية للشاه في هذه المرحلة، لكان من المحتمل أن يتمكن رجال الدولة الايرانيون أن يرسوا تدريجاً - ومن خلال أساليبهم - ثقافة جديدة ومنهجية ثابتة وهيكلية متطورة في الساحة السياسية الايرانية.

شهدت الساحة السياسية الايرانية في الفترة الأولى من الحكم البهلوي الثاني، والتي إستمرت ١٢ عاماً، ١٢ رئيساً للوزراء وتشكيل سبعة عشرة وزارة، إضافة الى ٢٣ تعديلاً وزارياً. وبلغ معدل عمر كل وزارة نحو ثلاثة أشهر ونصف، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات الوزارية(٣٩). ومن بين ١٥٠ سياسياً شغلوا مناصب رئيس الوزراء أو مناصب وزارية، إحتل ثلثهم - على أقل تقدير - مناصب وزارية في كل الوزارات التي تم تشكيلها في هذه الحقبة الزمنية. وقد استمد ثلثا هؤلاء الساسة مكانتهم السياسية من البلاط الملكي(٤٠).

كانت الاحكام العرفية في هذه الفترة سائدة في طهران وفي معظم المدن الايرانية. ولكن أجواء البحث والنقد والانتقادات كانت واضحة في المجالات الصحافية والثقافية، وكان العمل

الجماعي للساسة ملحوظاً. «الى ذلك، ساهمت أمور كثيرة في ارساء الحكومة البرلمانية الفاعلة في هذه المرحلة، كالتغييرات المتسارعة في المؤسسة الاقتصادية والمالية في البلاد، وتحقيق التنمية النسبية في الجانب الصناعي، وزيادة التمييز الطبقي بين الفئات الاجتماعية، ونمو الشعور الوطني، وتزايد المثقفين، وتطور النظام التعليمي، وتشريع القوانين المدنية والقوانين الأخرى وتوسيعها، وتغييرات أخرى من هذا القبيل. إلا أن الحكومة البرلمانية في هذه المرحلة كانت تواجه صعوبات أساسية في أداء مهماتها»(٤١).

لقد ترك إنسحاب رضا شاه من مسرح السلطة في ايران وضعف محمد رضا شاه الشاب، أثراً إيجابياً - على المدى القصير - في النظام السياسي في البلاد، وفي الثقافة السياسية في ايران، ما أدى الى توزيع السلطة بين المسؤولين. وقد دخل عدد كبير من موظفي الدولة والساسة الايرانيون في هذه المرحلة المسرح السياسي. ورغم إحتواء الروس والانكليز، والى حد ما الولايات المتحدة، للعمل السياسي في ايران في هذه المرحلة، كانت للساحة الداخلية أهميتها الخاصة. وقد توفرت في هذا العهد ظروف مشابهة، للظروف التي شهدها عهد أحمد شاه. إذ سادت فيها أجواء التنافس والبحث والحوار والدعوة الى الدستور وانتهاج القانون في أعمال الدولة. ولكن إنقلاب عام ١٩٥٣ أعاد مركزية السلطة، وحال دون ترسيخ التنافس السياسي والثقافي في الساحة السياسية الايرانية. وقد أدت أهمية النفط وتنامي الشيوعية في الاتحاد السوفياتي دوراً أساسياً في بلورة التحولات بعد عام ١٩٥٣. إذ إن عدم تركيز السلطة بيد الشاه أدى الى ظهور تنافس علني بين عدد من المجموعات السياسية الكبرى في ايران. وكان ذلك التنافس مقتصراً على ثلاث مجموعات شكلت زوايا مثلث، كانت الأولى تمثل تكتلاً من الساسة والمحافظين التقليديين وملاكي الأراضي وكبار التجار وأصحاب الأعمال والقادة الدينيين المتنفذين، فيما مثلت الثانية المثقفين والعمال المرتبطين بحزب «تودة» الشيوعي الايراني. وفي الزاوية الثالثة من هذا المثلث كانت الطبقة الداعية الى التحديث، والطبقة المتوسطة الجديدة التي برزت وعملت في إطار الجبهة الوطنية(٤٢).

في الواقع يمكن مقارنة المجموعات الثلاث ومتفرعاتها، إذا ما أخذنا في الاعتبار التركيبة التقليدية للمجتمع الايراني القائمة على العشائر التي يسود بينها إنسجام نسبي، ولكنها في الوقت نفسه تشعر بأن الآخرين غرباء عنها. إذ يمثل الأمن الهاجس الأهم للعشائر، لأن مصالحها تتحقق من خلال إستتباب الأمن في الأراضي التي تعيش فيها، والامكانات المتوفرة في تلك البيئة الجغرافية. ولكن في الفترة الممتدة بين ١٩٤١-١٩٥٣ كانت هناك وجهات نظر مختلفة بين المجموعات السياسية الناشطة في الساحة الايرانية، وذلك من خلال نظرتها وتقييمها لشؤون البلاد العامة، والى الاتجاه الفكري السائد. وإن دل هذا الاختلاف في

وجهات النظر على شيء، فانما يدل على وجود إنفتاح سياسي في البلاد، قياساً بالوضع الذي كان سائداً في العهد القاجاري. وهذه النقطة جديرة بالاهتمام، إذ تركت التحولات التي شهدتها الساحة الايرانية تأثيرها بشكل فاعل في التطورات في البلدان المجاورة. إلا أن غياب الهيكلية السياسية، وعدم تحويل هذه الافكار والنشاطات الى نظام سياسي، كانا يشكلان العقبة الأساسية للسياسة الأيرانية.

لقد كان الشاه يعتبر أحد الاطراف الفاعلة في التحولات السياسية التي شهدتها الساحة الايرانية في الأعوام ١٩٤١-١٩٥٣، الأمر الذي يعتبر تحولاً عميقاً في النظام السياسي الايراني. إذ كان معظم الساسة من أصول عشائرية. إلا أن المسرح السياسي في ايران إنتقل الى باقي المدن الايرانية نتيجة الوحدة الوطنية النسبية التي تحققت في العهد البهلوي الأول. ورغم عودة كثير من العشائر الى مواطنها الأصلية بعد خروج رضا شاه من البلاد، واصلت هذه العشائر حياتها الطبيعية. ورغم عدم انتهاج الثقافة السياسية العشائرية في النظام السياسي الايراني الجديد، وعدم اقتصاره على أصحاب الأراضي ورؤساء العشائر والمختارين والشيوخ، فإن غياب المنظمات المدنية والسياسية أدى الى استمرار نهج الثقافة التقليدية.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الثقافة العشائرية تعاني عجزاً في التوصل الى الاجماع في الرأي بالنسبة الى القضايا المختلفة. كما لم تسمح الثقافة العشائرية للفرد أن يبرز دوره وطاقاته وابداعاته في الوسط الاجتماعي. ويعيش أبناء العشيرة، طبقاً للثقافة العشائرية في كتلة واحدة من أجل الحفاظ على أمنهم وعلى وشائج القربى فيما بينهم، في حين ترتكز السياسة المدنية والثقافة السياسية المعتدلة على أهداف ونوايا وتفاهم وسبل مشتركة[٤٢]. وتؤكد إحدى الأثار الدائمة للثقافة العشائرية على حذف دور الفرد من المجتمع.

إن التكيف عبارة عن خصوصية وراثية، وان تغيير الأوضاع السائدة في العشيرة يتعارض مع مفاهيم الكبار والشيوخ. وابداء وجهات النظر وطريقة عرض الافكار الجديدة تتعارض أيضاً مع تقاليد الحياة العشائرية. فالحياة العشائرية نادراً ما تتغير، مما يترك تأثيراً سيئاً في المجتمع. على أن هذا النوع من التنظيم الاجتماعي يختلف إختلافاً كبيراً مع نوع التنظيم الاجتماعي الحديث القائم على أساس الانتاج وتنفيذ الواجبات وخدمة الأهداف الوطنية، وبالطرق العقلية والاسلوب العلمي. وقد أبدى الايرانيون رغبتهم في التحديث، لكنهم حافضوا على ثقافتهم التقليدية. وهنا ينبغي أن نشير الى نقطة مهمة جداً، وهي إن الايرانيين أظهروا كفاية عالية لحل مثل هذه الأزمات، وكانوا قادرين على تنمية نظامهم البرلماني وثقافتهم السياسية. ولولا التدخل الأجنبي في شؤونهم لكانوا اليوم في وضع متقدم جداً في هذه الجوانب. ففي الحياة المدنية والثقافة المدنية يتم توزيع المناصب

والمسؤوليات على أساس الاختصاص والكفايات، وعلى أساس المعايير المكتسبة، في حين تعتمد الثقافة العشائرية على العلاقات الأسرية والبيروقراطية كمعيار لتوزيع هذه المناصب. وقد ساعد وجود الدولة المركزية، والوحدة الوطنية، والجيش المركزي، والتنمية الصناعية المحدودة في ايران، على إشاعة هذه الأجواء الجديدة. إلا أن الاستبدادية والأنانية لرضا شاه دمرت الثمار السياسية والاجتماعية والعقلية التي أشاعتها هذه الأجواء.

عندما نمعن النظر في تفاصيل الصراع على السلطة بين المحافظين والوطنيين والجماهير والبلاط من أجل الولوج الى مسرح السلطة في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤١-١٩٥٣، نجد أن «الوطنية» التي يزعم بأنها أوجدت في عهد بهلوي الاول، أمر لايتجاوز الوهم، ولاتنطوي على أي عمق. إذ إن هذا النوع من الوطنية والثقافة السياسية لم تكن مصحوبة بتلك النظرة العقلانية، لأن الدكتاتورية و «الوطنية» لاتنسجمان مطلقاً مع الثقافة العشائرية.

كان الافراد لايتمتعون بأي إعبتار في الحياة التقليدية الايرانية أو في مسرح السلطة السياسية أو المواقع ذات الامكانيات الكبيرة. كذلك لم يكن الافراد المستقلون والأفراد الذين يحملون أفكاراً خلاقةيحتلون مكانتهم الطبيعية واللائقة بهم، سواء في موقع إتخاذ القرار أو في السلطة التنفيذية. وقد عارض كل من رضا شاه ونجله محمد رضا شاه رجال السياسة الأحرار والمستقلين النافذين، وحاولا القضاء على هؤلاء[٤٤].

رغم أن الحقبة الزمنية (١٩٤١-١٩٥٣)، كانت حقبة مناسبة للتحرك في مسار التغيير النوعي ومنهجية الثقافة السياسية العقلانية في ايران، فإن أحادية الرؤى ومصالح الشاه والأطماع الأجنبية أوجدت أوضاعاً مضطربة في الساحة السياسية والاجتماعية، وأدت في نهاية المطاف الى وقوع إنقلاب عسكري في صيف عام ١٩٥٣، وكان ذلك بداية لدكتاتورية محمد رضا شاه. وقد تكرر بذلك تاريخ ايران مرة أخرى، إذ تواصل عهد التبعية والطاعة العمياء والقمع السياسي وثقافة سياسة التملق والمحورية الفردية لمدة ٢٥ عاماً أخرى. وقد اعتبر كثير من الباحثين على الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٣-١٩٧٨ بأنها أعوام الدكتاتورية الملكية[٤٥].

نجح انقلاب عام ١٩٥٣ بسهولة، لأن الشاه كان هارباً من ايران، والجيش منقسماً الى جناحين، جناح موال للشاه، وجناح مناصر لمصدق. وكانت لحزب «تودة» توغل واسع في الجناح الثاني من الجيش، لأنه كان من الأحزاب السياسية القديمة تقريباً. أما الدولة، فقد كانت تسيطر على الجهاز الاداري بشكل كامل. لذا كان انتصار الانقلابيين في يوم واحد يعتبر شيئاً مدهشاً، بل أكثر من ذلك، استطاع الانقلابيون تثبيت مواقعهم خلال أشهر قليلة، وإعادة الحالة الاقتصادية والسياسية الى حالتها الطبيعية[٤٦]. وكان نجاح الانقلاب العسكري في يوم واحدٍ مؤشراً على حال الضعف، وعدم الاستقرار في الحقل السياسي، وفي الشخصيات

السياسية بالتحديد. وقد عكس نجاح الانقلاب في يوم واحد أهمية وجود المؤسسات السياسية، والوحدة الوطنية.

بعد فشل إنقلاب عام ١٩٥٣، يبدو أن مصير ايران السياسي قد تقرر أن يدار بقوة تتألف من الشاه وزاهدي الذي تحول لمدة عامين - الى عنصر لنقل السلطة الى الشاه. وكانت الشركات النفطية البريطانية والاميركية تشعر بالقلق تجاه تأمين النفط، والعواقب الشرق أوسطية التي تترتب على ذلك، وكانت تعتبر وجود حكومة مستقلة في ايران خطراً على مصالحها المالية والنفطية والسياسية في منطقة الخليج الاستراتيجية، فيما لم يبد الشاه الشاب الذي كان شغله الشاغل زيادة مستوى سلطته ونفوذه، أي إستعداد لتشكيل دولة مستقلة وقوية بعيدة عن سيطرته في ايران[٤٧]. وهو عمل خلال عامين من رئاسة زاهدي للوزراء، على ترسيخ دعائم سلطته، وعندما شعر بقدرته على الاستغناء عن زاهدي أوفده الى سويسرا للعلاج. ويروى أن زاهدي صرح عند سلم الطائرة التي أقلته الى سويسرا، من مطار مهر آباد بطهران لعدد من أصدقائه الذين جاءوا لتوديعه، قائلاً «المسكين الدكتور مصدق كان على حق»[٤٨].

رغم وقوع الانقلاب العسكري وتعرض المعارضة للقمع، أشارت التحولات التي شهدتها أعوام ١٩٥٣-١٩٦٣ الى وجود معارضة للأسس التي كانت تستند اليها حكومة الشاه. وقد قاومت فئات الشعب المختلفة توغل القوى الاجنبية، والاساليب الاستبدادية للشاه، عبر الاعتصامات والتظاهرات. فمنذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧٨ كان إستبداد بهلوي الثاني في قمته، إذ تكررت أساليب تركيز السلطة في شخص الشاه وعبادة الفرد، وثقافة القضاء على المعارضة والقمع والمناهضة للحرية الفكرية.

وفي توضيح لشخصية هويدا الذي أصبح رئيساً للوزراء بعد إغتيال منصور عام ١٩٦٤، يشير أحد الباحثين الى مواصفات كانت سائدة قبل ذلك بقرن من الزمن في هيكلية السلطة في ايران. ويقول «إن هويدا كان ذكياً، ومحباً للمنصب، وعديم الاخلاق، وكان مثل كثير من زملائه لايستطيع أن يتمتع بشيء من الكرامة وعزة النفس، إلا أنه كان يدرك أنه أفضل من بقية نظرائه السائرين في هذا الاتجاه، وكان يتصرف من أجل أن يريح سيده، ويقول الأشياء التي يحب سماعها، وكان مستعداً أن يضحي من أجل الشاه»[٤٩].

وفي ما يتعلق بتقسيم المشاريع العمرانية وسلوك الأفراد والمنظمات بخصوص تحقيق تلك المشاريع[٥٠]، يقول أحد المفكرين «كان الشاه وعدد كبير من المستشارين الأجانب يرجحون - في التخطيط للمشاريع العمرانية - إنجاز المشاريع العملاقة على المشاريع الصغيرة نسبياً ذات المردود الأهم على المزارعين والإنتاج الزراعي، وعلى سكان البادية، والوحدات العمالية الصغيرة. الى ذلك فان غياب أصحاب الكفايات، والفساد الاداري، والاستشارات

الأجنبية في بعض الحالات، كانت تشكل عوامل إضافية لإلحاق الضرر بالمشاريع التنموية. كما أن الحسد والتنافس بين الوزارات والدوائر الحكومية العامة كان سائداً. فكل وزارة كانت تحاول أخذ الأموال من منظمة التخطيط لتقوم بمهمة تنفيذ المشاريع وكانت منظمة التخطيط تعمل على إخضاع الوزارات لأوامرها في تنفيذ مشاريعها. وكان هذا النزاع المستمر يعزز ظاهرة تملق الأطراف المعنية للشاه».

إذا ما كانت الطاعة العمياء والتبعية المطلقة في الثقافة العشائرية تنطوي على المعنى الأمني الخاص، فإن الإيرانيين لم يفلحوا في العهد القاجاري ولا في العهد البهلوي الأول والثاني في ايجاد التحول اللازم في البلاد في عصر المدنية والعقلانية واحلال القيم الفكرية، ورؤى وعقلانية الفرد محل الثقافة العشائرية. ففي طيلة العهدين القاجاري والبهلوي الأول والثاني لم يلحظ وجود أي برنامج ثقافي لإيجاد تحول فكري أو تغيير في طريقة نوع التعامل الاجتماعي، وفي أسلوب التعامل مع الافكار الأخرى المخالفة. وكانت العناصر الموجودة في رأس هرم السلطة لاتؤمن بذلك، أو أنها كانت غير قادرة على تفهم هذا النوع من العقلانية في الإدارة الجديدة. حتى أن أولئك الذين كانت لديهم نيات حسنة ومناهضة للدكتاتورية والاستبداد والحكومات الفردية، ممن عملوا وناضلوا وصنعوا الملاحم في هذا الجانب، أقيلوا من مناصبهم، وأبعدوا عن أوطانهم، وهم الذين ألقوا الكلمات، وقدموا التضحيات في سبيل الاستقلال. إلا أن معظمهم لم يقدموا فرضياتهم لايجاد قواعد دائمة قائمة على الأسس العقلانية. ففي التاريخ السياسي الايراني المعاصر، أصبحت ظاهرة التملق والرضوخ والطاعة العمياء صفة من صفاء شخصية رئيس الوزراء، وخصوصاً عندما يتعامل مع الشاه أثناء عمله. وكان كل الأفراد الذين كانت لهم مناصب عليا في الدولة، خدومين بلا تردد، علماً أنهم أصحاب عقائد وأفكار. وكان أمير كبير الوزير الأول، نموذجاً لأولئك، ومع ذلك، فان رؤساء الوزراء كانوا غالباً ما يفقدون مناصبهم بسرعة، وذلك لعدم إنسجام إداراتهم الجديدة القائمة على أساس الأساليب المنسجمة مع هذه الثقافة. فالعقل الجماعي يعتمد على الاستدلال والمناقشة والبحث وإبداء الرأي من ذوي الإختصاص. فالتدبر الجماعي من هذا النمط لاوجود له في التاريخ الإيراني. ففي العشائر والقبائل كانت أعلى مراتب المستوى الفكري تتمثل في كيفية الحفاظ على الأمن. واذا ما كان هناك تدبر وتدبير، فإن ذلك يقتصر عموماً على شخص واحد ولا يتم الاهتمام بشكل ملحوظ بإيجاد مؤسسة، وتعيين الأفراد في المناصب الخاصة لتحقيق أهداف مجموعة تلك المؤسسة، سواء في المجالات السياسية أو في الأطر الاقتصادية والاجتماعية. ففي خلال رئاسة هويدا للوزراء، إستطاع الشاه تدعيم أعمدة حكومته الدكتاتورية. وكلما ازدادت موارد الدولة، كانت ميول الشاه تزداد نحو الحكومة الفردية. وكان الشاه قد فهم من خلال رجال حاشيته أن شركة النفط البريطانية تنوي بيع ١٧ في المئة

من أسهمها، ولكنها اشترطت أن لا تبيع هذه الأسهم لزبون واحد، وإنما لزبائن عدة. ورغم ذلك أعطى الشاه أوامره لشركة النفط الوطنية الايرانية لتقديم طلب شراء الأسهم المذكورة من الشركة البريطانية، وإرفاق الطلب بصك بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار وإرساله الى الشركة المذكورة. وقد علق أحد رؤساء شركة النفط البريطانية على هذه الخطوة قائلاً: «إنها حماقة مطلقة، فاي مجنون لايمكن أن يخطو مثل هذه الخطوة... إنه أناني ومصاب بالاعجاب بنفسه، وهو سجين قصره، ويستقي معلوماته ـ بخصوص العالم الخارجي ـ من أولئك الذين يلتقون به. فمن الطبيعي أن أياً من هؤلاء لايقدم له الحقائق»(٥٠).

إن الأجواء المغلقة التي يعيشها الفرد في إتصالاته مع الآخرين تجعل ذلك الفرد يجهل كثيراً من الأمور، ويصبح مثل هذا الفرد هشاً يتأثر بسرعة بالأجواء التي يواجهها. فعندما يعتبر الفرد نفسه ذا عقلية متميزة وينوب عن الجميع، عند ذلك تنعدم القرارات الجماعية، ويغلق الباب أمام العناصر الأساسية وأمام منطق الاستدلال في اتخاذ القرار.

إن الهيكلية الاستبدادية لا تعير أية أهمية لمسؤولية الفرد ودوره في المجتمع، بسبب وجود فرد واحد في قمة هرم العقل المركزي. وكذلك في النظام العشائري ـ وبمقياس أقل ـ يعتبر رئيس العشيرة هو العقل الأساسي وتنتهي اليه كل القضايا. فله الكلمة الأخيرة وكلمة الفصل، ويجب على الجميع أن يستسلم أمامه. من هنا يمكن الانتباه الى التطابق الموجود ـ والجدير بالاهتمام ـ بين محتوى النظام العشائري والملكية الاستبدادية. إذ رغم وجود الفوارق الواضحة بين هذين النظامين، من حيث الشكل، فإن محتوى النظامين قائم على محور الفردية، وتركيز السلطة، ومنطق القوة، وانعدام الثقة بالآخر، وعدم الاعتماد على الاستدلال والعقل الجماعي، واستخدام السبل العسكرية والعنف لحل الخلافات والمنازعات.

لقد كانت تصورات الشاه نهائية، نظراً لغياب العقل الجماعي في إدارة شؤون دولته، وكان يتصور إمكانية إنجاز كل الأعمال بالأموال. وقد تم في عهده شراء بضائع أجنبية بقيمة ٩٣ مليار دولار خلال خمسة أعوام. فكانت بعض البواخر التي تحمل هذه البضائع تنتظر في المياه الساحلية لتفريغ حمولاتها لفترات طويلة تستمر أحياناً ٢٥٠ يوماً. وكانت الحكومة مضطرة لدفع التعويضات لهذه البواخر بسبب التأخير الحاصل في تفريغ حمولاتها على الأرصفة الايرانية، وكانت هذه التعويضات ترتفع في بعض الأحيان الى مليار دولار سنوياً. ولم تتوفر الشاحنات الكافية لنقل البضائع المستوردة من الموانئ. أما الطرق البرية الايرانية، فكانت ضيقة بالنسبة لحركة الشاحنات فيها، ولم يتوفر العدد الكافي من السواق(٥١). وقد أوجدت النفقات الباهضة التي تنفقها الدولة على التنمية الصناعية مشاكل كثيرة للأيدي العاملة الفنية والعمرانية. ولم تفلح الدولة في إزالة هذه المشاكل على المدى القصير. وقام الشاه باستيراد الأيدي العاملة الماهرة من البلدان الغربية وبأجور باهظة، ما أثار كثيراً من

المشاكل النفسية والاجتماعية والسياسية للعمال الايرانيين. إذ إعتبر هؤلاء أن الفوارق هي نتيجة للتبعية للاجانب وتعجيل غير عاقل في تحقق التنمية في البلاد. على أن التواجد الغربي الواسع في البلاد أوجد المجال للتناقض الثقافي، الأمر الذي زعزع في نهاية المطاف الشرعية السياسية للنظام الحاكم آنذاك. وقد أدت الثقافة السياسية في عهد بهلوي الثاني - كما في العهد البهلوي الأول - الى الاستبداد الشاهنشاهي، بسبب فقدان الهيكليات والمؤسسات السلمية والقانونية، وعدم تمكن النظام السياسي من إعداد الساسة ورجال الدولة من خلال المفاهيم العقلانية، بحيث قام السلوك الاستبدادي نفسه الذي حدث في ظروف تاريخية أخرى.

إن أسس الثقافة العشائرية مازالت موجودة في الثقافة السياسية للنخبة السياسية ولعموم الناس. إذ إن رفض وجهات النظر المختلفة، والنقد، والنزعة السلطوية، والقلق تجاه الأمن الشخصي وانعدام الثقة بالآخر، والضعف في التنمية الاقتصادية، وثقافة الحفاظ على الوضع السائد، والقلق من التغيير في المجال الفكري؛ هذه كلها مشتقات ثقافية تمتد جذورها الى المجتمع العشائري الإيراني، وتبلورت في الأنظمة السياسية المختلفة حتى انقراض العهد البهلوي.

إستمرار الثقافة العشائرية في الأنظمة السياسية

لقد حاولنا في هذه الدراسة البحث عن جذور الثقافة السياسية الايرانية، واعتمدنا النظام والثقافة العشائرية كأساس لهذه الدراسة، واعتبرنا أن هذا النظام وهذه الثقافة من أهم المعطيات في بلورة السلوك السياسي والثقافة السياسية للايرانيين. إذ إن الإنسان لايستطيع أن يهرب من البيئة التي عاش فيها، ومن السلوك الوراثي الذي تحمله الاجيال المتعاقبة التي ينتمي اليها الفرد، وهو بدوره يتحمل الضغوط البيئية.

إن مركزية السلطة واخضاع القبائل الأخرى تحت المظلة الثقافية والسياسية للعشيرة هي مفاهيم عشائرية تعمل على ترويج المفاهيم غير الاستدلالية. وإن مجموعة العشيرة لاتستطيع أن تفكر في شيء يفوق «الحفاظ على الأمن». كما أن إكتساب الثروة، نظراً لمزيتها الذاتية، ونظراً لكونها إحدى العناصر الأساسية للتفوق على الآخرين، تعمل على ترسيخ ثقافة النهب، وتعتبر قيمة عشائرية. إن طريقة الأستفادة من هذه الثروة تقتصر فقط على تقسيم هذه الثروة وليس إعادة بنائها وتنميتها.

لقد أدى إستمرار الثقافة العشائرية في الأنظمة السياسية الايرانية الى تأخير الفهم الجماعي للمصالح والأهداف الوطنية، وأدى الى رواج ثقافة إقصاء الآخرين، وانعدام الثقة بالآخر، والعجز عن إقامة إتصالات وعلاقات قائمة على الاقناع المنطقي. وقد حاول كل من

بهلوي الأول وبهلوي الثاني العمل على ايجاد الانتماء والهوية بشكل صناعي، إلا أنهما فشلا عملياً في تحقيق ذلك. ويحتاج إيجاد النظام الفكري المسنجم، الى تحول فكري وعقلي ليتطابق مع التنظيم الجديد. فالانظمة التي كانت قائمة على الحكم الفردي في العهدين القاجاري والبهلوي كانت تتناقض مع هذا النمط من التكامل. ولم يتح التاريخ السياسي الايراني المضطرب فرصة النمو والتحول الفكري، لأن التحول الفكري يحتاج الى إستقرار سياسي.

وأخيراً إن التحول في الثقافة السياسية للمجتمعات التقليدية مرتبط باهتمام الصفوة الجاد بالأوضاع الداخلية. إذ إن هذه الصفوة من شأنها أن تضع المؤسسة الحكومية في اتجاه اجماع الرأي العام نحو التحول المنشود. لكن غياب هذا الأمر أو ضعفها في العهدين القاجاري والبهلوي حال دون توفير فرص الانتقال من الثقافة السياسية العشائرية الى الثقافة السياسية القائمة على الاستدلال والعقل الجماعي. وقد تواصلت عملية وراثة الاستبداد في الأنظمة السياسية حتى أواخر العهد البهلوي من دون إخضاعها للجهود التربوية لتغييرها.

المصادر:

(١)جامي: **گذشته راه آينده است**، (طهران: نشر نيلوفر ١٩٨٣)، ص٥٢, .

(٢) نفس المصدر، ص ٥١ .

(٣) جواد شيخ الاسلامي، **افزايش نفوذ روس وانكليز در ايران عصر قاجار**، (طهران: انتشارات كيهان ١٩٩٠)، ص١٢٩ـ١٣٠ .

(٤) مار كارت لاينكر، **مقابلة مع الشاه**، ترجمة اردشير روشنكر (طهران: طبع البرز، ١٩٩٢)، ص٤٧؛ وزهرا شجيعي نخبگان، **الصفوة السياسية من ثورة الدستور حتى الثورة الاسلامية**، فارسي، (طهران: **انتشارات سخن**، ١٩٩٣)، ص١٥٠ـ ١٥١ .

(٥)م . س. ايوانف، **تاريخ نوين ايران**، «تاريخ ايران الحديث» ترجمة حسن قائم بناه، (طهران: من دون تاريخ) ص ٨٤ـ٨٥ .

وكاوين همبلي خودكامكي بهلوي، **إستبدادية بهلوي**، كمبريج ترجمة عباس مخبر، (طهران: طرح نو، ١٩٩٣)، ص٢٩ـ٣٠ .

(٦)أصغر عسكري خانقاه ومحمد شريف كمالي، **ايرانيان تركمن: بزوهش در مردم شناسي وجمعيت شناسي** «بحث في الانتربولوجيا الاجتماعية والنفوس»، (طهران: اساطير، ١٩٩٥)، ص ٥٤ـ٥٥ .

وكلارموت اسكراين، **شترها بايد بروند** «يجب أن تذهب الاب». ترجمة حسين أبو ترابيان، (طهران: نشر (نو) الطبقة الثالثة ١٩٨٥) ص ٦٤ـ ٦٥, **وديترامان، بختياريها**، ترجمة سيد محسن محسنيان، (مشهد: آستان قدس رضوي، ١٩٩٠) ص٦٧ـ ٩٨، باقر عاقلي، **نخست وزيران ايران از مشير الدولة تا بختيار**، (طهران: إنتشارات جاويدان، ١٩٩١) ص٣٦٩ .

(٧) همبلي، مصدر سابق، ص,٢٧

(٨) كاوه بيات. **صولت الدولة وثورش خراسان**، (طهران: نشر بروين، ١٩٩١) ص ٣٠ .

(٩) عاقلي، مصدر سابق، ص,٤٣٣

(١٠) درك كينان، **كردها وكردستان** (الاكراد وكردستان)، ترجمة ابراهيم يونسي، (طهران: نگاه، ١٩٩٣)، ص١١٦ـ١١٧ .

(١١)عبد الرضا هوشنك مهدوي، **تاريخ روابط خارجي ايران**، (طهران: أمير كبير، ١٩٩٠) ص ٣٨١ـ ٣٨٢ .

(١٢) همبلي، مصدر سابق، ص ٢٦ـ,٢٧

(١٣) نعمة الله قاضي (شكيب)، **علل سقوط حكومت رضا شاه**، (طهران: نشر آثار، ١٩٩٣) ص١٦٩ .

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٧٣ـ ,١٧٤

(١٥) آرتور ميلسبو، **آمر يكائيها در ايران**، (الامريكيون في ايران). ترجمة عبد الرضا هوشنگ مهدوي، (طهران: انتشارات البرز، ١٩٩١) ص٥٠ .

(١٦)جعفر مهدوي نيا، **نخست وزيران ايران**، «رؤساء الوزراء في ايران» (طهران: يانوس ١٩٩٢).

ص٣٤٥-٣٤٦ .

(١٧) رحيم زاده صفوي، **أسرار سقوط أحمد شاه**، (طهران: نشر فردوس، ١٩٨٣)، ص,٧٩ وزهرا شجيعي: **دولت هاي ايران در عصر مشروطيت**، «الحكومات الايرانية في العهد الدستوري»، (اينتشارات سخن، ١٩٩٣)، ص,١٦٤ ومهدي علي هدايت، **خاطرات وخطرات** (طهران: زوار، ١٩٨٤)، ص٣٧٠ .

(١٨) ايوانف، مصدر سابق ص ٦٨ - ٦٩ .

(١٩) هوشنك مهدوي، **تاريخ روابط خارجي ايران**، (تاريخ العلاقات الخارجية لايران)، مصدر سابق ص ٣٥٧ -,٣٧٦

(٢٠) زان بيرديكار وأصغر كريمي، **بختياري ها**، «البختياريون»، (مشهد: آستان قدس رضوي، ١٩٩٠)، ص١٤٠-١٤١ .

(٢١) ابراهيم فيوضات، **دولت در عصر بهلوي** «الدولة في عهد بهلوي»، (طهران: جابخش ١٩٩٦)، ص٥٦-٥٧ .

(٢٢) عزيز كياوند، **حكومت، سياست وعشاير**، (طهران: إنتشارات عشايري، بجهود قسم الدراسات والبحوث للمجلس الأعلى للعشائر الايرانية، ١٩٨٩)، ص١٢٠-١٢١و ١٢٣ .

(٢٣)فرد هاليدي، **ديكتاتوري وتوسعه در ايران**، «الديكتاتورية والتنمية في ايران»، ترجمة فضل الله نيك آيين، (طهران: أمير كبير ١٩٧٩)، ص ٣١-٣٢ .

(٢٤)جمشيد بهنام، **ايرانيان وأنديشه تجدد**، «الأيرانيون والفكر الحديث»، (طهران: انتشارات فروزا، ١٩٩٦)، ص ٦٣ .

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦)تورج اتابكي، «مليت قوميت وخود مختاري در ايران معاصر»، كفتكو،«الوطنية والقومية والحكم الذاتي في ايران المعاصرة». **حوار**، شباط ١٩٩٤، ص ٨٠ .

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) محمد رضا خليلي فر، **توسعة ونوسازي ايران در دوره رضا شاه**، «التنمية والاعمار في عهد رضا شاه»(طهران: جهاد دانشگاهي، ١٩٨٤) ص٢١٩-٢٢١ .

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٢ .

(٣٠) المصدر نفسه، ص٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٣١) نيكي كريمي، **ريشه هاي إنقلاب ايران** «جذور الثورة الايرانية»، ترجمة عبد الرحيم كواهي، (طهران: انتشارات قلم، ١٩٩٠) ، ص١٥٤-١٥٥ .

(٣٢) المصدر نفسه، ص,١٧٣

(٣٣) راجع:

Ronald chilcote, The orics of comparative politics, *Boulde westriew press* 1981.pp.161-168 and 17.

وقد ترجم هذا الكتاب الى الفارسية، وتم نشره: رونالد لدجيلكوت، **نظريه هاى سياست مقايسه**

المصادر:

ای، «نظريات السياسة المقارنة»، ترجمة، وحيد بزرگي وعلي رضا طيب، (طهران: رساء ١٩٩٨).

(٣٤) محمد علي همايون كاتوزيان، اقتصاد سياسي در ايران، «الاقتصاد السياسي في ايران».

(٣٥) بهنام، مصدر سابق، ص١٣٣ـ١٣٤.

(٣٦) قاضي (شكيب)، مصدر سابق ص٧٢ـ٧٤.

(٣٧) علي ايزدي، رضا شاه: **خاطرات سليمان بهبودي** «ذكريات سليمان بهبودي»، (طهران: طرح نو، ١٩٩٣)، بخش اسناد وضمائم، ص٥٤١ـ٥٤٢

(٣٨) فخر الدين عظيمي، **بحران دموكراسي در ايران** «ازمة الديمقراطية في ايران»، ترجمة عبد الرضا مهدوي، وبيثرن نوذري، (طهران، نشرية البرز، ١٩٩٣)، ص٤٦٥ .

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٢ .

(٣٠) المصدر نفسه، ص٢٢٣ـ ٢٢٤ .

(٣١) نيكي كريمي، **ريشه هاي إنقلاب ايران** «جذور الثورة الايرانية»، ترجمة عبد الرحيم كواهي، (طهران: انتشارات قلم، ١٩٩٠) ، ص١٥٤ـ١٥٥ .

(٣٢) نفس المصدر، ص١٧٣

(٣٣) راجع، الي.

Ronald chilcote, *The orics of comparative politics* Boulde westriew press 1981.pp.161-168 and 17.

وقد ترجم هذا الكتاب الى الفارسية، وتم نشره: رونالد لدجيلكوت، **نظريه هاى سياست مقايسه اى**، «نظريات السياسة المقارنة»، ترجمة، وحيد بزرگي وعلي رضا طيب، (طهران: رساء ١٩٩٨).

(٣٤)محمد علي همايون كاتوزيان، **اقتصاد سياسي در ايران**، «الاقتصاد السياسي في ايران».

(٣٥)بهنام، مصدر سابق، ص١٣٣ـ١٣٤ .

(٣٦)قاضي (شكيب)، مصدر سابق ص٧٢ـ ٧٤ .

(٣٧) علي ايزدي، رضا شاه: **خاطرات سليمان بهبودي** «ذكريات سليمان بهبودي»، (طهران: طرح نو، ١٩٩٣)، بخش اسناد وضمائم، ص٥٤١ـ٥٤٢ .

(٣٨) فخر الدين عظيمي، **بحران دموكراسي در ايران** «ازمة الديمقراطية في ايران»، ترجمة عبد الرضا مهدوي، وبيثرن نوذري، (طهران: نشرية البرز، ١٩٩٣)، ص٤٦٥ .

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) احمد اشرف وعلي بنو عزيزي، «طبقات اجتماعي در دورة بهلوي»، «الطبقات الاجتماعية في عهد بهلوي»، ترجمة عماد افروغ، **راهبرد**، السنة الثانية، العدد ٢٥، شتاء ١٩٩٣م ص ١٠٦ .

(٤٢) David and Frank. Johnson. *Joininig Tugether* (London: prentice Hall 1987).pp.8-17.

(٤٣) Janagir Amuzegar. *The Dynamics ot The Iranian Revocution* (New York: State univ of New york press 1984).p.161.

المصادر:

(٤٤) كدي، مصدر سابق، ص٢١٦ وكاتوزيان، مصدر سابق ص٤٣٣ـ٤٥٥

(٤٥) كاتوزيان، مصدر سابق ص,٢٣٣

(٤٦) كدي، مصدر سابق. ص,٢١٨

(٤٧) كاتوزيان، مصدر سابق، ص,٢٨٦

(٤٨) Don Hellnegel and Joha Slocum, *organizational Beharior*. (New york. West publishing co.1970) . pp.101-167.

(٤٩) كدي، مصدر سابق، ص ٢٢٦ .

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ـ٢٧٠ .

(٥١) طلوعي، مصدر سابق ص٧٢٢ـ٧٣٣ .

بيژن خواجه پور*

النفط والغاز: تحركات جديدة بوسائل قديمة

امتزج التاريخ الإيراني المعاصر بشكل خاص بالصناعة النفطية، نظراً إلى المكانة الخاصة التي يحتلها النفط والغاز في اقتصاد البلاد، و ذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومات الإيرانية المتعاقبة لخفض اعتماد اقتصاد البلاد على موارد تصدير النفط الى الخارج، فضلاً عن ان قطاع النفط و الغاز يعتبر اليوم أهم جانب في اقتصاد البلاد لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

على الرغم من ان استقطاب الاستثمارات الأجنبية، و خصوصاً في قطاع النفط، يشكل، كما يرى الخبراء و صناع القرار في البلاد، أحد العوامل المهمة لخلق فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية[١]، فان موانع عدة تحول دون تحقيق هذا الامر. إذ على الرغم من حاجة البلاد الملحة للاستثمار في حقل النفط و الإفادة من التكنولوجيا الأجنبية المتطورة ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في الأعوام الأخيرة في هذا المجال، يعترف المسؤولون بأن الاستثمارات لم تصل الى المستوى المطلوب، وان ثمة حاجة الى البحث عن سبل جديدة. ونظراً الى الاهمية التي تنطوي عليها صناعة النفط والمجالات المرتبطة بها، كالغاز والبتروكيماويات، لناحية استقطاب الاستثمارات الأجنبية، سنتطرق في هذا المقال الى واقع هذه الصناعة، ونجري تقويماً لهذا الجانب في التنمية الاقتصادية لإيران ، و من ثم سنتحدث عن السياسات المستقبلية ، نظراً للفرص و التحديات التي يولدها استقطاب الاستثمارات الأجنبية في هذا الحقل الصناعي في البلاد.

* باحث إيراني.

الجدول الرقم (١) : حصة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الإنتاج العام القومي وصادرات إيران طبقاً لإحصاء عام ١٩٩٧

نسبة الإنتاج العام	الخدمات	٥٤/٦ ٪
	الزراعة	١٩/٨٪
	الصناعة والمناجم	١٦/٤٪
	النفط والغاز	١١/٢٪
الصادرات	الصادرات النفطية	٧٥٪
قيمة الصادرات	الصادرات غير النفطية	٢٥٪

صناعة النفط في إيران راهناً

تعرضت الصناعات النفطية الإيرانية إبان الثورة ، وخاصة خلال حرب الخليج الاولى، لأضرار فادحة. اذ إلى الدمار الذي ألحقته الحرب بهذا الحقل الصناعي، وتراجع حجم الاستثمارات فيها، على غرار معظم الحقول الصناعية في البلاد، مثلت تبعية صناعات النفط الشديدة للشركات الأجنبية عاملاً آخر ألحق أضراراً فادحة بهذه الصناعة في البلاد، ما أدى إلى تراجع إنتاج النفط إلى مليون برميل يومياً بعدما كان معدل الإنتاج لعام ١٩٧٨ وصل الى نحو ستة ملايين برميل يومياً، الامر الذي انتج ضغوطاً كثيرة على اقتصاد البلاد.

بعد انتهاء الحرب، وفي مرحلة إعادة البناء، ارتفع إنتاج النفط إلى مستوى يراوح بين ٣،٥ و ٤ ملايين برميل يوميا. ولا شك ان استعادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام ، و كذلك المهارات في صناعة النفط تعتبر من الإنجازات المهمة لوزارة النفط و شركة النفط الوطنية الإيرانية، و ذلك على الرغم من ان غياب الاستثمارات التي نحتاجها، والنقائص على الصعيد التكنولوجي بسبب غياب الشركات الأجنبية في الفعاليات الأساسية للنفط، أدت إلى ظهور مشاكل و مآزق كثيرة في الصناعة النفطية.

في الواقع لا تعتبر المكاسب لناحية الكم ظاهرة إيجابية بالضرورة على الأمد الطويل. وفي هذا الصدد، يقول رئيس لجنة النفط في مجلس الشورى الإسلامي مرتضى زرين گل «لقد خسرت إيران أسواقها النفطية بسبب عدم اهتمامها بصناعة النفط وزيادة إنتاجها. وهذا في وقت يسجل انخفاض في الانتاج يبلغ نحو ٢٥٠ الف برميل سنوياً»(٢). ويرى الخبراء في صناعة النفط ان الانخفاض المتوقع في إنتاج النفط في الأعوام المقبلة يرتبط بغياب الاستثمارات والتقنيات. على ان من الطبيعي ان يترك تراجع الإنتاج النفطي تأثيرا مباشراً في موارد البلاد من العملة الصعبة. اما السبب الآخر المهم في هذا المجال ، فيتمثل في مستوى الاستهلاك الداخلي للنفط الخام. و يعكس الجدول الرقم (٢) وتيرة إنتاج النفط واستهلاكه وكمية النفط المصدرة يومياً في الأعوام الأخيرة. و في هذا المجال بذلت جهود عدة لإحلال

الغاز الطبيعي بدلاً من النفط في السوق الداخلية ، الامر الذي ترك نتائج ايجابية على حجم الصـادرات النفطية . من ناحية اخرى تنبغي الاشارة إلى ان تنمية صناعة تكرير النفط والبتروكيماويات ستزيد من استهلاك النفط الخام في الأعوام المقبلة . وكمثال على ذلك، تراجعت حاجة البلاد إلى استيراد المنتجات النفطية المصفاة من مليار دولار تقريباً إلى ٣٠٠ مليون دولار في العام الحالي . إلا أنه يجب الاّ يتم الاعتماد على وضعية الاستهلاك الداخلي للنفط فحسب، بل يجب الاهتمام بالمحصلة العامة التي تضم الصادرات و الواردات النفطية كافة . ومع ذلك ، فان الواقع هو ان تراجع الطاقة الإنتاجية للنفط سيلحق ضرراً بالاقتصاد الإيراني لا يمكن تعويضه، ولن تقتصر آثاره السلبية على الاقتصاد فحسب، بل ستشمل ايضا مكانة ايران العالمية باعتبارها احد البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، خصوصاً ان المنافسين الرئيسيين لإيران في مجال إنتاج النفط في العالم عموماً، وفي الشرق الأوسط خصوصاً، يعملون على زيادة طاقتهم الإنتاجية . وكمثال على ذلك، حققت فنزويلا في الأعوام الأخيرة نجاحاً كبيراً في استقطاب الشركات و المستثمرين الأجانب. وهي تعمل على زيادة طاقتها الإنتاجية للنفط . كما تخطط المملكة العربية السعودية لزيادة طاقتها الانتاجية . ومن الواضح ان أياً من هذه الامور ليس خافياً على المسؤولين في البلاد . و قد اعترف كبير مستشاري وزير النفط كاظم بور اردبيلي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ بان العربية السعودية سترفع انتاجها النفطي من ٧ ملايين برميل إلى ٣٠ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك طبقاً لما أعلنه الخبراء في وزارة الطاقة الأميركية، فيما ستبلغ الطاقة الإنتاجية الإيرانية في العام نفسه ٦ ملايين و ٩٠٠ الف برميل يومياً ، الامر الذي يعني ان نسبة الانتاج الإيراني للنفط قياساً بالسعودية ستتراجع من ٥٠ في المئة حالياً إلى ٢٥ في المئة، فضلاً عن ان حجم الانتاج الإيراني من النفط في العام نفسه سيكون اقل من حجم الانتاج العراقي للنفط الذي سيبلغ ٧/٨ مليون برميل (٣).

الجدول الرقم (٢): الإنتاج والاستهلاك الداخلي وصادرات النفط (بآلاف البراميل)

عام	الإنتاج	الصادرات	الاستهلاك الداخلي
١٩٩٠	٣/٢٣٢	٢/٤٢٠	٩١٨
٩١	٣/٣٦٦	٢/٧٠٨	٩٨٠
٩٢	٣/٣٩٥	٢/٧٦٩	١/٠٧٧
٩٣	٣/٦٠٩	٢/٥٨٨	١/١٢٥
٩٤	٣/٦٠٣	٢/٥٤١	١/١٥٩
٩٥	٣/٦٠٠	٢/٦١٦	١/١١٨
٩٦	٣/٥٩٥	٢/٥٩٧	٩٩٧/٥
٩٧	٣/٥٩٣	٢/٦٥٤	٩٤٩

يتضح من التقديرات المذكورة انه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام بالطاقة الانتاجية للنفط والعمل على زيادة هذه الطاقة. و نظراً إلى أن زيادة الانتاج لكل برميل من النفط تتطلب استثمار نحو ١٠ آلاف دولار، يتضح عجز القوة الاقتصادية الإيرانية عن توفير مثل هذه الرساميل. بعبارة أخرى، اذا كانت إيران ترغب في زيادة طاقتها النفطية، كالعربية السعودية والعراق، فانها تحتاج إلى استثمار نحو ١١٠ مليارات دولار في حقل النفط خلال الاعوام العشرين القادمة. كما يجب اضافة الرساميل التي نحتاج اليها لمنع هبوط الطاقة الانتاجية الحاليه وإقامة الهيكليات الاخرى (مد خطوط أنابيب نقل النفط و ايجاد الصناعات المتعلقة بالمشتقات النفطية وغيرها) اللازمة. والخلاصة أنه إذا كانت إيران تنوي الابقاء على طاقتها النفطية في المستوى الذي يجعلها أحد البلدان المنتجة الرئيسية للنفط، وان تستفيد اقتصادياً بالشكل المطلوب من مصادرها النفطية التحتية، فينبغي عليها توفير الاستثمارات المناسبة في صناعاتها النفطية الثانوية (التكرير والبتروكيماويات و غيرها) وان ترفع من موارد هذه المصادر إلى أقصى حد لخدمة الاقتصاد الإيراني. على أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو كيف يمكن الحصول على الرساميل المطلوبة؟ وما هي البرامج التي أعدتها الدولة لاستقطاب هذه الاستثمارات و التقنيات التي تحتاجها؟

سياسة وزارة النفط

من اجل تأمين المتطلبات المذكورة، اقترح المسؤولون في وزارة النفط و في شركة النفط الوطنية الإيرانية على المستثمرين الأجانب، عقود «البيع المتبادل» كإطار لمشاركة الشركات الأجنبية في قطاع استخراج النفط و الغاز. ففي عام ١٩٩٥ وقعت وزارة النفط عقداً لتوسيع مصادر النفط في الجرف القاري في سيري "A+E" مع شركة «توتال» الفرنسية. وفي العام نفسه نشرت وزارة النفط تفاصيل ١٢ مشروعاً معظمها في مجال توسيع الجرف القاري. وبذلك تحركت عجلة استقطاب الاستثمارات الأجنبية نحو هذا الجانب المهم. وأظهرت المفاوضات بين كثير من الشركات الأجنبية وشركة النفط الوطنية الإيرانية في ضوء السياسة الجديدة تزايد اهتمام الشركات الأجنبية بعد ان عرضت شركة النفط الوطنية الإيرانية ما يزيد عن ٤٠ مشروعاً لتوسيع الحقول النفطية، شاركت الشركات الأجنبية في المناقصات في عدد منها، وذلك في صيف عام ١٩٩٨. ويشير الجدول الرقم (٣) إلى تفاصيل المشاريع التي تم التوقيع عليها.

الجدول الرقم (٣): حال المشاريع التنموية للنفط و الغاز المبرمة في الاعوام الاخيرة

مشروع تنمية	حجم الاستثمار الذي يحتاجه	الشركات المتعهدة	الحال
سيري A+B	٦٠٠ مليون دولار	توتال الفرنسية	بدأت إنتاجها الأولى منذ شهر آذار مارس
مبدل الجرف القاري	٢٥٠ مليون دولار	ألف فرنسا/ بووالي كندا	قيد التنفيذ
غاز الجزبي (الأقسام ٢+٣)	مليارا دولار	توتال الفرنسية بتروكيماويات ماليزيا	قيد التنفيذ
دور ود (الجرف القاري)	٨٥٠ مليون دولار	ألف فرنسا/ أي إيطاليا	قيد التنفيذ
نوروز وسروش (الجرف القاري)	٨٥٠ مليون دولار	رويال داتش شل	موقع أخيراً

مع ذلك جاءت النتائج العملية لهذه السياسة الجديدة محدودة، ما يشير إلى وجود مشاكل و تحديات تنبغي الإشارة اليها. إذ إنه في المجالات التي تم التوقيع فيها على العقود، ومن بينها العقود الأخيرة المبرمة مع شركة «رويال داتش شل» لتوسيع حقلي نوروز و سروش في الخليج الفارسي، نواجه عملياً مشاكل مختلفة إذا لم يتم حلها، فاننا لا نستطيع بلوغ الاهداف المتوخاة التي أشرنا اليها.

و تجدر الاشارة إلى ان الخطة التنموية الثالثة وضعت برامج خاصة للخصخصة، ولاستقطاب رؤوس أموال القطاع الخاص لتحقيق الأهداف المتوخاة في صناعة النفط. لكن موانع كثيرة ما زالت تعترض عملية استقطاب الاستثمارات الكبيرة و التقنيات التي يحتاجها هذا القطاع والتي سنتحدث عنها في هذا المقال.

الموانع القانونية

يتيسر استقطاب الرساميل الأجنبية للصناعات الإيرانية بشكل مستمر من خلال إطار قانوني معين يتفهمه المستثمرون. و من حسن الحظ تتمتع إيران مقارنة بكثير من بلدان المنطقه بأطر قانونية معينة مضى على وضعها عقود عدة وتم عملياً اختبارها، منها قانون استقطاب و دعم الاستثمارات الأجنبية و «قانون التجارة»، والتي ما زالت على حالها من دون أي تغيير بعد الثورة. لكن الدستور وعدداً من القوانين المصادق عليها بعد الثورة تشكل عقبات جادة امام الاستثمارات الأجنبية، وخاصة في مجال الصناعات النفطية. ومن جملة العقبات الأساسية في هذا المجال المادة (٨١) من الدستور التي تحظر مطلقاً منح الأجانب تراخيص

إنشاء شركات ومؤسسات في القطاعات التجارية و الصناعية والزراعية والتعدين والخدمات. ومن الطبيعي ان تشكل هذه المادة من الدستور تهديداً وتحدياً كبيرين للمستثمر الأجنبي الذي ينبغي عليه تأسيس شركة لنشاطه في البلاد. وفي الوقت نفسه أدى إلغاء القانون السابق للنفط لعام ١٩٧٤ و تشريع القانون للعام ١٩٨٧ إلى تعقيد موضوع الاستثمارات الأجنبية في هذه الصناعة بشكل كامل. و ينص القانون الجديد على ادراج الاستثمارات كافة في الميزانية العامة للحكومة على اساس ميزانية الاقسام المنفذة للعمليات عبر وزارة النفط بعد المصادقة عليها من جانب الجمعية العامة. و لا يسمح مطلقاً للاستثمارات الأجنبية في هذه العمليات. و تصرح المادة الرقم (١٢) من الدستور بان «المصادقة على هذا القانون تلغي القوانين التي تتعارض معه». وقد حل هذا القانون محل القانون السابق في ظروف كان قانون عام ١٩٧٤ يمنح المشاركة الأجنبية التي تتضمن ملكية الأجانب للمصادر و ملكية النفط المستخرج. كما ابقى شراء الخدمة للإفادة من الموارد الأجنبية في عمليات التنقيب عن النفط وإنتاجه وتوسيع حقوله كطريق مفتوح في هذا المجال.

على ان المسؤولين في الصناعة النفطية الإيرانية استفادوا من هذا التفسير في شأن «شراء الخدمة» بانه لا يتعارض مع قوانين عامي ١٩٨٧ و ١٩٧٤ و استخدام هذه الطريقة في طرح فكرة «البيع المتبادل». بعبارة اخرى، يمثل «البيع المتبادل» اطاراً قانونياً لا يمنح المستثمر الأجنبي بموجبه اية ملكية للموارد التحتية و الموارد المستخرجة. إذ انه يشتري بمقدار المبالغ التي ينفقها على تنمية و انتاج المصادر. وتشكل طريقة «البيع المتبادل» إطارا قانونياً تم تعريفه في الخطة التنموية الخمسية الثانية المصادق عليها عام ١٩٩٤ كوسيلة للمشاركة الأجنبية في إيران. و الخصوصية الأساسية لهذا الإطار هي أن المستثمر الأجنبي يشتري قسماً من إنتاج المشروع الذي استثمر أمواله فيه من الحكومة الإيرانية ليتسنى له بذلك الحصول على التعويض عن رأسماله المستثمر، إضافة إلى الربح المتفق عليه. على ان هذه الطريقة التي لا يسعنا في هذا المقال التطرق إلى تفاصيلها والتي تعتبر الطريقة الوحيدة التي تجيزها القوانين الحالية تنطوي على نقائص، في ما يلي أهمها:

- إن البيع المتبادل يعتبر في نهاية المطاف شراء للخدمة. ولا ينطوي هذا الإطار على الجاذبية المرجوة لكبريات الشركات النفطية نظراً لقصر مدة العقود، لان الشركات النفطية تتحمل نفقات كبيرة للحضور في بلد تستثمر فيه أموالها، و ان الحضور الطويل لها فقط يمكنها من تبرير هذه النفقات؛

- في عملية البيع المتبادل تطلب إيران من الشركات الأجنبية الاستثمار في الموارد الإيرانية، لكنها لا تسمح في نهاية المطاف لتلك الشركات بتسجيل، ولو قسم صغير من مواردها الموجودة في المشروع، كملكية لها. ان هذا النمط من التعامل مع الشركات الأجنبية لا يوفر لها تبريراً مالياً مناسباً؛

ـ ان عقد «شراء الخدمة» لا يحفز أية شركة أجنبية من اجل الحصول على موارد اكثر، لان المستثمر الأجنبي يكون قد استثمر مبلغاً محدداً من المال وفق برنامج متفق عليه في مشروع من المشاريع، وسيتسلم مبلغاً معيناً (يشمل رأسماله المستثمر، إضافة إلى الربح المتفق عليه) من موارد المشروع. و النقطة التي تنبغي الإشارة اليها هي ان إيجاد الحافز للمقاول لزيادة أرباحه و للبلاد المضيفة له يعد مصدراً ينطوي على أهميته البالغة. بعبارة اخرى، رغم التوقيع حتى الآن على خمسة عقود في إطار البيع المتبادل والعقود اخرى التي قد يوقع عليها هذا المجال، سيكون من الصعب التوصل إلى الاهداف المأمولة مع وجود النقائص المذكورة في هذا المجال. كما ان خطة الموازنة لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ حددت سقف التوقيع على عقود البيع المتبادل ما بين ٨ و ١٠ مليار دولار، تم حتى الآن التوقيع على عقود بقيمة نحو ٥ مليارات دولار منها.

موانع السياسة الداخلية

إلى الموانع القانونية المذكورة، اثبتت التجارب خلال العامين الماضيين وجود عقبات سياسية داخلية امام مشاركة الشركات الأجنبية في صناعة النفط الإيرانية. وكمثال على ذلك، تمكن الاشارة إلى العقود التي تم التوقيع عليها في السنوات الاخيرة بين شركة النفط الوطنية الإيرانية و شركة «رويال داتش شل» لتوسيع مصادر حقلي سروش و نوروز.

إثر نشر نبأ التوقيع على هذا العقد، أبدت الصحف الإيرانية ردوداً مختلفة في إطار مقالاتها وملحقاتها الخاصة، أهمها النبأ الذي نشرته صحيفة **جمهوري إسلامي** وذكرت فيه أن شركه «شل» هي شركة بريطانية كان مؤسسوها بريطانيين، وتساءلت عن سبب اتاحة المجال للشركات الصهيونية للنشاط و العمل في إيران لتجني الارباح الطائلة من النفط الإيراني المستخرج؟[٤]. وفي مقال آخر انتقدت صحيفة **آفتاب امروز** و بلحن أقل حدة هذا العقد. ويتعرض الكاتب فيه لتاريخ تأسيس شركة «شل» البريطانية، واشار إلى نفوذ و قوة هذه الشركة في وزارة الخارجية الأميركية، مؤكداً ان شركة «شل» من القوة بمكان بحيث جعلت وزارة الخارجية الأميركية التي من عادتها استخدام لغة التهديد تعلن أن «شل» اذا ارادت أن تعمل ضد الحظر الأميركي، فانها ستصاب بخيبه أمل شديدة. ويقول الكاتب في الختام ان الشركات الأجنبية لا تعقد عقودها ببساطة، بل انها تجري دراسات وافية قبل توقيع أية اتفاقية، متمنياً أن يتم العمل في إيران بهذه الصورة في المستقبل، اي ان تتم الدراسة المسهبة حول الشركة المعنية قبل عقد الاتفاق، و ليس بعد التوقيع على الاتفاقية، وذلك مع شركة عالية كشركة «شل»[٥].

في المقابل، اعلنت وزارة النفط الإيرانية على لسان مساعدها للشؤون الدولية السيد مهدي حسيني في ١٢ كانون الأول/ديسمبر أن شركة «شل» لم تقطع علاقتها التجارية مع إيران

خلال الاعوام العشرين الماضية، وأن هذه الشركة تعتبر ثاني اكبر شركة نفطية في العالم، وتمتلك أهم التقنيات الحديثة. و تبلغ قيمة أسهم شركة «شل» نحو ٢ و ١ مليار دولار تعود ملكيتها إلى ٦٨٢ شخصاً من جنسيات مختلفة. ويمتلك اكبر مساهم ١ و ٣في المئة من أسهمها، ولا تأثير لقراراته أو سياساته في شركة «شل»، و ان ٤٥ في المئة من اصحاب أسهم هذه الشركة هو لنديون، و ٣٩في المئة أميركيون، و ٩في المئة سويسريون، و ٣ في المئة فرنسيون، و ١ في المئة ألمان، و ٢في المئة منهم فقط بريطانيون. و لا تعود ملكية هذه الشركة إلى إسرائيل أو إلى بريطانيا. وقد أدى اعلان هذا الخبر من جانب وزارة النفط إلى امتصاص نقمة المحتجين على الاتفاق المذكور إلى حد كبير. و كان المتوقع الا تكون حجة للاحتجاج بها على العقد النفطي المبرم مع «شل». و بدأت بعد ذلك مرحلة جديدة من الانتقادات الموجهة هذه المرة ضد وزير النفط شخصياً. ونشرت اسبوعية **هفته نامه صبح** ملحقاً خاصاً يهدف إلى فضح السياسات الاقتصادية المعادية للثورة على شكل ابرام عقود ناهبة مع اوروبا، والخصخصة وخفض صلاحيات الحكومة وتقوية الاستثمارات وتوجيه النقد إلى بيجن زنغنة، وطالبت المجلس بالعمل بواجبه في أسرع وقت لاستيضاح وزير النفط وإقالته من منصبه.

وفي اجابته على هذه الانتقادات، قال وزير النفط انه سيرفع الشكوى إلى المراجع القضائية ضد الصحف التي نشرت هذه المواضيع الكاذبة عنه. وأعلن نائب مجلس الشورى السيد رزين گل، وهو رئيس لجنة النفط في المجلس «إذا كنا لا نستثمر في صناعة النفط، سينبغي علينا ان نستورد النفط الخام لتكريره في المصافي الإيرانية». وأضاف «اننا بحاجة إلى استثمارات وإلى تقنيات واختصاصيين وخبراء أجانب للشؤون النفطية، وذلك من اجل تحقيق ازدهار في الصناعة النفطية». وأكد «ان قائد الثورة الإسلامية ورئيس الجمهورية ونواب المجلس سيكونون على علم بتفاصيل هذه العقود. و اذا ما كانت لا تخدم مصلحة البلاد فلن يسمحوا بتنفيذها. لكن الاتفاقيات التي ابرمتها وزارة النفط مع الشركات الأجنبية تخدم مصلحة الشعب، وتحافظ على مصالح البلاد... و المواضيع التي تكتبها بعض الصحف ضد هذه العقود غير صحيحة»[٦].

أما النائب في مجلس الشورى و العضو في لجنة الرقابة على عقود البيع المتبادل السيد محسن يحيوي، فقال في ردّه على المزاعم المذكورة «ان الشروط لإبرام العقد مع شركة شل وضعتها شركة النفط الوطنية الإيرانية بعد اجراء دراسات وافية من جانب الخبراء. واننا على ثقة من انها تصب في المصلحة الوطنية... إذاً لا توجد مشكلة في هذا المجال»[٧].

لا شك في أن مصالح كثير من المجموعات المنتفعة سياسياً، والتي تنامت عبر العقدين الماضيين، تضررت بفعل الخصخصة والشفافية ومطابقة النشاط الاقتصادي للمواصفات العالمية. وهي تستغل كل ذريعة للإبقاء على مصالحها. لكن اكتساب ثقة عامة الناس ينطوي

على أهمية بالغة، وخاصة في حقل حساس و مهم كحقل النفط. وكما ذكرنا آنفاً، فإن تاريخ النفط الحافل بالتطورات و الاحداث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ السياسي المعاصر. ونظراً لهذه الحساسيات، من الافضل ان تخطو وزارة النفط الخطوة الاولى في الصحافة، وان تمسك بذلك زمام المبادرة، وان تعمل على زيادة وعي عامة الناس و حث المجموعات السياسية على ابداء و جهات نظرها حيال ذلك، وتحميل كل مجموعة مسؤولة المواقف التي تتخذها.

موانع السياسة الخارجية

تشكل التوترات السائدة في العلاقات الخارجية أحد التحديات التي تواجهها إيران في استقطاب الاستثمارات الخارجية لصناعاتها النفطية. فالحظر الاقتصادي الأميركي المفروض على إيران من ناحية، والحظر المفروض على الشركات غير الأميركية التي تستثمر في الصناعات النفطية الإيرانية من ناحية أخرى، سببا اضراراً مباشرة و غير مباشرة لإيران، رغم ان هذا الحظر لم يؤدِ في نهاية المطاف إلى انسحاب الشركات غير الأميركية. والمشكلة الأساسية في ذلك هي ان غياب الشركات الأميركية أدى إلى تراجع حدة التنافس بين الشركات الأجنبية في الصناعة النفطية الإيرانية. إذ ان حضور المنافسين الأميركيين في السوق الإيرانية كان من شأنه ان يغير المعادلة في بعض المشاريع لصالح إيران.

وإذا ما استثنينا الحظر الأميركي، فان القصور الرئيس في السياسة الخارجية خلال الاعوام القليلة الماضية، والذي ترك آثاره السلبية في حجم الاستثمارات الأجنبية في إيران، يعود إلى المستوى المتدني لعلاقات إيران مع بعض البلدان النفطية الرئيسة، مثل بريطانيا والنروج، وهو قصور يمكن تجاوزه من خلال تحسين علاقات إيران مع اوروبا. و يمكن ملاحظة تأثير النجاحات التي تحققت في العام المنصرم لناحية أثر مستوى العلاقات السياسية في حضور الشركات الاوروبية في إيران. إذ إن الصناعة النفطية تحتاج إلى استثمارات ضخمة. و قلما يمكن التوقع من شركة أن تستثمر في إيران من دون ان تربط بلادها بإيران علاقات ديبلوماسية متينة. إذ إن العبرة التي كان ينبغي ألا يتم تجاهلها في الاعوام الاخيرة هي وجود الحاجة المستمرة للتنسيق بين السياسة الخارجية والتخطيط النفطي في البلاد. على أن هذا التنسيق هو اليوم في مستوى متدن. ويجب ألا ننسى أن العلاقات الخارجية لا تسهل حضور الشركات الأجنبية في صناعة النفط الإيرانية فحسب، وإنما تسهم أيضاً في توسيع الأسواق للمنتجات النفطية الإيرانية، الأمر الذي يعود بالنفع على بقية المنتجات الإيرانية.

الموانع الهيكلية

إن الهيكلية غير المتناسبة للصناعة النفطية في البلاد تعتبر عاملاً آخر من ضمن العوائق القائمة امام الاستثمارات المطلوبة للشركات الأجنبية في إيران. ومن البديهي أنه عندما تتولى

شركة النفط الوطنية الإيرانية وحدها، واعتماداً على المصادر الداخلية، ادارة صناعة النفط، فإن الاعتماد على هيكلية مركزية يعتبر أمراً منطقياً. ولكن نظراً إلى حاجة البلاد إلى انواع الاستثمارات و التقنيات الأجنبية، وتعدد المشاريع وانتشارها في مناطق عدة، ينبغي التفكير في اعتماد هيكلية لامركزية لادارة الوضع الجديد. و تعمل وزارة النفط حالياً على إنشاء هيكلية لا مركزية. لكن البرنامج الخاص بالاصلاحات الهيكلية، ورغم مرور ما يزيد عن عام واحد، لا يزال غير واضح المعالم. على أن اضفاء المزيد من الشفافية في هذا المجال سيؤدي الى الحد من العوامل المثيرة للقلق وللتساؤلات الداخلية، كما يضفي الشفافية على الهيكليه الجديدة لصناعة النفط.

لا شك في أن التفاوض في آن واحد مع ٢٠ او ٣٠ شركة من الشركات التي أبدت رغبتها في المشاركة في المشاريع النفطية الإيرانية لا يمكن ان يتم في إطار هيكلية مركزية واحدة. ومن المنطق ان يساعد انتهاج المزيد من اللامركزية في تسريع الأمور وزيادة الجهات التي يمكنها القيام بمهمات مختلفة، كالتدقيق في الحاجات الاقليمية أو انشاء المنشآت الجانبية واستقطاب رؤوس الاموال الداخلية.

لماذا يجب عدم إضاعة الوقت؟

ما هي الحاجة إلى تنفيذ الاصلاحات المرجوة و رؤوس الاموال الأجنبية؟ وهل يتعذر إجراء الاصلاحات خطوه بخطوة، وعلى مراحل؟ وهل يمكن بعد ازالة الموانع كافة ان نتوجه نحو الاستثمارات الأجنبية؟ للاجابة على ذلك، نقول ان هناك دلائل عدة تؤكد ضرورة عدم اضاعة الفرص المتاحة لاستقطاب الاستثمارات و التكنولوجيا الأجنبية، وهي:

- حرمان البلاد من الاستثمارات الجديدة في هذا الحقل وتراجع الطاقة الانتاجية نتيجة مرور الوقت و تأثر الموقع الإيراني على الصعيد العالمي في هذه الصناعة؛
- حركة رساميل الشركات النفطية العالمية في الاسواق المختلفة. وثمة احتمال ان لا نحقق اهدافنا في مجال الاستثمار؛
- السوق العالمية للنفط آخذة في التحول. و سيؤدي انخفاض اهمية حقول النفط في بحر الشمال و روسيا و أميركا إلى تحول في خريطة الزبائن العالميين ثانية إلى هذه المنطقة، وستجني أرباحاً طائلة البلدان التي لديها طاقة انتاجية عالية و بنى تحتية مناسبة (أنابيب نقل النفط و موانئ الشحن و غير ذلك) التي تحتاج اليها؛
- إلى القوة النفطية الإيرانية الفعلية، تتمتع إيران بكثير من المزايا النسبية في حقول الغاز والبتروكيماويات. على أن الإفادة بالشكل المناسب من الاستثمارات و التقنيات الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة القوة الاقتصادية في البلاد فحسب، بل أيضاً إلى توفير فرص العمل وتسريع التنمية الاقتصادية؛

ـ المسألة الأهم هي أن زيادة الطاقة الانتاجيه للنفط الخام الإيراني تؤدي إلى زيادة الاهمية الاقليمية والعالمية لإيران.

ما العمل؟

لو كنا نقبل بضرورة تسريع عملية التمهيد لحضور الشركات الأجنبية في الصناعة النفطية و الصناعات الاخرى الإيرانية، فليس من سبيل امامنا سوى ازالة الموانع القائمة في هذا الجانب في اسرع وقت. و قد طُرحت بعض الحلول التي هي قيد التنفيذ (اللامركزية في الهيكلية النفطية و غيرها). لكن ثمة مشاكل ما زالت من دون حل. و في ما يلي أهم هذه المشاكل الكامنة في الحقل القانوني:

ـ يجب تغيير القوانين التي تحول دون الاستثمار الأجنبي لتسهيل عملية الاستثمارات الأجنبية؛

ـ يبدو أن «البيع المتبادل» كإطار قانوني ليس بالنسبة إلى الشركات الأجنبية انسب الحلول. والطريق في هذا الجانب هو ان القانون الجديد للتعدين قد وضع في اعتباره منح الامتياز لاستخراج المعادن للشركات الخاصة، وحتى الأجنبية منها. لكننا ما زلنا نتجنب هذا الأمر في صناعة النفط؛

ـ لا شك أن العثور على حل مناسب كإطار قانوني يولي اهتمامه بالمصلحة الإيرانية، ويكون مشجعاً للشركات الأجنبية بحاجة إلى دراسة وتدقيق. و يبدو ان الإطار القانوني المجرب في البلدان الاخرى يمكنه ان يساعدنا في هذا المجال؛

ـ إن أحد الأطر القانونية المجربة هو تقسيم الانتاج(Producton sharing) الذي خططته لاول مرة شركة النفط الاندونيسية (برتامينا). إذ إن تفاصيل كل صفقة لتقسيم الانتاج تكون فريدة من نوعها يتم طرحها مع الاخذ في الاعتبار العوامل المختلفة. ويمكن في الوقت نفسه الاشارة إلى الخصائص التالية لمثل هذه العقود:

أ ـ تكون الشركة «الأجنبية» المقاولة مسؤولة عن تنفيذ العمليات على اساس الضوابط والبرنامج المحدد؛

ب ـ توفر الشركة المتعاقدة الموارد المالية اللازمه في المشروع، وتتحمل المجازفة بنفقات العمليات، وتحمل بذلك الدافع المباشر لإنجاح عمليات المشروع؛

ج ـ تحدد المدة الزمنية للعقد ما بين ٦ و ١٠ اعوام لعمليات التنقيب، ومدة ٣٠ عاماً على اكثر تقدير لعمليات الانتاج التجاري؛

د ـ تعد الشركة المتعاقدة كل عام ميزانية و برنامجاً للعمليات يجب ان يحظيا بموافقة شركة البلد المستضيف؛

هـ ـ يتم تمليك كل الاجهزة التي تشتريها الشركة المقاولة لشركة البلد المستضيف بعد استيرادها؛

و ـ تصبح معطيات العمليات كافة في مجموعة الملكية المعنوية للبلد المستضيف.

ز ـ يجب على الشركة او مجموعة الشركات المقاولة ان تدفع كل الرواتب المتعلقة بمواردها إلى البلد المستضيف.

ح ـ ينبغي على المقاول أن يضع مقدار النفط المتعلق (بحصة السوق الداخلية) في خدمة السوق الداخلية؛

ط ـ يحق لشركة البلد المستضيف أن تقدم بعد بدء العمليات التجارية شريكاً للعقد بنسبة ١٠ في المئة.

مع العلم أن عقد «البيع المتبادل» يشبه في كثير من خصائصه عقد تقسيم الانتاج المعمول به في صناعة النفط، ولكن هذا العقد يسلب في نقطتين منه الدافع من الشركة الخارجية، هما:

ـ أن لا وجود لأي محفز للشركة الأجنبية لزيادة الإنتاج؛

ـ لا يسمح «البيع المتبادل» للشركة الأجنبية بتسجيل قسم من الاحتياطي كملكية لها. إن موضوع ملكية المصادر الطبيعية هو موضوع معقد للغاية. وتكون ملكية المصادر التحتية في كثير من بلدان العالم تحت تصرف الحكومة او الشركات الخاصة الداخلية. لكن القانون الحالي الذي يجيز استئجار هذه المصادر لمدة ٢٥ عاماً للقطاع الخاص يمكن الافادة منه.

ان دراسة الأحكام القانونية للبلدان المنتجة للنفط تسمح للمسؤولين الإيرانيين الاسترشاد بها، كموضوع ملكية الموارد الطبيعية التحتية، ومنع ايجاد الالتزامات المالية للحكومة عند فشل المشروع، وضمان تلبية الحاجة المحلية، وغير ذلك، والعمل على التقارب بين الإطار القانوني للمشاركة الأجنبية في الصناعة الإيرانية كإطار تقسيم الانتاج المعمول به اكثر في العقود النفطية.

إن السبيل الواضح الماثل حالياً امام المسؤولين في صناعة النفط، مع الاخذ في الاعتبار القوانين المصادق عليها في الخطة التنموية الثالثة، هو ان تبرم عقود تقسيم الانتاج مع الشركات الإيرانية في القطاع الخاص، ثم تسمح لشركات القطاع الخاص ان تتعاون مع الشركات الأجنبية على اساس احترام المبادئ و القيود المتعلقة بالاستثمارات الخارجية على شكل مشاركة في الاستثمار.

خاتمة

ان العقبات التي تواجهها إيران لجذب الاستثمارات و التقنيات في العقدين المقبلين مردها وجود موانع قانونية وموانع في السياسة الداخلية. على أن الموانع في السياسية الخارجية والموانع الهيكلية التي كانت موجودة في هذا الحقل أزيلت تدريجاً. وينبغي حالياً الاهتمام جدياً بالقضايا القانونية والسياسة الداخلية، علماً أن أي تأخير في ازالتها سيؤدي إلى تباطؤ في حركة جذب الاستثمارات، الأمر الذي يؤدي إلى حصول مضاعفات مختلفة تهدد المستقبل

الاقتصادي والسياسي للبلاد. وإذا كنا لا نستطيع استقطاب رؤوس الاموال التي نحتاجها، فستتدنى رغبة الشركات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية الاخرى.

وفي الجانب القانوني، يجب ان لا نشك في أننا لسنا البلد الوحيد الذي يشعر بالهاجس حيال وجود الشركات الأجنبية في صناعتنا النفطية. ولهذا السبب تتيح الدراسة الدقيقة للأطر القانونية المتبعة في البلدان الاخرى، كإندونيسيا والنرويج وانغولا وعُمان، المساعدة في التوصل إلى حل مناسب وجذاب و فاعل اكثر.

وفي حقل السياسة الداخلية، تمثل الشفافية وطرح الخطوط العريضة للعقود للنقاش وتنوير القوى السياسية والاجتماعية في شأن التحولات العالمية في صناعة النفط، وحاجة إيران إلى استخدام الاستثمارات و التقنيات الأجنبية و غيرها، أهم العناصر لخلق الأجواء المناسبة لتحقيق الازدهار الاقتصادي باقل ما يمكن من الاحساس بالقلق.

ونظراً إلى وجود المصادر الضخمة للنفط و الغاز، سيبقى هذا الحقل من أهم الحقول الاقتصادية في البلاد. وإذا كنا نستطيع استخدام السبل المنطقية وحل المآزق الموجودة للافادة من هذه المصادر الضخمة لبلوغ اهدافنا الاقتصادية والسياسية، فسنكون الرابحين في المستقبل. ولكن اذا أضعنا الفرص، فيجب إذذاك ان نقدم اجابة مقنعة للاجيال المقبلة.

المصادر

(١) طبقاً للتقديرات حول الاقتصاد الايراني، فإنه سيكون بحاجة في الاعوام المقبلة الى ١٠٠ مليار دولار على اقل تقدير من الاستثمارات الخارجية لحل المشاكل المختلفة في هذا الحقل (الحاجة الى توفير فرص العمل و التنمية الاقتصادية...).

(٢) الفعاليات النفطية تنقسم الى قسمين: الأولى تشمل الفعاليات المرتبطة بالتنقيب عن النفط واستخراج النفط، والثانية تشمل الفعاليات في مجال تكرير النفط و تبديله الى مشتقات نفطية مختلفة و غير ذلك).

(٣) صحيفة **همشهري**، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

(٤) **اخبار اقتصاد**، ٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٩، «ضرورة ازالة الموانع الداخلية و الدولية امام الاستثمارات الاجنبية في مجال النفط».

(٥)**مجموعة القوانين الحقوقية**، تدوين و تنظيم فيروز فقيه نصيري، (طهران: دار نشر صدوق، ١٩٩٥)، ص٢٢.

(٦) «نظرة الى القوانين الموجودة في شأن الاستثمار في قطاع النفط او البيع المتبادل» **اخبار اقتصاد**، العدد ٤٩، ٨ تشرين الأول/ اكتوبر ٩٩، ص٧.

(٧)صحيفة **جمهوري اسلامي**، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩.

محسن نظري*

مؤشرات تحول سوق القوة العاملة في إيران خلال العقود الأربعة الأخيرة

إن للثروة والطاقات البشرية دوراً مزدوجاً في البرامج والسياسات الاقتصادية. فهي من جهة عامل للتنمية، ومن جهة أخرى هدف لها .. لقد حظيت الثروة البشرية، لا سيما في العقود الأخيرة، بالإهتمام الجاد في إطار النظريات التنموية، حتى صار التفوق النسبي للبلدان رهناً بما تمتلكه من ثروة وطاقات بشرية.

ترتبط أبعاد الثروة البشرية والطاقات الإنسانية بعوامل كثيرة. إلا أن ما يزيدها تعقيداً هو ما تتصف به دول العالم الثالث من خصائص. فمفهوم العرض في الثروة البشرية يرتبط بمتغيرات، كالنمو السكاني وتقسيمات العمر والجنس في المجتمع والهجرة ومؤشر مشاركة المرأة و.. وبمفهوم الطلب في الثروة البشرية بمتغيرات من قبيل حجم الإستثمارات وتوزيعها والتقانة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، ومن الضرورة بمكان الإهتمام بالطاقات البشرية والتخطيط المناسب لها، لا سيما في ظل الميزات التي تتمتع بها البلاد.. لقد بدأ الإهتمام بجدية بالكوادر الإنسانية لأول مرة في الخطة التنموية الثالثة (١٩٦٣-١٩٦٧) بحيث اعتبرت إحدى ركائز الخطة.

إن أهمية المواضيع المرتبطة بالعمل تتجلى، وكما سنشير من خلال الأدلة التي سترد في هذا المقال، في الخطوط العريضة لسياسة البلاد. إذ اعتبر موضوع توفير فرص العمل الهاجس الأول للمتصدين لمشروع التنظيم الاقتصادي للبلاد، والذي أعلن أخيراً. وبغية معرفة التحولات الحاصلة في سوق العمالة الإيرانية على مدى العقود الأربعة الماضية والعوامل

* أستاذ جامعي.

المؤثرة فيها، نعمد في هذا المقال إلى تحديد وتعريف المؤشرات.. وفي ظل تغير هذه المؤشرات على مدى العقود الأربعة الماضية، نحاول التعرف على مسيرة هذه التحولات والتطورات التي طرأت على سوق العمالة الإيرانية. إذ لا يمكن التخطيط بصورة سليمة وإحراز تقدم منشود في السياسة المتبعة والسائدة في سوق العمل الإيرانية من دون معرفة هذه التطورات.

تدني معدل النشاط العام

يعد تدني مؤشر النشاط العام أحد أهم خصائص سوق اليد العاملة في إيران .. وهو ما يتضح من خلال الجدول الرقم (١) الذي يستعرض أربعة عقود من الزمن بين عامي ١٩٥٦ و١٩٩٦ . فقد انخفض معدل النشاط العام من ٣٢ في المئة عام ١٩٥٦ إلى ٢٥,٩ في المئة عام ١٩٨٦، ثم ارتفع مرة أخرى عام ١٩٩٦ ليصل إلى ٢٦,٧ في المئة، أي أقل مما كان عليه في الأعوام ١٩٧٦ و ١٩٦٦ و ١٩٥٦ . على أن ازدياد معدل النمو السكاني وكون المجتمع فتياً وضآلة المشاركة النسوية في سوق العمالة وعوامل أخرى أدت بمجموعها إلى تراجع هذا المؤشر . ففي الوقت الذي سجل عدد من تقل أعمارهم عن عشر سنوات في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦ نمواً بلغ ٤,٥ في المئة، لم يسجل نمو الشريحة الناشطة في المجتمع سوى ٢,٥ في المئة، فيما كان معدل نشاط المرأة ٥,٤ في المئة فقط .

إن تدني معدل النشاط العام في البلاد يؤدي إلى زيادة عبء التكفل[٢] والتي ستؤثر في معدل الإدخار والإستثمار وبقية المؤشرات الاقتصادية . وبالمقارنة مع مؤشر النشاط العام لدى باقي الدول، يتضح أن إيران لا تمتلك وضعاً جيداً . واستناداً للنقاط المذكورة أعلاه، فإن رفع معدل النشاط العام إلى مستوى مناسب يمثل أحد أهم نقاط السياسات العريضة والطويلة الأمد على صعيد القوة العاملة، علماً أن ذلك يستلزم زيادة فرص العمل ورفع مستوى مشاركة المرأة في سوق اليد العاملة، وخفض النمو السكاني وتثبيته، وتحسين معدل الأعمار في المجتمع... إلخ . إن إصلاح بعض هذه الأبعاد يحتاج إلى خطة عمل طويلة الأمد، فضلاً عن أن الإحساس بتأثير الآخر في تحسن معدل النشاط العام سيتم الشعور به بشيء من التأخير، الأمر الذي يستلزم الإسراع والمزيد من الجدية في اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين معدل النشاط العام.

الجدول الرقم (١)

	١٩٥٦			١٩٦٦			١٩٧٦		
	التعداد	النسبة	النسبة	التعداد	النسبة	النسبة	التعداد	النسبة	النسبة
عدد السكان	١٨٩٥٥	١٠٠	١٠٠	٢٥٧٨٩	١٠٠	١٠٠	٣٣٧٠٩	١٠٠	
الوسط الناشط	٦٠٦٧	٣٢	٩٧,٤	٧٨٤٢	٣٠,٤	٩٠,٧	٩٧٩٦	٢٩,١	١٠٠
الوسط العامل	٥٩٠٨	٣١,٢	٢,٦	٧١١٦	٢٧,٦	٩,٣	٨٧٩٩	٢٦,١	٨٩,٨
العاطلون	١٥٩	٠,٨		٧٢٦	٢,٨		٩٩٧	٣	١٠,٢
العائلة	٤,٧٥			٤,٩٩			٥		
سكان المدن	٥٩٥٤	٣١,٤		٩٧٩٤	٣٨		١٥٨٥٥	٤٧	
سكان القرى	١٣٠٠١	٦٨,٦		١٥٩٩٤	٦٢		١٧٨٥٤	٥٣	
عشر سنوات فما فوق	١٢٧٨٤	٦٧,٤		١٧٠٠٠	٦٥,٩		٢٣٠٠٢	٦٨,٢	
	١٩٨٦			١٩٩١			١٩٧٦		
	التعداد	النسبة	النسبة	التعداد	النسبة	النسبة	التعداد	النسية	النسبة
عدد السكان	٤٩٤٤٥	١٠٠	١٠٠	٥٥٨٣٧	١٠٠	١٠٠	٦٠٠٥٥	١٠٠	
الوسط الناشط	١٢٨٢٠	٢٥,٩	٧٥,٨	١٤٧٣٧	٢٦,٤	٨٨,٨٧	١٦٠٢٧	٢٦,٧	١٠٠
الوسط العامل	١١٠٠٢	٢٢,٣	١٤,٢	١٣٠٩٧	٢٣,٥	١١,١٣	١٤٥٧٢	٢٤,٣	٩٠,٩
العاطلون	١٨١٩	٣,٧		١٦٤٠	٢,٩		١٤٥٦	٢,٤	٩,١
العائلة	٥,١١			٥,١٨			٤,٨٥		
سكان المدن	٢٦٨٤٥	٥٤,٣		٣١٨٣٧	٥٧		٣٦٨١٨	٦١,٣	
سكان القرى	٢٢٦٠٠	٤٥,٧		٢٤٠٠١	٤٣		٢٣٢٣٨	٣٨,٧	
عشر سنوات فما فوق	٣٢٨٧٤	٦٦,٥		٣٨٦٥٥	٦٩,٢		٤٥٤٠١	٧٥,٦	

ـ المصدر: المجمل الإحصائي؛ المجموعة الزمانية للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية حتى عام ١٩٩٦؛ التعداد السكاني العامل والسنوات الإحصائية لأعوام ١٩٥٦ و١٩٧٦ و١٩٧٦ و١٩٨٦ و١٩٩٦.

تراجع حاصل العمل

من الخصائص الأخرى التي تتسم بها سوق اليد العاملة الإيرانية إنخفاض حاصل العمل الذي ينتج عن تقسيم عدد العاملين على عدد السكان. لقد قمنا في الجدول الرقم (١) بحساب حاصل العمل للاقتصاد الإيراني على مدى العقود الأربعة الأخيرة. وكما هو واضح انخفض هذا الحاصل من ٣١,٢ في المئة عام ١٩٥٦ إلى ٢٩,٣ في المئة عام ١٩٨٦، ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٢٤,٣ في المئة خلال الأعوام (١٩٨٦ ـ ١٩٩٦). بعبارة أخرى، لا يزال حاصل العمل في إيران أقل مما كان عليه عام ١٩٧٦ وما قبله، رغم أنه آخذ في التزايد منذ عام ١٩٨٦.

بطبيعة الحال تركت حسابات الحاصل هذه، وكما هي الحال بشأن معدل النشاط في العالم، آثاراً سلبية في المؤشرات الاقتصادية، كمستوى الإدخار وعبء التكفل والإستثمار

ورأس مال الأسرة، وسيعمل على خفض القدرة الإنتاجية للعوائل والبلاد. ويعني انخفاضها أن على الفرد تأمين نفقات حياة عدد أكبر من الأفراد. ففي عام ١٩٩٦ كان يجب على كل يد عاملة تأمين نفقات حياة (٤,٢) من الأشخاص، وهذا بحد ذاته يقود إلى انخفاض مستوى ادخار الأسرة، وبالتالي إلى تدني مستوى الإدخار القومي. ويعود تدني هذا المؤشر إلى قلة عدد العاملين والنمو السكاني وكون المجتمع فتياً وضعف حجم المشاركة النسوية في سوق العمالة، إضافة إلى تدني الطلب على اليد العاملة.. وعلى سبيل المقارنة بين إيران وباقي الدول، فإن الإشارة إلى الأرقام التالية بشأن هذا المؤشر لا يخلو من فائدة. ففي عام ١٩٩٣، كان حاصل العمل في مصر ٢٨,٥، وفي البرازيل ٤٢، وفي أميركا ٥٠، وفي اليابان ٥٠,٥، وفي الدانمارك ٥١، وفي فرنسا ٣٩,٦، وفي ألمانيا الغربية ٤٦، وفي تركيا ٥ر٣٣ في المئة [٣]. من الملاحظ أن حاصل العمل في بلدنا منخفض جداً مقارنة بباقي الدول، وهذا بحد ذاته عقبة اقتصادية أساسية ورئيسة. لذا، لا بد لمن يرسم الخطوط العريضة لسياسة البلاد أن يخطط من خلال خطة تستوعب عشرين عاماً من الزمن لرفع حجم هذا الحاصل إلى ٥٠ في المئة.

ولتوضيح أبعاد هذه القضية، أنظر إلى الأرقام التالية: إذا اعتبرنا أن النمو السكاني في البلاد يسجل ٥ر١ في المئة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٢١، فإن عدد سكان البلاد سيرتفع عام ٢٠٢١ إلى ٢٣ ٦٥٢٣ ٨٧١ نسمة. ولو اعتبرنا أن حاصل العمل هو ٣٠ في المئة عام ٢٠٢١، فإن عدد العاملين في تلك السنة سيكون ٢٦١ ٤٠٩٥٧ نسمة، أي أكثر منهم في عام ١٩٩٦ بمقدار ١١٥٦٨٩٥٧ نسمة. بعبارة أخرى يجب إيجاد فرص عمل بهذا العدد، أي ما يعادل ٤٦٢٧٥٨ فرصة عمل سنوياً. على أن الاقتصاد الإيراني قادر، بما يمتلكه من طاقات كامنة، على تحقيق هذا الهدف شريطة تفعيلها. إن أداء الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦ يشير إلى أن الاقتصاد الإيراني استطاع توفير ٢٢٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً، ثم ٣٥٠ ألف فرصة عمل أخرى سنوياً خلال السنوات العشر الممتدة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦. إذ بلغ معدلها السنوي ٤١٨ ألفاً في النصف الأول من هذه الفترة، أي بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١، وفي النصف الثاني من الفترة نفسها ٢٨٧ ألف فرصة عمل. لذا يجب تحقيق قفزة في نظام التخطيط والنظام الاقتصادي بالبلاد من شأنها توفير بين أربعمئة ألف إلى خمسمئة ألف فرصة عمل سنوياً، وهو ما يستبعد حصوله في الاقتصاد الإيراني نظراً للسياسة السابقة والنظام الاقتصادي السابق، لكنه أيضاً ليس من المستحيلات إذا ما أخذنا في الحسبان قدرات الاقتصاد الإيراني.

توزيع العمالة بين قطاعات العمل الرئيسة

يعد توزيع العمالة بين قطاعات العمل الرئيسة (الزراعة والصناعة والخدمات) أيضاً من مؤشرات الحالة التي تعيشها سوق اليد العاملة. إذ لا بد من أن تتعين القطاعات التي كثر فيها الطلب على اليد العاملة. ويعرض الجدول الرقم (٢) توزيع العمالة لعشر سنوات في كل البلاد بحسب مجالات العمل الرئيسة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٦-١٩٩٦ . ومن خلال دراسة الجدول نقف على نقاط جديرة بالإهتمام تتعلق بموضوع الطلب على اليد العاملة في إيران والتحولات التي طرأت عليها خلال العقود الأربعة الأخيرة والتي يمكن اعتبارها الركيزة للخطوط العريضة والبعيدة الأمد بالنسبة للبلاد من أجل إصلاح وتغيير وجهة هذه التحولات.

إن نسبة العاملين في القطاع الزراعي إنخفضت من ٥٦ في المئة عام ١٩٥٦ إلى ٢٣ في المئة عام ١٩٩٦، الأمر الذي يعد طبيعياً بالنسبة للقطاع الزراعي ضمن مسيرة التنمية الاقتصادية للبلدان، بل أحد معاييرها وضوابطها. ورغم أن العد التنازلي لنسبة العاملين في القطاع الزراعي في إيران يمكن اعتباره مناسباً، فإن النقطة الجديرة بالاهتمام هي أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي عام ١٩٩٦ لم تزل مرتفعة أيضاً، إذ تصل هذه النسبة إلى نحو ١٠ في المئة في البلدان المتقدمة . ويبدو أن خفض نسبة العاملين في القطاع الزراعي يجب أن يمثل أحد أهداف برمجة شؤون اليد العاملة في البلاد . ولعل هذا الهدف ينسجم مع الأهداف الأخرى، مثل تصنيف الأراضي الزراعية، ورفع إنتاجية القطاع الزراعي، وزيادة معدل حصة المزارع من الأرض، والإستفادة من التقنية والمؤسسات المتطورة في القطاع الزراعي. وفي الظاهر، فإن القطاع الزراعي يواجه فائضاً في عدد العاملين، فضلاً عن ضخامة حجم البطالة المقنعة فيه . فمعدل مساحة الأرض لكل مزارع في إيران مثلاً يناهز الستة هكتارات، وهو قليل جداً ولا يمكن أن يكون دعامة متينة لزراعة متطورة تماشي بقية قطاعات البلاد الاقتصادية، علماً أن تدني نسبة العاملين في القطاع الزراعي، وحتى عددهم الإجمالي، لا يعني بالضرورة عدم الإهتمام بالقطاع الزراعي أو التشجيع على الهجرة إلى المدن، بل على العكس، أي أن تزايد عدد العاملين في الزراعة قاد إلى تدني مستوى الإنتاجية ومستوى معيشتهم وإضعاف القطاع الزراعي والهجرة إلى المدن . على أن الحد من الهجرة إلى المدن يتطلب سياسات تأخذ في الحسبان توفر فرص العمل في القطاعات غير الزراعية في المناطق المهاجر إليها .

الجدول الرقم (٢): توزيع العاملين ـ ١٠ سنوات فما فوق في كل البلاد ـ حسب مجاميع العمل الرئيسة خلال السنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٩٦

(ألف نسمة)

القطاعات	١٩٥٦		١٩٦٦		١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩١	
النشاط	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة
السكان العاملون	٥٩٠٨	١٠٠	٧١١٦	١٠٠	٨٧٩٩	١٠٠	١١٠٠٢	١٠٠	١٣٠٩٧	١٠٠
قطاع الزراعة	٣٢٢٦	٥٦	٣٣٨٠	٤٧,٥	٢٩٩٢	٣٤	٣١٩١	٢٩	٣٢٠٥	٢٤,٥
قطاع الصناعة	١١٨٩	٢٠	١٨٨٦	٢٦,٥	٣٠١٣	٣٤,٢	٢٧٨١	٢٥,٢	٣٦١٦	٢٧,٦
قطاع الخدمات	١٣٩٣	٢٤	١٨٥٠	٢٦	٢٧٩٤	١١,٨	٥٠٣٠	٤٥,٧	١٢٧٦	٤٧,٩
القطاعات	١٩٩٦		فرص العمل ١٩٧٦ ـ ١٩٨١		فرص العمل ١٩٨٦ ـ ١٩٩١		فرص العمل ١٩٩١ ـ ١٩٩٦		فرص العمل ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦	
النشاط	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة
السكان العاملون	١٤٥٣١	١٠٠	٢٢٠٣	١٠٠	٢٢٠٣	١٠٠	١٤٣٤	١٠٠	٣٥٧٩	١٠٠
قطاع الزراعة	٣٣٥٠	٢٣	١٩٩	٩	١٩٩	٠,٦٦	١٤٥	١٠,١	١٥٩	٤,٥
قطاع الصناعة	٤٤٧٠	٣١	٢٣٢	—	٢٣٢	٣٩,٨	٨٥٤	٥٩,٥	١٦٨٩	٤٧,٩
قطاع الخدمات	٦٧١١	٤٦	٢٢٣٦	١٠١	٢٢٣٦	٥٩,٤	٤٣٥	٣٠,٤	١٦٨١	٤٧,٦

ـ المصدر: التعداد السكاني العام للبلاد، مركز الإحصاء الإيراني، لسنوات ١٩٥٦ و ١٩٦٦ و ١٩٨٦ و ١٩٩٦.

في القطاع الصناعي، إرتفعت نسبة العمالة من ٢٠ في المئة عام ١٩٥٦ إلى ٣٤,٢ في المئة عام ١٩٧٦. لكن هذه النسبة شهدت انخفاضاً في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦، ثم بدأت في الارتفاع مجدداً بعد عام ١٩٨٦، بيد أنها لم تصل حتى الآن إلى ما كانت عليه عام ١٩٧٦. وضمن محصلة التنمية المنشودة، ترتفع في البداية نسبة العاملين في القطاع الصناعي، وبعد طي المراحل الأولية للصناعة، فإن هذه النسبة يجب أن تنخفض لصالح قطاع الخدمات. ففي الأعوام ١٩٧٦ و ١٩٨٦ كان من الطبيعي أن تختل هذه الحركة في الاقتصاد الإيراني بسبب المشاكل المترتبة على انتصار الثورة الإسلامية والحرب، في حين أنها كانت عادية قبل عام ١٩٧٦، ثم عادت تسير في الإتجاه الصحيح بعد عام ١٩٨٦.

إن فرص العمل التي أوجدت خلال العقود الثلاثة الأخيرة تظهر واقعاً مفاده أن قطاع الخدمات تفوق على بقية القطاعات في خلق فرص العمل خلال الأعوام من ١٩٧٦ ولغاية ١٩٩١. فقد تم مثلاً خلق ٢٢٠٣ ألف فرصة عمل في البلاد خلال الأعوام ١٩٧٦ـ١٩٨٦. بعبارة أخرى، إستطاع اقتصاد إيران خلال هذه السنوات خلق ٢٢٠ ألف فرصة عمل سنوياً كلها متعلقة بقطاع الخدمات، أي في الوقت الذي تم إيجاد ١٩٩ ألف (١٩ ألفاً سنوياً) فرصة عمل في قطاع الزراعة، فقد قطاع الصناعة في المقابل ٢٣٢ ألف فرصة عمل، وبالتالي فإن

فرص العمل المتولدة في قطاع الخدمات بلغ ٦ر٢٢٣ ألف فرصة عمل[٤] . عموماً لم يكن هذا العقد عقداً متوازناً للاقتصاد الإيراني لأسباب مختلفة . إن وضع إيران يفرض في هذه المرحلة من التنمية خفض فرص العمل في القطاع الزراعي أو الحفاظ على عددها ثابتاً وتخصيص النسبة الأكبر من فرص العمل للقطاع الصناعي أو أن تكون نسبتها على الأقل متساوية في قطاعي الصناعة والخدمات .

في العقد ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦ تم خلق ما مجموعه ٣٥٢٩ ألف فرصة عمل، أي ٣٥٢ ألف فرصة عمل سنوياً في الاقتصاد الإيراني، ٤,٥ في المئة منها في قطاع الزراعة، و٤٧,٩ في المئة في قطاع الصناعة، و٤٧,٦ في المئة في قطاع الخدمات، وهو تقسيم منطقي . وبالمقياس السنوي، استطاع قطاع الزراعة خلال العقد المذكور إيجاد ١٦ ألف فرصة عمل، فيما تمكن قطاعا الصناعة والخدمات من إيجاد ١٦٩ ألفاً و١٦٨ ألف فرصة عمل على التوالي . وإذا قسمنا العقد ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦ إلى نصفين، كل منهما من خمس سنوات، أي ١٩٨٦ ـ ١٩٩١ و١٩٩١ ـ ١٩٩٦، فإن الكفة في إيجاد فرص العمل تميل لصالح النصف الأول . وعلى كل حال، فإن العقد الأخير شهد خلق أكبر عدد من فرص العمل للباحثين عن العمل والعارضين للأيدي العاملة في الاقتصاد الإيراني . وتظهر المعلومات المتاحة أن القطاع الزراعي أوجد على مدى السنوات العشرين الماضية أقل من عشرين ألف فرصة عمل سنوياً، في وقت انصب الإهتمام خلال الفترة المذكورة على هذا القطاع . لذا فإن القدرة على خلق فرص العمل في القطاع الزراعي تعتبر قليلة جداً، ولابد من خلق فرص العمل في كل القطاعات إذا ما استهدفت الخطط والسياسات توفير فرص العمل والقضاء على البطالة .

في السياق ذاته، تفوق قطاع الخدمات بخلق أكبر عدد من فرص العمل على مدى السنوات العشرين الماضية، إذ تم خلق ٣٩١٧ ألف فرصة عمل في هذا القطاع . بعبارة أخرى أوجد هذا القطاع ١٩٦ ألف فرصة عمل، فيما كان إجمالي فرص العمل التي أوجدت خلال العقدين الأخيرين ٥٧٣٢ ألف فرصة عمل، أي بواقع ٢٨٧ ألف فرصة عمل سنوياً، أو يمكننا القول أن ٧٠ في المئة من فرص العمل خلال السنوات الأخيرة كانت من نصيب قطاع الخدمات.

في العقد ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦ فقد قطاع الصناعة ٢٣٢ ألف فرصة عمل، فيما شهد قطاع الخدمات ولادة ٢٢٣٦ ألف فرصة عمل . وإذا ما قسمنا قطاع الخدمات إلى قسمين: الخدمات العامة والإجتماعية، وسائر الخدمات، فإن مليوناً وخمسمئة ألف فرصة عمل كانت من نصيب قطاع الخدمات العامة والإجتماعية، فيما الباقي منها تعلق بسائر الخدمات، الأمر الذي يعكس الدور الرئيس للحكومة في إيجاد فرص العمل خلال العقد المذكور.

إن تدوين الاستراتيجية التنموية للبلاد يستلزم اهتماماً أساسياً بمسألة توزيع العمالة في مجالات العمل الرئيسة والقطاعات الاقتصادية للبلاد، آخذاً في الإعتبار القدرة على خلق

فرص العمل وإنتاجية القطاعات والتنمية التقنية... إلخ، فضلاً عن أن توزيع الدخل يتبع إلى حد ما طريقة توزيع اليد العاملة في قطاعات العمل.

حصة القطاعات الحكومية والأهلية في خلق فرص العمل

يعرض الجدول الرقم (٣) توزيع العاملين في البلاد على القطاعين العام والخاص، ومن خلاله يثبت أن فرص العمل المتوفرة توزعت على القطاعين الأهلي والحكومي .

يعد اعتماد مبدأ الخصخصة في العمل أحد صور تحجيم دور الحكومة وخفض نسبة فعاليتها وبرامجها .. فتحديد حصة مناسبة للعمل الحكومي والأهلي (عبر برنامج طويل الأمد وبصورة متجددة) يعد أمراً مهماً في السياسات الأساسية للبلاد . كما سيكون لتوزيع أفضل للعاملين في القطاع العام والخاص دور مفصلي في الإنتاجية وأداء مؤشرات الاقتصاد في البلاد . فعلى مدى العقد ١٩٦٦ـ ١٩٧٦ كانت فرص الأعمال المتوفرة في القطاع العام أكثر من القطاع الخاص. إذ جرى خلق ١٠١٠ آلاف فرصة عمل في القطاع العام، و٩٣٨ ألف في القطاع الخاص . لكن هذا الوضع تبدل كثيراً، وآل إلى وضع سيء! فمن بين ٢٢٠٣ آلاف فرصة عمل أوجدت، لم يكن للقطاع الخاص دور إلا في إيجاد أربعة آلاف فرصة عمل منها. ولو أضفنا إليه فرص العمل غير المعلنة، فإن نسبة القطاع الخاص ستناهز العشرين في المئة، فيما أوجد القطاع العام ما يقارب ثمانين في المئة من فرص العمل، علماً أننا لاحظنا خلال هذه السنوات العشر مصادرة بعض الشركات الخاصة وتأميم بعض الصناعات بعد انتصار الثورة الإسلامية، الأمر الذي قاد إلى تغيير تركيبة العمالة إلى حد كبير لصالح القطاع العام. ثم تحسن الوضع في السنوات ١٩٨٦ـ ١٩٩٦ مع تزايد نسبة خلق فرص العمل من جانب القطاع الخاص وتوزيع العاملين. وتوضح المعلومات المدرجة في الجدول الرقم (٣) هذا الأمر جيداً.

استناداً لما يعرضه الجدول الرقم (٣)، يمكن القول أن حركة خلق فرص العمل في القطاع الخاص تحسنت بدءاً من عام ١٩٨٦ . ومع ذلك لا يزال ٣٠ في المئة من العاملين عام ١٩٩٦ هم من القطاع العام، أي أكثر مما كانت عليه النسبة في عام ١٩٧٦ وما قبله. على أن إيجاد الظروف المناسبة، من قبيل تسهيل عملية الإستثمار في القطاع الخاص وتوفير الأمن للإستثمار وتشجيع القطاع الخاص... إلخ، يمكن أن تؤثر في زيادة خلق فرص العمل في القطاع الخاص . وانطلاقاً من أن القطاع الزراعي يدار غالباً من جانب أفراد من القطاع الخاص المستقلين، يمكن أن نقف بصورة أفضل على حقيقة الدور المحوري والمركزي الذي تمارسه

الدولة في خلق فرص العمل خلال السنوات الأخيرة، خاصة إذا ما أخذنا في الإعتبار أداء القطاع غير الزراعي، وركزنا على حصة القطاعين العام والخاص فيه. إن حصة القطاع العام من فرص العمل غير الزراعي عام ١٩٩٦ بلغت ٣٧ في المئة، ثم ارتفعت إلى ٤٣,٥ في المئة عام ١٩٨٦، في حين كانت نسبته ٢٨ في المئة عام ١٩٧٦.

النقطة المهمة التي ينبغي الإلتفات إليها هي أن تحديد حصة تحسين العمل الحكومي وغير الحكومي يستلزم تحديد المكانة المناسبة للقطاعين الحكومي والخاص، الأمر الذي لم تلتق حوله الآراء في سنوات ما بعد الثورة. وعلى ما يبدو، فإن القطاع الخاص حظي في الأعوام الأخيرة باهتمام أكبر، وسيظل كذلك، ما يوحي بتزايد نسبة العاملين في القطاع الخاص مستقبلاً أكثر منه في القطاع الحكومي.

الجدول الرقم (٣): توزيع العاملين وفقاً للقطاع الخاص والعام خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٩٦

(ألف نسمة)

	١٩٦٦		١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩١		١٩٩٦	
	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة
إجمالي فرص العمل	٧١١٦	١٠٠	٨٧٩٩	١٠٠	١١٠٠١	١٠٠	١٣٠٩٧	١٠٠	١٤٥٧٢	١٠٠
القطاع الخاص	٦١٤٨	٨٦	٧٠٨٦	٨٠,٥	٧٠٩٠	٦٤	٨٥٣٤	٦٥	٩٧٩٤	٦٧
									٥٧ تعاوني	٠,٤
القطاع العام	٦٦٣	٩	١٦٧٣	١٩	٣٤٥٣	٣١	٤٣٤٦	٣٣	٤٢٥٨	٢٩
الخفية	٤٧	٠,٧	٤١	٠,٥	٤٥٨	٤,٢	٢١٧	١,٧	٤٦٣	٣,٢
إجمالي فرص العمل في غير القطاع الزراعي	—	-	٥٨٠٨	١٠٠	٧٨٢٦	١٠٠	٩٨٩٢	١٠٠	١١٢٥٣	١٠٠
القطاع الخاص	—	-	٤١٣٤	٧١	٤٠٠٩	٥١,٥	٥٣٩٢	٥٥	٦٦٢١	٥٩
									٥٣ تعاوني	٠,٥
القطاع العام	—	-	١٦٣٤	٢٨	٣٤١٤	٤٣,٥	٤٢٨٥	٤٣	٤٢٠٣	٣٧
الخفية	—	-	٤٠	١	٤٠٣	٠,٦-	٢١٤	٢,٢	٣٧٧	٣,٤

	فرص العمل ١٩٦٦-٧٦		فرص العمل ١٩٧٦-٨٦		فرص العمل ١٩٨٦-٩١		فرص العمل ٩١		فرص العمل ١٩٨٦-٩٦	
	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة	التعداد	النسبة
إجمالي فرص العمل	١٦٨٣	١٠٠	٢٢٠٢	١٠٠	٢٠٩٦	١٠٠	١٤٧٥	١٠٠	٣٥٧١	١٠٠
القطاع الخاص	٩٣٨	٥٦	٤	٠,١٨	١٤٤٤	٦٩	١٢٦٠	٨٥	٢٧٠٤	٧٦
القطاع العام	١٠١٠	٦٠	١٧٨٠	٨٠	٨٩٣	٤٣	٨٨-	٦	٨٠٥	٢٣
الخفية	٦-	٠,٣٥	٤١٧	١٩	٢٤١-	١١-	٢٤٦	١٧	٥	٠,١٤
إجمالي فرص العمل في غير القطاع الزراعي	-	١٠٠	٢٠١٨	١٠٠	٢٠٦٦	١٠٠	١٣٦١	١٠٠	٣٤٢٧	١٠٠
القطاع الخاص	-	-	١٢٥-	٦,٢	١٣٨٣	٦٧	١٢٢٩	٩٠	٢٢١٢	٦٥
القطاع العام	-	-	١٧٨٠	٨٨	٨٧١	٤٢	٨٢-	٦	٧٨٩	٢٣
الخفية	-	-	٣٦٣	١٨	١٨٩-	٩	١٦٣	١٢	٢٦-	٠,٨

ـ المصدر: التعداد السكاني العام والسكن، مركز الإحصاء الإيراني، لسنوات ١٩٦٦ و ١٩٧٦ و١٩٩٦ و ١٩٩١ و١٩٩٦ .

الجدول الرقم (٤): حالات قطاعات العمل الرئيسة وفقاً للثروة البشرية خلال السنوات ١٩٦٦-١٩٩٦

	١٩٦٦			١٩٧٦			١٩٨٦		
	العاملون	المتخصصون	نسبة المتخصصين	العاملون	المتخصصون	نسبة المتخصصين	العاملون	المتخصصون	نسبة المتخصصين
كل البلاد	٧١١٦	٧٤	١/٠٢	٨٧٩٩	٢٦٨	٣/٠٤	١١٠٠٢	٤٩٧	٤/٥٢
الزراعة	٢٢٨٠	٠/٦٩٨	٠/٠١	٢٩٩٢	٢/٩	٠/٠٩	٢١٩٠	٥/٤	٠/١٦
امتزاج المعادن	٢٦	٠/٣٣٩	١/٣	٨/٨٩	٦/١	٦/٨	٣٢	١/١٨	٣/٦٦
الصناعة	١٢٩٨	٤/٩	٠/٣٧	١٦٧٢	٢٠	١/٢	١٤٥١	٢٤/٧	١/٧
البناء	١١٠	٢/٤	٠/٤٧	١١٨٩	١٣	١/٠٩	١٢٠٧	١٣	١/٠٩
الماء والكهرباء والغاز	٥٣	١/٤	٢/٦٥	٦٢	٤/٨	٧/٨٤	٩١	٧/٥	٨/٢٥
الخدمات العالية تامين، المالكية خدمات قانونية وتجارية				١٠٠	١٢	١١/٩٨	١١٤	١٣/٦	١١/٩
الخدمات العامة واللاجتماعية والشخصية	٩٧٥	٥٥	٥/٦٨	١٥٢٠	١٨٧	١٢/٢٧	٢٠٥٠	٢٧٩	١٢/٤٢
بيع الجملة والمفرد للطعم والقند	٥١١	٤/٤	٠/٨٧	٦٦٨	٧/٢	١/٠٧	٨٧٥	١٧	١/٩٢
الشحن والنقل والمواصلات	٢٢/٤	١/٦	٠/٧٣	٤٣١	٩/٥	٢/٢١	٦٣١	١٢/٥	١/٩٨
خدمات غير قابلة للتصنيف	١٣٩	١/٥	١/٧٩	٧٥	٥/٩	٧/٩٤	٣٦٠	٢٣	٦/٥١

	١٩٩١			١٩٩٦		
	العاملون	المتخصصون	نسبة المتخصصين	العاملون	المتخصصون	نسبة المتخصصين
كل البلاد	١٢٠٩٧	٧٢٠	٥/٦	١٤٥٧١	١٤٠٣	٩/٦
الزراعة	٣٢٠٥	٥/٧	٠/١٧	٣٣٥٧	١٥/٧	٠/٤٧
امتزاج المعادن	١٠١	٩/٨	٩/٧	١٢٠	١٤/٩	١٢/٤
الصناعة	٢٠١٤	٤٦	٢/٣	٢٥٥٢	٩٠	٣/٥
البناء	١٣٧٢	٢٧	٢	١٦٥٠	٣٩/٤	٢/٤
الماء والكهرباء والغاز	١٢٩	١٦	١٢/٤	١٥١	٢٥	١٦/٥
الخدمات عالية تامين، المالكية خدمات قانونية وتجارية	١٩٥	٢٥/٥	١٣/١	٣٠٢	٦١	٢٠/٢
الخدمات العامة واللاجتماعية والشخصية	٣٥١٨	٥٥٣	١٥/٧	٣١٨٧	١٠٢٧	٣٢
بيع الجملة والمفرد للطعم والقند	١٢٢٨	٢٥	٢	١٩٢٧	٦١/١	٣/٢
الشحن والنقل والمواصلات	٧٦٢	١٩/٢	٢/٥	٩٧٣	٤٢/٥	٤/٤
خدمات غير قابلة للتصنيف	٥٦٢			٣٥٣	٢٧	٧/٦

تدني حصة العمالة المتخصصة[٥]

تعد الكوادر المتخصصة في كل بلد من أهم الثروات البشرية فيه، ولها دور مؤثر في تسخير الطاقات والإمكانات الرئيسة لذلك البلد. وانطلاقاً من هذا المفهوم واعتبار أن إصلاح وترميم هيكلية العمالة يحتاج إلى فترة من الزمن، وأن تأهيل الطاقات المتخصصة يحتاج إلى

خطة بعيدة الأمد، من الضرورة بمكان الإهتمام بالمتغيرات الطارئة على عمل الطاقات البشرية المتخصصة، وذلك ضمن برنامج رئيسي وواسع وطويل الأمد. ويعرض الجدول الرقم (٤) حال الكوادر المتخصصة في السنوات ١٩٦٦-١٩٩٦ بحسب مجالات العمل الرئيسة. فرغم أن حصة الكوادر المتخصصة بالنسبة لكل العاملين في البلاد إرتفعت من ١ في المئة عام ١٩٦٦ إلى ٩,٦ في المئة عام ١٩٩٦ فإنها لا تمثل حالياً سوى نسبة ضئيلة جداً من عدد العاملين. فقد بلغ عدد الكوادر المتخصصة في إيران ٧٣٩ ألف نسمة عام ١٩٩١، بينما ارتفع الرقم إلى ١٤٠٣ آلاف نسمة عام ١٩٩٦. وخلال العقد ١٩٨٦-١٩٩٦ كان نمو العمالة المتخصصة ١١ في المئة، في حين كان معدل النمو العام للعاملين ٢,٨ في المئة. لذا، ورغم أن السنوات الخمس المنتهية بعام ١٩٩٦ شهدت زيادة بمقدار الضعف في عدد الكوادر المتخصصة العاملة وسجلت العمالة المتخصصة نمواً أكبر بكثير من النمو العام للعمالة، لا تزال نسبة المتخصصين العاملين في قطاعات العمل العامة في البلاد منخفضة.

في عام ١٩٨٦، أظهر مؤشر الكوادر المتخصصة رقماً هو ١١٨٨٩ من كل مليون نسمة. وفي عام ١٩٩١ وصل إلى ١٥٧٦٧ متخصصاً. ثم ارتفع هذا الرقم إلى أكثر من ٢٣ ألف متخصص عام ١٩٩٦. وبالمقارنة مع المعدل الآسيوي الذي بلغ ١١٦٨٦ متخصصاً عام ١٩٨٥ يتضح أن المؤشر في إيران جيد. لكن هذه النسبة تعد منخفضة في مقابل المستوى العالمي البالغ ٢٣٤٤٢ متخصصاً. وقد سجلت أعلى نسبة في أميركا الشمالية عام ١٩٨٥. إذ كان هناك ١٢٦٢٠٠ متخصص من كل مليون نسمة، فيما النسبة الأقل سجلت في أفريقيا، وهي ٣٤٥١ متخصصاً[٦]. ثم كانت النسبة الأكبر عام ١٩٩٦ من نصيب المتخصصين العاملين في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية. أما النسبة الأقل، فكانت من نصيب القطاع الزراعي. إذ شكل المتخصصون في هذا القطاع ٤٧ في المئة. ولعله يمكن معرفة مدى تدني هذه النسبة في الاقتصاد الإيراني عندما تقارن بمثيلاتها في الدول الأخرى. فقد كانت النسبة في الفترة ذاتها في كندا ٤٠,٦ في المئة، وفي اليابان ٢٣ في المئة، وفي فنلندا ٢٠,٧ في المئة، وفي ألمانيا الغربية ١٧,٤ في المئة، وفي الدانمارك ١٦,٨ في المئة، وفي أسبانيا ١٢,٨ في المئة، وفي أستراليا ١٢,١ في المئة.

إن توزيع العمالة في قطاعات العمل الرئيسة يكشف أن القطاع الزراعي استقطب أقل عدد من المتخصصين، فيما كان للخدمات العامة والاجتماعية والشخصية، وهي حكومية في غالبها، حصة الأسد منهم. فعلى سبيل المثال، من بين ٧٣٩ ألف متخصص عامل عام ١٩٩١ كان ٥٥٣ ألفاً منهم يعملون في هذا القطاع. وقد ظل هذا الوضع على حاله في السنوات الأخرى، الأمر الذي يشير إلى أن القطاعات الإنتاجية والقطاع الخاص لم تحقق نجاحاً يذكر في استقطاب المتخصصين. لا شك أنه حينما لا تكون القطاعات الإنتاجية والقطاع الخاص في

ظرف يمكنها من زيادة نسبة الكوادر المتخصصة من بين العاملين فيها، فإن إمكانية التطور والتحديث في هذه القطاعات ستكون قليلة جداً. إذ إن الكوادر المتخصصة هي التي ترفع من مستوى إنتاجية الثروات الديناميكية وتزيد من مستوى الإنتاجية وتوفر مقومات تنمية المجتمع ورفاهيته. وعليه من الضروري جداً الإهتمام بزيادة نسبة المتخصصين في كل خطة وبرنامج، لا سيما على صعيد القطاعات الإنتاجية والقطاع الخاص، وهو ما يستلزم حصول تطور في نظام التعليم في البلاد .

إنتاجية العمالة

إن النهوض بمستوى الإنتاجية يعد من المتغيرات الأساسية في كل خطة تنموية، وذلك لما له من أثر في الإستفادة الأمثل من الطاقات المحدودة في البلاد، فضلاً عن تحقيق رفاهية أكبر بالمصادر نفسها، وهذا في وقت يقود إهمال الإنتاجية إلى أن تواجه كل المخططات أنماطاً متعددة من المشاكل .

الجدول الرقم (٥): إنتاجية الأعمال في قطاعات الاقتصاد بالبلاد

(وفقاً للأسعار الثابتة عام ١٩٨٢، مليار ريال/ألف نسمة)

العنوان	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	النمو على مدى السنوات			
					٨٦-١٩٧٦	٩١-١٩٨٦	٩٦-١٩٩١	١٩٩٦-١٩٨٦
الإجمالي	١/٢٧٨	٠/٨٩٤	٠/٩٠٥	١	٣/٥-	٠/٢٤	٢/١	١/١
الإجمالي «بدون النفط»	٠/٧٣٦	٠/٧٦٦	٠/٧١٢	٠/٨٣	٠/٤	١/٥-	٣/١	٠/٨
الزراعة	٠/٥٧	٠/٨٣١	٠/٩٧٤	١/١٤	٣/٨	٣/٢	٣/٦	٣/٢
الصناعة والمعادن	٢/٣٧	١/٢١	١/٤٧	١/٣٥	٦/٣-	٣/٥	١/٧-	٠/٨٥
الخدمات	١/٦٦	٠/٩١٩	٠/٧٨٨	٠/٩٤	٥/٧-	٣-	٣/٦	٠/٢٣

ـ المصدر: السنة الإحصائية ـ التعداد السكاني العام.

يعرض الجدول الرقم (٥) إنتاجية الأعمال في السنوات ١٩٧٦-١٩٩٦ بحسب القطاعات الاقتصادية في البلاد، والنمو الذي سجلته خلال الأعوام الأخيرة . ففي عام ١٩٩٦ كانت الإنتاجية تساوي واحد، أي وفقاً للأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢، فإنه تم تحقيق مليار ريال من القيمة الفائضة لكل ألف من العاملين في البلاد . واللافت أن إنتاجية عام ١٩٩٦ كانت أقل مما كانت عليه عام ١٩٧٦، علماً أن إجمالي إنتاجية البلاد، ما عدا النفط، أعلى من إنتاجية عام ١٩٧٦ . أما نمو الإنتاجية في العقد ١٩٧٦-١٩٨٦، فقد كان سلبياً وبلغ ٣,٥ في المئة، فيما سجل إجمالي إنتاجية البلاد - ما عدا النفط - نمواً بلغ ٤ في المئة . إن أعلى نمو سجل على صعيد الإنتاجية في الفترة المذكورة كان من نصيب القطاع الزراعي، وهو ٣,٨ في المئة . وفي باقي السنوات فاق النمو في إنتاجية القطاع الزراعي نمو إجمالي الإنتاجية في البلاد . ورغم أن نمو

إجمالي الإنتاجية العامة كان إيجابياً في الفترة ١٩٨٦ـ ١٩٩١، فإن الإنتاجية ـ ما عدا النفط ـ كان نموها سلبياً . على أن البلاد شهدت تسجيل أعلى نسبة في نمو الإنتاجية على مدى العشرين عاماً الماضية خلال الفترة ١٩٩١ـ١٩٩٦ . ففي الأعوام ١٩٨٦ـ١٩٩٦ سجل نمو الإنتاجية ١,١ في المئة، بينما سجل نمو الإنتاجية ـ ما عدا النفط ـ ٨ في المئة. وفي الفترة ذاتها شهد القطاع الزراعي أعلى نمو في الإنتاجية، فيما كانت النسبة الأعلى في نمو الإنتاجية في الفترة ١٩٩١ـ١٩٩٦ من نصيب قطاعي الخدمات والزراعة . وفي الأعوام ١٩٨٦ـ ١٩٩١كانت النسبة الأعلى من النمو في الإنتاجية من نصيب قطاعي الصناعة والمعادن .

رأس المال اللازم لكل عمل

يعد حجم الإستثمار لكل شخص عامل من المتغيرات التي لها دور مفصلي في الخطط اللازمة للعمل والقضاء على البطالة. إذ إن معرفة هذا المؤشر تمكننا من تحديد مقدار الحاجة اللازمة إلى الإستثمار لإيجاد كل فرصة عمل في القطاعات الاقتصادية . كما يمكن في إطار الخطة الهادفة إلى توفير فرص العمل تحديد القطاعات التي من اللازم تركيز الإستثمارات فيها . إن حساب رأس المال الذي تتطلبه كل فرصة عمل حسب القطاعات يعد عملاً صعباً في ظل مشاكل حساب رؤوس الأموال المتاحة في كل قطاع، خاصة مع احتمال تباين النتائج بسبب الأساليب المختلفة لتخمين رأس المال المتاح. ويعد تخمين رأس المال اللازم لكل فرصة عمل بحد ذاته موضوعاً مستقلاً ودقيقاً في الوقت نفسه، لكن يمكن تحديده بأساليب مختلفة. ولتوضيح الأمر، نقول إنه يمكن تقدير نسبة زيادة الإستثمار (تكوين رأس المال) على زيادة فرص العمل . هذه النسبة ستشير إلى حجم المال المستهلك في خلق كل فرصة عمل. على أن هذا المؤشر، وإن كانت له مشاكله الخاصة، يمكن الإستفادة منه كبديل من رأس المال اللازم لكل فرصة عمل . في الجدول الرقم (٦) تم حساب نسبة تكوّن إجمالي رأس المال الثابت إلى زيادة العمل على مدى العقود الثلاثة الأخيرة . بالنسبة للبلاد ككل، بلغت النسبة أعلاه ٥,١ في المئة خلال العقد ١٩٨٦ـ١٩٩٦ . وهذا يعني أنه تم استثمار ٥,١ مليار ريال بالسعر الثابت لعام ١٩٨٢ في إيجاد كل ألف فرصة عمل خلال العقد المذكور . ثم بلغت هذه النسبة ٩,٩٨٩ في المئة في العقد ١٩٧٦ـ١٩٨٦، و٨,٤٥٤ في المئة في العقد ١٩٦٦ـ١٩٧٦ . على أن أعلى النسب في كل تلك المراحل الزمنية كانت من نصيب قطاع النفط والغاز، وهو قطاع يستهلك قدراً كبيراً من رؤوس الأموال . أما أقل نسبة في العقدين ١٩٦٦ـ١٩٧٦ و١٩٨٦ـ ١٩٩٦ فكانت من نصيب قطاع البناء . على مدى العقد ١٩٨٦ـ١٩٩٦ كانت هذه النسبة أقل في قطاع الصناعة مقارنة بها في قطاع الزراعة والنسبة العامة للبلاد، في حين كانت هذه النسبة في قطاع الزراعة أعلى منها مقارنة بالنسبة العامة للبلاد . بعبارة أخرى يفيد هذا المؤشر أن تطبيقات قطاع الصناعة أو إيجاد فرص العمل في كل واحد من الإستثمارات المسخرة في قطاع الصناعة كانت أكثر في هذا العقد .

الجدول الرقم (٦): تجميع رأس مال إجمالي ثابت، وفرص العمل وفقاً لقطاعات الاقتصاد

العنوان	١٩٦٦ـ١٩٧٦			١٩٧٦ـ١٩٨٦			١٩٨٦ـ١٩٩٦		
	زيادة الاستثمار (١)	زيادة فرص العمل (٢)	(١) / (٢)	زيادة الاستثمار (١)	زيادة فرص العمل (٢)	(١) / (٢)	زيادة الاستثمار (١)	زيادة فرص العمل (٢)	(١) / (٢)
الإجمالي	١٤٢٢٧/٩	١٦٨٣	٨/٤٥٤	٢١٩٩٦/٤	٢٣٠٢	٩/٩٨٩	١٨٢٠٧/١	٣٥٧٠	٥/١
الزراعة	١١٦٩/٧	٣٨٨-	-	١٢١٨	١٩٩	٦/١٢١	٩٠٠/١	١٦٦	٥/٤٢
النفط والغاز	١٦٨٣/١	٩	١٨٧/٠١	١٧٣١/٩	٢٩	٥٩/٧٢١	٦٤٨/٤	٦٠	١٠/٨
الصناعة والتعدين	٢٦٨٨/٩	٤٣٨	٦/١٣٩	٣٦٦٨	٢٧٩-	-	٣٤٨٦/٢	١١٨٩	٢/٩٣
البناء	٢٨٨/٥	٢٧٩	٠/٤٢٥	٢٥٨/٨	١٧	١٥/٢٢٣	٢٠١/٥	٤٤٤	٠/٤٥
الخدمات	٨٦٨٦/٣	٩٤٤	٩/٢	١٥٣٧٨/٥	٢٢٣٥	٦/٨٨١	١٠٤٣٩/٤	١٧١٢	٦/٠٨٨

ـ المصدر: المجموعة الإحصائية، المجموعة الزمنية للإحصاءات الاقتصادية ـ الاجتماعية حتى عام ١٩٩٦.

المرونة الإنتاجية للعمل (دور فرص العمل في نمو الأقسام)

إن هذا المؤشر الناتج من جراء قسمة معدل نمو العمل على معدل نمو الإنتاج، يشير إلى أن العمل يسجل نمواً بمقدار بضعة أرقام في مقابل كل ١ في المئة من نمو الإنتاج . ولقد عرض الجدول الرقم (٧) الحسابات المتعلقة بهذا المؤشر على مدى العقود الثلاثة وفقاً للقطاعات الاقتصادية . فعلى سبيل المثال، أظهر هذا المؤشر لدى كل قطاعات واقتصاد البلاد ٧٤ في المئة في العقد ١٩٨٦ـ١٩٩٦، ما يعني أن النمو في العمل سجل ٧٤ في المئة في مقابل واحد في المئة من النمو في الإنتاج. وقد كانت هذه النسبة عالية جداً في قطاعي البناء والفلزات خلال الفترة المذكورة، فيما كانت متدنية جداً بالنسبة لقطاع الزراعة. كما أنها كانت في العقد ١٩٨٦ـ١٩٩٦ أكبر منها في ١٩٦٦ـ١٩٧٦.

الجدول الرقم (٧): معدل نمو الإنتاج وفرص العمل وفقاً لقطاعات الاقتصاد في البلاد لسنوات ١٩٩٦ ـ ١٩٩١.

العنوان	١٩٩٦ـ١٩٧٦			١٩٧٦ـ١٩٨٦			١٩٨٦ـ١٩٩٦		
	معدل نمو الإنتاج (١)	معدل نمو فرص العمل (٢)	(١) / (٢)	معدل نمو الإنتاج (١)	معدل نمو فرص العمل (٢)	(١) / (٢)	معدل نمو الإنتاج (١)	معدل نمو فرص العمل (٢)	(١) / (٢)
الإجمالي ١٢/١	٢/١	٠/١٧	١/١٧-	٢/٣	-	٣/٧٧	٢/٨	٠/٧٤	-
الزراعة	٦/٥	١/٢-	-	٤/٥	٠/٦	٠/١٣	٣/٨	٠/٢	٠/٠٥
النفط	١١/٦	٢/٢	٠/١٩	١١/٥-	٢/١	-	٦/١	-	-
الصناعات والمعادن	١٨/٤	٤/٨	٠/٢٦	١/٤-	١/٦-	١/١٤	٥/٥	٤/٩	٠/٨٩
الصناعة	١٦/٢	٢/٦	٠/١٦	٠/٩	١/٥-	-	٧/١	٥/٨	٠/٨٢
المعدن	١٤/٦	١٣/٢	٠/٩	٠/٩	٩/٨-	-	٣/٥	١٣/٩٩	٣/٩٩
الماء والكهرباء والغاز	١٩/٥	١/٦	٠/٠٨	٦/٦	٣/٩	٠/٥٩	٩/٣	٥/١٦	٠/٥٥
البناء	٢١/١	٨/٨	٠/٤٢	٥/٥-	٠/١٥	-	٠/٦٩	٣/١٨	٤/٦١
الخدمات	١٤/٥	٤/٢	٠/٢٩	٠/٠٣	٦/١	٢٠٣/٢	٢/٩٩	٢/٩	٠/٩٧

ـ المصدر: المجموعة الإحصائية، المجموعة الزمنية للإحصاءات الاقتصادية ـ الاجتماعية حتى عام ١٩٩٦.

يجب الإهتمام بنمو القطاعات ضمن خطة خلق فرص العمل، بحيث تكون مرونة توليد العمل عالية جداً . وتشير المعلومات التي يتضمنها الجدول الرقم (٧) إلى أن تأثير نمو القطاع الزراعي في العمل أقل بكثير من تأثير نمو بقية القطاعات. فعلى سبيل المثال، لو اعتمدنا خطة تستهدف أساساً توفير فرص العمل، فإن نمو القطاع الزراعي لن يساعد في هذا الأمر، ولا بد من نمو قطاعات أخرى، مثل البناء والصناعات والمعادن و...، وبغية المزيد من الدقة كان يجب تفكيك معلومات الجدول الرقم (٧) ضمن عناوين قطاعات الصناعة والزراعة وبقية الأعمال وحسابها حتى يمكن الخروج بوصف أدق بهذا الشأن.

العمل في المدن والقرى

يستعرض الجدول الرقم (٨) العمل والبطالة في المدن والقرى على مدى العقود الثلاثة الأخيرة . إذ شهدت نسبة العاملين في القرى في الفترة ١٩٦٦ـ١٩٩٦ عداً تنازلياً على عكس ما حصل في المدن، بل كانت حصة المدن في توفير فرص العمل هي الأكبر على مدى السنوات الأخيرة . فعلى مدى ١٩٨٦ـ١٩٩٦ مثلاً، تم إيجاد ٣٥٦٩ ألف فرصة عمل، ٢٨٤٦ ألفاً منها في المدن، أي أن ٨٠ في المئة منها كانت من نصيب العاملين في المدن، في حين أن عدد سكانها أقل من عدد سكان القرى .

الجدول الرقم (٨): توزيع فرص العمل والبطالة بين أعمار ١٠ سنوات فما فوق في المدن والقرى ونسبة كل من المناطق المدنية والقروية

السنة	فرص العمل					البطالة				
	كل البلاد	المدنية		القروية		كل البلاد	المدنية		القروية	
		التعداد	النسبة	التعداد	النسبة		التعداد	النسبة	التعداد	النسبة
١٩٦٦	٦٨٥٨	٢٦١٠	٠/٣٨	٤٢٤٨	٠/٦٢	٧٢٦	١٥٨	٠/٢٢	٥٦٨	٠/٧٨
١٩٧٦	٨٧٩٩	٤١١٣	٠/٤٧	٤٦٨٧	٠/٥٣	٩٩٧	٢٢٣	٠/٢٢	٧٧٤	٠/٧٨
١٩٨٦	١١٠٠٠٢	٥٩٥٣	٠/٥٤	٤٩٨٧	٠/٤٥	١٨١٩	١٠٧٣	٠/٥٩	٧٣٩	٠/٤١
١٩٩١	١٣٠٩٧	٧٦٠٩	٠/٥٨	٥٤٠٥	٠/٤١	١٦٤٠	٨٨٠	٠/٥٤	٧٤٦	٠/٤٥
١٩٩٦	١٤٥٧١	٨٧٩٩	٠/٦٠	٥٧١١	٠/٣٩	١٤٥٦	٨٥٥	٠/٥٩	٥٩٦	٠/٤١

ـ المصدر: التعداد السكاني العام والسكن في إيران لسنوات ١٩٩٦ و١٩٧٦ و١٩٨٦ و١٩٩١ و١٩٩٦.

على الرغم من أن المدن شهدت خلق فرص عمل أكثر، فإن نسبة البطالة فيها في تزايد مطرد على عكس ما يجري في القرى، حيث نسبة العاطلين عن العمل هي في انخفاض مستمر. وقد كان للهجرة من القرى إلى المدن بسبب التباين الموجود بينهما في الدخل وغير

ذلك تأثير رئيس في هذا الأمر . وبغية تنظيم الهجرة القروية والمدنية، لا بد في إطار إحصاءات الأراضي الموازنة بشكل ما بين الإنسان ونوع العمل والأجواء حتى يمكن استثمار كل منطقة بأفضل صورة وتصبح الهجرة مفيدة وبناءة لا هدامة .

توزيع العاملين والعاطلين على المحافظات ومعدل البطالة لكل محافظة

يمكن أن يؤدي توزيع العاطلين والعاملين في كل محافظة إلى انعدام حال التوازن في الأقاليم، فضلاً عن بروز حالات الهجرة وعدم الإرتياح وعدم الإستقرار الإقليمي . ويعرض الجدولان (٩) و(١٠) الأرقام الخاصة بالعاطلين والعاملين في المحافظات. وقد اتسمت محافظة جيلان بأنها صاحبة أعلى نسبة من البطالة عام ١٩٧٦ . إذ كانت تساوي تقريباً نصف عدد العاملين في المحافظة (كانت المحافظة تضم نحو ٢٥ في المئة من مجموع العاطلين عن العمل في البلاد) . أما أقل نسبة من البطالة فتم تسجيلها في محافظة يزد، فيما فاقت نسبة البطالة في محافظات مازندران وهرمزجان وجيلان وكهكيلويه وبوير أحمد وكردستان وخوزستان وآذربيجان الغربية عام ١٩٧٦ نظيرتها في االجدول الرقم (٩).

الجدول الرقم (٩): توزيع العاطلين عن العمل على المحافظات ونسبة كل محافظة

(ألف نسمة / النسبة المئوية)

المحافظة	١٩٧٦		١٩٩٦	
	التعداد	النسبة المئوية	التعداد	النسبة المئوية
آذربيجان الشرقية	٦٤	٧/٢	٦١	٦/٣
آذربيجان الغربية	٤٢	٩/٨	٦٦	٩/٤
أردبيل	-	-	٣٢	١٠/٦
أصفهان	٢٤	٣/٥	٩٠	٨
ايلام ٢	٢/٧	١٨	١/٠٧٦	
بوشهر	١٥	١٧	١٣	٧/٧
طهران ٥٩	٣/٨	١٨٥	٦/٠٥	
جهار محال وبختياري	٦	٤/٦	١٦	٨
خراسان	٤٤	٤/٣	١١٥	٦/٩
خوزستان	٨٠	١٤/٨	١٤١	١٦/٢
زنجان	٢٣	٧/٤	١٧	٦/٣
سمنان	٢	٣/١	٧	٥/١
سيستان وبلوجستان	١٤	٧/٦	٣١	٨/٩
فارس ٣٨	٧	١٠٢	٠/١	
قم	-	١٢	٥/٨	
كردستان	٣٨	١٥/٢	٣٢	٨/٩
كرمان	١٢	٤	٤٢	٨/٥
٩٩	٢٣	٨/٣	٨٨	١٨/٤
كهكيلوية وبوير أحمد	١	٢٤/١	١٧	١٤/٨
جيلان ٢٤٣	٤٣/٥	٩٨	١٣/٤	
لرستان ٣٠	١٢/٢	٧٠	١٨/٥	
مازندران المحافظة	١٦٩	٢٤	١٠٧	٩/٧
المركزية	١٤	٤/٤	٢٥	٧/٤
هرمزگان	١٥	١١/٩	١٩	٨/٣
همدان	٢٢	٦/٩	٤٠	٨/٩
يزد ٢	١/٩	١٢	٥/٣	
كل البلاد	٩٩٧	١٠/٢	١٤٥٦	٩/١

ـ المصدر: الإحصاءان السنويان لعامي ١٩٧٦ و١٩٩٦ .

لكن أعلى نسبة للبطالة في عام ١٩٩٦ سجلتها محافظات كرمانشاه ولرستان وخوزستان، بينما فاقت نسبة البطالة في محافظات مازندران ولرستان وجيلان وكهكيلويه وبوير أحمد وكرمانشاه وخوزستان وإيلام وآذربيجان الغربية، نظيرتها على صعيد البلاد .

يعرض الجدول الرقم (١٠) توزيع العاملين في المحافظات ونسبة كل محافظة من العمل الموجود . وعلى سبيل المثال، تفوقت طهران على مدى السنوات الأخيرة على باقي المدن في نسبة العاملين فيها، علماً أن ٢٠ في المئة من كل العاملين في البلاد كانوا يعيشون في طهران بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦، ما يعني أنه تم إيجاد أعمال وفرص عمل أكثر في هذه المحافظة. وقد تم تصنيف مواضيع اللامركزية والتخطيط على صعيد الأقاليم وإحصاءات الأراضي وغيرها ضمن العوامل الكفيلة بالقضاء على التمييز وخلق حالة من التوازن الإقليمي بين

مختلف مناطق البلاد . على أنه لا ينبغي الإكتفاء في أي نوع من التخطيط لخلق فرص العمل وحل مشكلة البطالة بالمؤشرات العامة للبلاد فحسب، بل لا بد من الإهتمام بالمؤشرات على صعيد المحافظات. إذ يمكن أن تسجل المؤشرات العامة للبلاد نمواً وتحسناً في الوقت الذي تعاني فيه المحافظات من سوء توزيع تلك المؤشرات بالشكل المناسب، ما يعني بروز مشاكل خاصة في البلاد .

الجدول الرقم (١٠): توزيع العاملين وفقاً للمحافظات ونسبتهم في كل محافظة

(ألف نسمة / النسبة المئوية)

السنة / المحافظة	١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩١		١٩٩٦	
	التعداد	النسبة المئوية	التعداد	النسبة المئوية	التعداد	النسبة المئوية	التعداد	النسبة المئوية
آذربيجان الشرقية	٨٣٧	٠/٠٩٥	٩٢٢	٠/٠٨	١٠٨٥	٠/٠٨	٩١٥	٠/٠٦
آذربيجان الغربية	٣٨٦	٠/٠٤	٤٢٥	٠/٠٤	٥٥٢	٠/٠٤	٦٣٨	٠/٠٤
أردبيل	-	-	-	-	-	-	٢٦٩	٠/٠٢
اصفهان	٦٤٥	٠/٠٧	٧٨٩	٠/٠٧	٩٠٨	٠/٠٧	١٠٣٩	٠/٠٧
ايلام	٦٣	٠/٠٠٧	٦٨	٠/٠١	٧٩	٠/٠١	٩٣	٠/٠١
بوشهر	٧٥	٠/٠٠٩	١٠٩	٠/٠١	١٣٤	٠/٠١	١٥٧	٠/٠١
طهران	١٤٩٣	٠/١٧	٢٠١٩	٠/١٨	٢٥٨٠	٠/٢٠	٢٨٧٤	٠/٢٠
جهار محال وبختياري	١٢	٠/٠٠١	١٢٠	٠/٠١	١٦٠	٠/٠١	١٨٥	٠/٠١
خراسان	٩٧٤	٠/١١	١٢٤٩	٠/١١	١٤٥١	٠/١١	١٥٤٥	٠/١٠
خوزستان	٦٤٥	٠/٠٥	٤٧٣	٠/٠٤	٥٧٦	٠/٠٤	٧٣٠	٠/٠٥
زنجان	٢٩٥	٠/٠٣	٣٥٢	٠/٠٣	٤٢٢	٠/٠٣	٢٥٠	٠/٠٢
سمنان	٧٤	٠/٠٠٨	٩٨	٠/٠١	١١٣	٠/٠١	١٣١	٠/٠١
سيستان وبلوجستان	١٦٧	٠/٠٢	٢١٥	٠/٠٢	٢٨١	٠/٠٢	٣١٥	٠/٠٢
فارس	٥١٣	٠/٠٦	٦٦٥	٠/٠٦	٧٧١	٠/٠٦	٨٩١	٠/٠٦
قم	-	-	-	-	-	-	١٩٥	٠/٠١
كردستان	٢١٣	٠/٠٢	٢٢٩	٠/٠٢	٢٥٤	٠/٠٢	٣٢٧	٠/٠٢
كرمان	٢٩٨	٠/٠٣	٣٥٢	٠/٠٣	٤٠٨	٠/٠٣	٤٥٤	٠/٠٣
كرمانشاه	٢٥٠	٠/٠٣	٢٨١	٠/٠٢	٣٣٣	٠/٠٣	٣٨٩	٠/٠٣
كهكيلوية وبوير أحمد	٤٧	٠/٠٠٥	٧٦	٠/٠١	٩٠	٠/٠١	٩٨	٠/٠١
جيلان	٣١٥	٠/٠٤	٦١٩	٠/٠٦	٦١٣	٠/٠٥	٦٣٢	٠/٠٤
لرستان	٢١٤	٠/٠٢	٢٥١	٠/٠٢	٢٨٢	٠/٠٢	٣٠٨	٠/٠٢
مازندران	٥٣٢	٠/٠٦	٧٩٨	٠/٠٧	٩٤٢	٠/٠٧	٩٩٤	٠/٠٧
المحافظة المركزية	٢٩٣	٠/٠٣	٢٣٩	٠/٠٢	٢٨٧	٠/٠٢	٣١٣	٠/٠٢
هرمزكان	١١٤	٠/٠١	١٣٨	٠/٠١	١٨٦	٠/٠١	٢٠٩	٠/٠١
همدان	٢٩٩	٠/٠٣	٣٣٨	٠/٠٣	٣٩٢	٠/٠٣	٤٠٧	٠/٠٣
يزد ٢	١٢٠	٠/٠١	١٤٩	٠/٠١	١٩٧	٠/٠٢	٢١٤	٠/٠١
كل البلاد	٨٧٩٩	١	١١٠٠٢	١	١٣٠٩٧	١	١٤٥٧١	١

ـ المصدر: السنوات الإحصائية.

*للاستفادة من هذا الجدول لا بد من الأخذ في الاعتبار التغيير الطارئ على حدود المحافظات.

على مدى السنوات ١٩٨٦ـ١٩٩٦ تم إيجاد ما مجموعه ٣٥٦٩ ألف فرصة عمل ٤٤ في المئة منها بمحافظة طهران، في وقت لا يؤلف عدد سكان طهران سوى أقل من ٢٤ في المئة من سكان البلاد . إن مثل هذه الأمور تقود إلى بروز ظواهر، كالهجرة التي تقود بحد ذاتها إلى بروز ظواهر أخرى . كما أن انعدام التوازن الإقليمي والتباين في قدرات العمل وباقي

الإمكانات الإجتماعية والثقافية والاقتصادية قادا خلال العقد ١٩٨٦-١٩٩٦ إلى أن يصل إجمالي عدد المهاجرين في البلاد إلى ٨٧١٩ ألف نسمة، في حين بلغ عددهم ٥٨٢١ ألف نسمة في العقد ١٩٧٦-١٩٨٦ . بعبارة أخرى، إن ما يناهز الـ ١٥ في المئة من سكان البلاد عام ١٩٩٦ نحو ١٢ في المئة عام ١٩٨٦ كانوا يعيشون في مناطق غير مناطق ولادتهم . ثم إن نسبة كبيرة من المهاجرين هم دون العشرين عاماً ممن هاجروا بحثاً عن عمل أو إمكانات معيشية أفضل. ويعرض الجدول الرقم (١١) التوزيع االعمري والجنسي للمهاجرين في البلاد خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٩٦ .

الجدول الرقم (١١): توزيع المهام وفقاً للعمر والجنس

العمر	١٩٧٦			١٩٨٦			١٩٩١			١٩٩٦		
	ذكور وإناث	ذكور	إناث	ذكور وإناث	ذكور	إناث	ذكور وإناث	ذكور	إناث	ذكور وإناث	ذكور	إناث
الإجمال	١٧٠٦	١٠٥١	٦٥٥	٥٨٣١	٢٩٣٨		٣٧٠١	١٩٤٨		٨٧١٩	٤٨٠٩	
				٢٨٨٢			١٧٥٣			٣٩١٠		
٤.٠	-	-	-	١٢٠٣	٦١٧		٥٣٦	٢٧٣	٢٦٤	٤١٧	٢١٥	٢٠٢
				٥٨٦								
٩.٥	٢١١	١٠٩	١٠٢				٦٠٩	٣١٢	٢٩٧	١١١١	٥٦٧	
١٤.١٠	٤٤٥	٢٦٤	١٨١	١٤٨٥	٧٤٤		٤٣٦	٢٣٤	٢٠٢	٥٤٣		
				٧١٤						١٢٤٣	٦٥٣	
١٩.١٥										٥٩٠		
							٣٨٤	١٩٨	١٨٦	١٠٩٥	٦١٨	
										٤٧٧		
٢٤.٢٠	٦١٣	٤٠٤	٢٠٨	١٥٣٥	٦٩١		٤٦١	٢١٧	٢٤٤	١٣٢١	٧٨٠	
				٨٤٣						٥٤١		
٢٩.٢٥							٣٩١	٢٠٧	١٨٣	١١٤٢	٦٣٢	
										٥١٠		
٣٤.٣٠	٣٢٤	١٤٦	٧٨	٧٧٤	٤٢١		٢٨٩	١٦٣	١٢٧	٧٩٧	٤٤٣	
				٣٥٣						٣٥٤		
٣٩.٣٥							١٩٤	١١٤	٨٠	٥٦٤	٣١٩	
										٢٤٥		
٤٤.٤٠	١١٤	٧٤	٣٩	٣٥٧	١٩٨		١١٢	٦٦	٤٦	٣٥٤	٢٠٦	
				١٥٩						١٤٨		
٤٩.٤٥							٧١	٤١	٣٠	٢٠٣	١١٦	
										٨٧		
٥٤.٥٠	٥٦	٣٣	٣٤	٢٦٤	١٤٦		٦١	٣٥	٢٦	١٢٦	٧١	٥٥
				١١٩		٣						
٥٩.٥٥							٤٨	٢٨	٢٠	٩٨	٥٥	
										٤٢		
٦٤.٦٠	١٠.١٢.١٥	٧	٨	٢٢٣	١١٨		٤٣	٢٤	١٩	٨٩	٥٠	
				١٠٦						٣٩		
٦٥ فما فوق	٢٨	١٣	١٤				٦١	٣٤	٢٧	١٥٤	٨٠	
										٧٤		
غير معلوم	-	-		٦	٤		٤	٣	١	٥	٤	
										٠/٩		

نسبة النساء العاملات

يعرض الجدول رقم (١٢) حصة المرأة في الأعمال الموجودة في البلاد خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٩٦ وفقاً للمناطق المدنية والقروية .. يمكن دراسة دور المرأة في العمل من عدد من الزوايا. فالتطور الحاصل في نسبة النساء العاملات سيقود إلى تغيير حجم المشاركة النسوية في اقتصاد البلاد وبنيتها الاقتصادية، وكذلك العائلية واستقلالية المرأة وغيرها من الأمور . على أن من المهم الإلتفات إلى أن زيادة نسبة النساء العاملات سيقود إلى تزايد العرض بالنسبة لليد العاملة، وبالتالي إلى اتساع نطاق البطالة في حال عدم توافر العدد الكافي من فرص العمل . وفي الحقيقة، فإن اتساع دور المرأة يمثل القوة الخفية المحركة لعرض القوى العاملة في البلاد، وفي حال عدم الإهتمام بهذا الأمر، فإن الخطط الاقتصادية ستفتقر إلى الدقة الكافية .

الجدول الرقم (١٢)

	كل البلاد			المديني			القروي		
	إجمالي العمالة	النسبة	العاملات	إجمالي العمالة	النسبة	العاملات	إجمالي العمالة	النسبة	العاملات
١٩٦٦	٦٨٠٨	٩١٠	٠/١٣	٢٦١٠	٧٩٪	٢٠٧	٤٢٤٨	٦٠٣	٠/١٤
١٩٧٦	٨٧٩٩	١٢١٢	٠/١٤	٤١١٣	٤٦٠	١١٪	٤٦٨٧	٧٥٢	٠/١٦
١٩٨٦	١١٠٠٢	/٠٨٩	٩٧٦٥	٥٩٥٣	٥٢٥	٠٨٨٪	٤٩٨٧	٤٤٦	٠/٠٨٩
١٩٩١	١٣٠٩٧	/٠٩٤	١٢٣١	٧٦٠٩	٧٥٢	٠/٠٩٩	٥٤٠٥	٤٧٤	٠/٠٨٨
١٩٩٦	١٤٥٧١	١٧٦٥	٠/١٢	٨٧٩٩	٩٩١	٠١/١١	٥٧١١	٧٦٥	٠/١٣

ـ المصدر: التعداد السكاني العام والسكن في إيران ـ مركز الإحصاء

عبر تتبع الأرقام المدرجة في الجدول الرقم (١٢) يتضح أن نسبة النساء العاملات قد ازدادت في العقد ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦، فيما انخفضت في العقد ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦، ثم أخذت بعد ذلك في التزايد مرة أخرى، بل شهدت نسبة العاملات تزايداً كبيراً بعد عام ١٩٩١ . ففي الوقت الذي بلغت نسبة نمو عدد النسوة العاملات بنسبة ٤,٨ في المئة سنوياً خلال العقد ١٩٨٦ ـ ١٩٩١، بلغت هذه النسبة ٧,٥ في المئة سنوياً في الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٦، في حين بلغ النمو السنوي لإجمالي العاملين في البلاد ضمن الفترتين المذكورتين ٣,٥ و٢,٢ في المئة على التوالي . ونظراً للعد التصاعدي الحاد للنسوة المتعلمات، فإن نمو النسوة العاملات في السنوات القادمة سيكون أكبر على ما يبدو .

الأرقام المدرجة في الجدول الرقم (١٢) تشير إلى أن نسبة عمل القرويات أكثر منها لدى

المدنيات. وعموماً، فإن عدد العاملات في القرى قد ازداد أيضاً قياساً بالعاملات في المدن. لذا، فإن هناك نوعاً من قوة مقنعة محركة في إطار عرض اليد العاملة النسوية، والتي ستزيد من إجمالي العمالة في البلاد، حتى لو تم خفض النمو السكاني، وذلك بسبب نمو نسبة حضور المرأة في الأعمال ومشاركتها . ولو غفلنا عن أمر هذه القوة الخفية المحركة، فإن التوقعات المتعلقة بالعرض والطلب على اليد العاملة لن تكون دقيقة بالقدر اللازم .

تركيبة الشرائح غير الناشطة

تم في الجدول الرقم (١٣) حساب نسبة ربات البيوت والمتعلمات في الشرائح غير الناشطة على مدى الأعوام ١٩٦٦ـ١٩٩٦. ويمكن تقسيم الشرائح غير الناشطة في البلاد إلى قسمين : شرائح غير ناشطة مؤقتة، وشرائح غير ناشطة على الدوام .. المجموعة الأولى هي في الواقع ناشطة، لكن نشاطها كامن. وهي ستدخل بعد مرحلة زمنية دائرة الأعمال في البلاد. فعدد من الطلبة يعدون مثلاً من الشرائح غير الناشطة مؤقتاً، لكنهم سينضمون إلى صفوف الشرائح الناشطة بعد تخرجهم . كما أن ربات البيوت مثلاً يصنفن عادة ضمن الشرائح غير الناشطة، وإن كانت نسبة ضئيلة منهن قد تفكر بعد فترة من الزمن في القيام بنشاط اقتصادي .

الجدول الرقم (١٣): نسبة الدارسين وربات البيوت في الشرائح غير المنتجة (ألف نسمة)

	الذكور والإناث					الذكور					الإناث				
	الشريحة غير المنتجة	الدارس		رتبة البيت		الشريحة غير المنتجة	الدارس		حبيس الدار		الشريحة غير المنتجة	الدارسة		حبيس الدار	
		التعداد	النسبة	التعداد	النسبة		التعداد	النسبة	التعداد	النسبة		التعداد	النسبة	التعداد	النسبة
١٩٦٦	٩١٥٨	١٩٤١	٠/٢١	٦٠١٧	٠/٦٦	١٩٨٦	١٣٣١ ٠/٦٧		- -	- -	٧١٧٢	٦١٠ ٠/٠٩		٦٠١٧	٠/٨٤
١٩٧٦	١٢٢٠٦	٤٤٤٣	٠/٣٤	٧٧٠٧	٠/٥٨	٢٤٤٩	٣٧٧٨ ٠/٨١		١٥٩ ٠/٠٣		٩٧٥٧	١٦٦٤ ٠/١٧		٧٧٠٧	٠/٧٩
١٩٨٦	٢٠٠٥٤	٦٥٣١	٠/٣٣	١١١٧٠	٠/٥٦	٥٣٢٩	٣٨٧١ ٠/٧٣		٢١٦ ٠/٠٢		١٢٧٢٥	٢٦٥٩ ٠/١٨		١١,١١	٠/٧٥
١٩٩١	٢٣٩١٨	٩٤٩٠	٠/٤٠	١٢٠٩٥	٠/٥١	٦٨٩٠	٥٣٨٨ ٠/٧٨		١٢٠ ٠/٠١		١٧٠٢٨	٤٨٠٢ ٠/٢٤		١١٨٧٩	٠/٧٠
١٩٩٦	١٨٨٢١	١٢٦٣٣	٠/٤٤	١٣١٩٣	٠/٤٦	٨٦٩٨	٦٦٧٨ ٠/٧٧				٢٠١٢٤	٥٩٠٠ ٠/٣٠		١٢٠٧٣	٠/٦٥

ـ المصدر: المجموعة الزمنية للإحصاءات الاقتصادية ـ الاجتماعية حتى سنة ١٩٩٦ .

من هنا تتضح أهمية دراسة تركيبة الدارسين وربات البيوت في الشرائح غير الناشطة في البلاد . إن الأرقام المذكورة في الجدول الرقم (١٣) تشير إلى أن نسبة الدارسين ضمن الشرائح غير الناشطة ارتفعت بشكل كبير . فمن بين ٢٨٨٢١ ألفاً يشكلون الشرائح غير

الناشطة عام ١٩٩٦ هناك ١٢٦٣٣ ألفاً منهم من الدارسين، أي ٤٤ في المئة منهم، وينضم عدد كبير من هؤلاء بعد تخرجهم إلى طابور القوى العاملة الباحثة عن العمل . وفي عام ١٩٨٦ بلغت هذه النسبة ٣٣ في المئة . أما نمو الشرائح الدارسة غير الناشطة، فقد بلغت ٩٣ في المئة خلال الفترة ١٩٨٦ـ١٩٩٦، في حين بلغت الشرائح غير الناشطة في البلاد عموماً ٤٢ في المئة .

إن دراسة هذا المؤشر في الشرائح النسوية غير الناشطة يكشف عن أبعاد أخرى من هذه الحقيقة . أما نسبة الدارسات في الشرائح النسوية غير الناشطة، فقد ارتفعت من ٩ في المئة إلى ٣٠ في المئة خلال الفترة ١٩٦٦ـ١٩٩٦ . وبلغ نمو الدارسات ١٢٤ خلال الفترة من ١٩٨٦ـ١٩٩٦، أي بزيادة ٨,٤ في المئة سنوياً. وفي مقابل تزايد نسبة الدارسين في الشرائح غير الناشطة، إنخفضت نسبة ربات البيوت غير الناشطات. فنسبة ربات البيوت، على سبيل المثال، والتي بلغت ٧٥ في المئة عام ١٩٨٦، إنخفضت إلى ٦٥ في المئة عام ١٩٩٦، فيما تدنت نسبة ربات البيوت في الشرائح غير الناشطة في كل البلاد خلال الفترة المذكورة من ٥٦ إلى ٤٦ في المئة .

استنتاجات

لا بد من أخذ التطورات الطارئة على صعيد العمل في الحسبان لإجراء البرمجة ووضع خطة العمل. وتظهر دراسة التطورات الحاصلة على صعيد العمل في إيران خلال العقود الثلاثة الأخيرة تغيراً في طبيعة سوق اليد العاملة في البلاد .

ـ يعد معدل النشاط العام في إيران منخفضاً .. فقد انخفض هذا المؤشر أساساً بعد الثورة، وأثر سلباً في اقتصاد البلاد. وترك انخفاض هذا المؤشر بصماته على عبء التكفل ومعدل الإدخار وقدرة الإستثمارات في البلاد . إن تدني حاصل العمل مع تدني حاصل النشاط هما إثنان من المؤشرات المهمة التي شهدت عداً تنازلياً أكبر بعد الثورة قياساً بما قبلها.

ـ إن متابعة نسبة العمالة في القطاعات تعكس ضعف قدرة القطاع الزراعي على خلق فرص العمل . ورغم كل الإهتمام الذي حظي به القطاع الزراعي على مدى العقدين الأخيرين، فإن زيادة عدد العاملين في هذا القطاع كانت قليلة، في وقت يرى بعضهم أن قطاع الزراعة يواجه فائضاً في اليد العاملة، وأنه يجب التخطيط على الأمد البعيد من أجل رفع مستوى القدرة على خلق فرص العمل في قطاعي الصناعة والخدمات، وخفض نسبة العاملين في القطاع الزراعي.

ـ كان للحكومة على مدى العقدين الأخيرين دور أساسي في خلق فرص العمل، وعليها في المستقبل أن تعمد بمختلف الأساليب إلى زيادة حصة خلق فرص العمل في القطاعات غير

الحكومية .

- يمثل أصحاب التخصص العاملون نسبة متدنية من إجمالي عدد العاملين .. رغم أن هذه النسبة تنامت خلال السنوات الأخيرة، لكن يفترض أن تكون على نحو أفضل، فضلاً عن أن توزيع أصحاب التخصص العاملين ليس جيداً أيضاً . كما أن نسبة العمالة المتخصصة في القطاعات الإنتاجية، كالصناعة والزراعة، هي الأخرى قليلة . ويجب على القطاعات الإنتاجية، ومن خلال التخطيط السليم، رفع القدرة على استقطاب الكوادر المتخصصة .

- إنخفض رأس المال اللازم المخصص لكل عمل في إيران خلال العقود الأخيرة، فيما كانت تطبيقات القطاع الصناعي أقل مقارنة بالاقتصاد العام للبلاد . وخلافاً لما هو معروف، فإن تطبيقات القطاع الزراعي فاقت المعدل العام للبلاد .

- فرص العمل التي أوجدت كانت في المدن غالباً، الأمر الذي حفز على الهجرة من القرى باتجاه المدن .. إن التوزيع غير المناسب لفرص العمل في أنحاء البلاد والتباين القائم في معدل البطالة على صعيد المحافظات هما من المواضيع التي تتسبب في حال عدم الإهتمام بها بتدهور الاقتصاد الإيراني وجعله يواجه مشاكل عدة .

- إن تدني حصة المرأة في ميادين العمل بالبلاد، ورفع هذه الحصة في السنوات الأخيرة، وكذلك التغيرات الحاصلة في الأوساط غير الناشطة، تعكس وجود نوع من القوة الخفية المحركة في مجال عرض القوة العاملة في إيران، والتي ستجعل سوق العمالة الإيرانية تواجه على مدى السنوات القادمة تطورات وتحولات لم تألفها من قبل . إن زيادة نسبة الشرائح غير الناشطة المؤقتة (الدارسين) في شرائح البلاد غير الناشطة وزيادة نسبة النساء المتعلمات وغيرها من الظواهر المماثلة تدل على أنه لن يكون هناك مستقبل لسوق اليد العاملة في إيران كما هي الحال في السابق . إن عدم الإهتمام بالتطورات الداخلية للمتغيرات الأساسية في سوق اليد العاملة الإيرانية يمكن أن تقود إلى الفشل كل برنامج ومخطط في هذا المجال .

- يعتبر تدني الإنتاجية في البلاد أيضاً من بين المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الإيراني... إن زيادة الإنتاجية يمكن التعبير عنه بأنه ترشيد الإستهلاك ورفع مستوى الرفاه وقدرة المجتمع على الإنتاج. وقد سجلت الإنتاجية في إيران خلال الأعوام ١٩٧٦-١٩٨٦ نمواً سلبياً. ورغم أنها سجلت لاحقاً نمواً إيجابياً، لكنه كان متدنياً جداً . من هنا لابد أن يمثل نمو الإنتاجية أحد المتغيرات الأساسية في كل خطة، سواءً كانت على نطاق واسع وأمد بعيد أم على نطاق ضيق .

- في ظل المواضيع التي أثيرت، فإن فرص العمل ستكون من أهم قضايا الاقتصاد الإيراني مستقبلاً... إن التطور الذي تطرقنا إليه في شأن متغيرات سوق اليد العاملة والتطور

في جدول إعمار المجتمع والتطورات التكنولوجية في العالم وتغير حالة التعلم في السكان وما شابه ذلك من المتغيرات؛ كلها تدل على أن العاملين والشرائح الناشطة في البلاد تمر بمرحلة تحول أساسي. على أن فرص العمل نفسها التي يجب خلقها ورأس المال الذي تستهلكه كلها تطوي مرحلة تغييرات أساسية . نأمل من خلال معرفة التطور الحاصل في المتغيرات على مر الزمن أن نتعرف على طبيعة تجدد عوامل التغيير المؤثرة، وإلا فلن تكون لنا خطة وبرنامج للمستقبل كما كان حالنا في الماضي.

الجدول الرقم (١٤): إجمالي عبء التكفل، والحقيقي خلال سنوات ١٩٦٦ـ١٩٩٦

إجمال التكفل في البلاد		سنوات التعدد السكاني					التغيرات			
		١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٨	١٩٩٦	١٩٦٦-٧٦	١٩٧٦-٨٦	١٩٨٦-٩١	١٩٩١-٩٦
	إجمال التكفل	٠/٩٩	٠/٩٢	٠/٩٤	٠/٩	٠/٧٨	٠،٠٧-	٠/٠٢	٠/٠٣-	٠/٠٣-
	٢/٦	٢/٨	٢/٤٨	٣/٢٥	٣/١٢	٠/٢	٠/٦٨	٠/٦٣-	٠/١٢-	
المناطق المدنية	إجمال التكفل	٠/٧	٠/٧٩	٠/٨٤	٠/٨٢	٠/٧١	٠/٩٠	٠/٠٥	٠/٠١	٠/١٢
	الرقم الحقيقي للتكفل	٢/٠٥	٢/٨٥	٣/٥	٦/٣	٥/٨٢	٠/١	٠/٦٥	٢/٨-	٠/٤٨-
المناطق القروية	إجمال التكفل	١/٠٧	١/٠٦	١/٠٧	٠/٨٩	٠/٩	٠/١-	٠/٦	٠/١٨	٠/٠١+
	الرقم الحقيقي للتكفل	٢/٨٥	٢/٨	٣/٤٥	٩/٢	٩/٥	٠/٠٥	٠/٦٥	٥/٨٥-	٠/٢

ـ المصدر: تم حسابها وفقاً لأرقام التعداد السكاني العام.

* إجمالي عبء التكفل = (السكان ممن تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً فما فوق) + (السكان ٠ ـ ١٤ عاماً).

السكان ١٥ـ٦٤ عاماً

** الرقم الحقيقي لعبء التكفل = عدد العاملين – كل السكان

عدد العاملين

المصادر:

(١) مؤشر النشاط العام يستنتج من تقسيم الشريحة النشطة بالنسبة الى عدد السكان.

(٢) إن التطورات المتمخضة منه في العقود الاخيرة جاءت حسب الجدول الرقم (١٤).

(٣) *year book of Labor Statistics*, 1993.

(٤) الخدمات تحتوي على الخدمات الاجتماعية (التربية، الصحة و...). اما الخدمات العامه فتحتوي على (الدفاع والخدمات العامة)، والنشاط المصرفي (البنك والتأمين)، و ايضا خدمات النقل والاتصالات ونشاط البيع بالجملة و المفرد و المطاعم. و من المعروف ان البنى التحتية و الاجتماعية لها دور مفصلي في التنمية.

(٥) «الكوادر المتخصصة» تسري على الذين يحملون شهادات الثانوية فصاعداً.

(٦) Unesco Statistical *Year book*, 1993, pp. 5-90.

(٧) - حسن طائي، **ميزانية الكوادر الانسانية المتخصصة في الخطة التنموية الثانية**، وزارة الثقافة و التعليم العالي.

علي خزاعي*

فرص العمل الريفي وسبل تنميتها في الجمهورية الإسلامية في إيران

يعاني كثير من البلدان النامية حالياً من البطالة وتعاظم ظاهرة الهجرة الريفية الى المدن والإفادة المتدنية من الزراعة، باعتبارها ثلاثة عناصر أساسية تؤدي الى تدني مستوى الأداء في العمل. لكن البطالة تعتبر أهم هذه الظواهر لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تزيد مساحة شمولها عن المجموعات المرتبطة مباشرة بالبطالة المكشوفة. وقد تفاقمت هذه المشاكل منذ السبعينات عندما اتجه معظم البلدان النامية نحو زيادة الاستثمار في الحقول الإنتاجية الى أقصى حد، والتأكيد فقط على زيادة الإنتاج وزيادة تنمية الإنتاج العام لأن تنفيذ هذه السياسات يستدعي عموماً إنفاق رؤوس الأموال. ولم تول هذه السياسات اهتماماً بالتنامي السكاني. وقد أدى تنامي البطالة الى حصول هوة لناحية الدخل، والى زيادة المشاكل الاجتماعية والهجرة وفرص العمل الزائفة.

مفهوم البطالة وأنواعها

البطالة في ابسط مفاهيمها ناجمة عن النموالبطيء نسبياً في الطلب على الأيدي العاملة في الحقل الصناعي الحديث والحقل الزراعي التقليدي، والنموالسريع في عرض الأيدي العاملة الناتجة عن النموالديموغرافي، والنسبة العالية للهجرة من الأرياف الى المدن. وعموماً يمكن تقسيم البطالة الى ثلاثة أنواع: طبيعية وسافرة ومقنعة. وتنقسم البطالة الطبيعية إلى قسمين: ضمني، بمعنى أن كل عاطل عن العمل يحتاج الى بعض الوقت ليحصل على عمل جديد. ويطلق على هذا النوع من البطالة اسم البطالة الطبيعية. لكن البطالة الهيكلية تتولد من حصول تغير في تركيبة الطلب العام والنتيجة المتمخضة عنها في السوق لأن العاطلين عن العمل لا يمكنهم العثور على فرص العمل بسبب عدم توافر المهارات اللازمة لديهم، وبالتالي يجب أن يصرف

* باحث إيراني.

هؤلاء بعض الوقت لتعليمهم وإعدادهم للعمل في الأعمال الشاغرة المعدة لهم[١].

تنقسم البطالة السافرة أوالهيكلية الى قسمين: موسمية ودورية. فالبطالة الموسمية تبرز إثر الانخفاض المنتظم والمتوقع للفاعليات الاقتصادية. لكن البطالة الدورية تأتي إثر الانخفاض غير المنتظم وغير المتوقع للفاعليات الاقتصادية[٢]. فعندما تشتد البطالة، من المحتمل أن تدفع هذه الحال العمال العاطلين عن العمل للبحث عن العمل. ولكن إضافة الى البطالة، هناك قلة الأداء في العمل، والتي لها قسمان، الأول مقنع والآخر علني. ففي حال قلة الأداء العلنية، يعمل العمال اقل مما يرغبون، ويبحثون تالياً عن ساعات اكثر للعمل. ولوكانت الفرصة متاحة امامهم لكانوا سيبحثون عن ساعات أطول في العمل[٣].

نظراً إلى التعاريف التي أشرنا إليها، تتواجد في الريف أنواع من البطالة ومن قلة الأداء في العمل. لكن الأهم من ذلك هي قلة الأداء الخفية، لأن كثيراً من أبناء الريف يعمل في المزارع بكامل وقته. لكن الخدمات التي يسديها هؤلاء تحتاج الى وقت اقل بكثير من الوقت الذي يمضونه هناك[٤].

على أن الزيادة السكانية في الريف والتطور التقني وإحلال رؤوس الأموال محل الأيدي العاملة وعدم وجود فرص عمل كافية في المجالات المختلفة، أدت الى تصعيد «قلة الأداء» في العمل، ومهدت السبيل أمام ا لهجرة من الريف. بعبارة أخرى، إن زيادة الأيدي العاملة في أية وحدة إنتاجية تؤدي الى زيادة« قلة الأداء»، وإلى تراجع مردود أي عنصر من الأيدي العاملة في تلك الوحدة الإنتاجية، ما يدفع بعض العاملين الى التفكير في تغيير أعما لهم. وفي مثل هذه الحالة، وإذا كانت إمكانية تغيير العمل في الريف متوافرة، يتم الانتقال من عمل الى آخر، وإلا تظهر الهجرة للبحث عن العمل. وعليه، ورغم انخفاض نسبة البطالة في الريف، تتواصل ا لهجرة الى المدن، لأن معظم هؤلاء المهاجرين يتوجهون الى المدن قبل أن تصيبهم البطالة.

الأنماط الاقتصادية للبطالة

رغم وجود أسباب عدة للبطالة في البلدان الصناعية والبلدان النامية، كالطلب المتدني على الأيدي العاملة، وعدم تكافؤ فرص العمل، وقدرات الأفراد، ووجود المؤسسات غير المناسبة، والاضطراب في السوق، فإن ثمة فارقاً أساسياً بين أسباب البطالة في هاتين المجموعتين من البلدان، لأن البلدان النامية تواجه مجموعة كبيرة من العوامل الأخرى في هذا الجانب، كالنقص في المهارات والعلوم، وفقدان الأرض والوسائل وغياب المؤسسات الضرورية الأخرى وغياب المساواة في ملكية الأرض وغياب العدالة في علاقات التبادل، والتي تؤدي الى عدم الإفادة بما فيه الكفاية من الأيدي العاملة، أو الى العمل الناقص وموارد متدنية. وقد أدت هذه العوامل الى اختلاف أنماط البطالة في البلدان النامية عن البلدان الصناعية. وتنقسم هذه الأنماط الى قسمين: تقليدي وتجريبي[٥].

أبعاد العمل في الريف

السكان والعمل

يعكس الجدول الرقم (١) إحصاء السكان في المدن والأرياف في العقود الأربعة الماضية. وبحسب هذا الجدول ارتفع عدد سكان إيران من ١٨,٩ مليون نسمة عام ١٩٥٦ الى ٣٣,٧ مليون نسمة عام ١٩٧٦، والى ٦٠ مليون نسمة عام ١٩٩٦ . بعبارة أخرى، ازدادت النسبة السكانية في البلاد ١,٨ ضعفاً في كل ٢٠ عاماً. على أن وتيرة النموالسكاني في الريف كانت أقل من ذلك. إذ ارتفع عدد السكان في الريف من ١٣ مليون نسمة عام ١٩٥٦ الى ١٧,٨ مليوناً عام ١٩٧٦ وإلى ٢٣ مليوناً عام ١٩٩٦ . وبذلك ازداد عدد السكان في الريف في العشرين عاماً الأولى ١,٤ ضعفاً، وفي العشرين عاماً الثانية ١,٣ ضعفاً مما كان عليه. ويعود أحد أسباب قلة الزيادة السكانية في الريف قياساً بالمدن الى هجرة الريفيين الى المدن. وكانت نسبة السكان في الريف من مجموع السكان في البلد ٦٩ في المئة عام ١٩٥٦، ثم انخفضت عام ١٩٧٦ الى ٥٣ في المئة، ثم إلى ٣٨ في المئة من مجموع سكان البلد عام ١٩٩٦، الأمر الذي يعني أن هذه النسبة تدنت ١٦ في المئة في العشرين عاماً الاولى، وتدنت في العشرين عاما الثانية بنسبة ١٥ في المئة. وقد ادى ذلك الى تسجيل زيادة اقل في سكان الريف قياساً بالزيادة المسجلة في المدن.

إن وتيرة انخفاض نسبة السكان في الريف نسبة إلى السكان مجموع السكان في البلاد عبر العقود الأربعة الماضية تشير الى زيادة الهجرة من الريف الى المدن. ولإثبات هذا الموضوع بشكل افضل، يمكن الإفادة من الإحصاءات المتوافرة عن عدد العاملين في الأرياف والمدن، ونسبة العاملين في الأرياف الى العاملين في المدن في الجدول الرقم (١). بحسب هذا الجدول، فقد ازداد عدد العاملين في الريف في العقود الأربعة الماضية من أربعة ملايين و١٠٠ ألف نسمة عام ١٩٥٦ الى أربعة ملايين و٦٨٧ ألف نسمة عام ١٩٩٦، الأمر الذي يظهر تسجيل زيادة ٥٨٧ ألف نسمة خلال ٢٠ عاماً (١٩٥٦-١٩٧٦). وقد ارتفع عدد العاملين في الريف في العشرين عاماً الثانية، أي في الفترة (١٩٧٦-١٩٩٦) من ٤ ملايين و٦٨٧ ألف عامل الى ٥ ملايين و٧١١ ألفا، ما يشير إلى توفير مليون و٢٤ ألف فرصة عمل جديدة في الأرياف. لكن تنمية فرص العمل في المدن شهدت وتيرة أسرع، لأن هذه الفرص قد ازدادت من مليون و٨٨ الفاً عام ١٩٥٦ الى ٤ ملايين و١١٢ ألف فرصة عمل عام ١٩٧٦، أي بتسجيل زيادة بنسبة ٢,٣ خلال العشرين عاماً الأولى، ثم ارتفعت في العشرين عاماً الثانية، أي في الفترة ما بين ١٩٧٦-١٩٩٦، الى ٨ ملايين و٦٦١ ألف فرصة عمل، أي بتحقيق زيادة بنسبة ٢,١ ضعف ما كانت عليه في العقدين الماضين. بعبارة أخرى تضاعف عدد العاملين في المدن

خلال العقود الأربعة الأخيرة ٤,٨ مرات. وتضاعف عدد العاملين في الريف ١,٤ مرات، وانخفضت نسبة العاملين في الريف الى العاملين في المدن من ٢٢,٧ في المئة عام ١٩٥٦ الى ١٧,٢ في المئة عام ١٩٦٦، وإلى ١١,٤ في المئة عام ١٩٧٦ . وفي العقدين التاليين انخفضت النسبة من ١١,٤ في المئة الى٨,٣ في المئة عام ١٩٨٦ . وانخفضت هذه النسبة بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦ الى ٧ في المئة، ثم ٦,٦ في المئة. وعليه انخفضت نسبة العاملين في الريف الى المدن خلال العقود الأربعة المذكورة بنسبة ١٦,١ في المئة.

الجدول (١)احصاء السكان والعاملين في الريف في العقود الاربعة الاخيرة (بالآلاف)

	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦
سكان البلاد	١٨٩٥٥	٢٥٧٨٩	٧٣٧٠٩	٤٩٤٤٥	٥٥٨٣٧	٦٠٠٥٥
سكان الريف	١٣٠٠١	١٥٩٩٤٠	١٧٨٥٤	٢٢٣٤٩	٢٣٦٣٧	٢٣٠٢٦
نسبة سكان الريف من سكان البلاد	٦٩	٦٢	٥٣	٤٥	٤٢	٣٨
عدد العاملين في الريف	٤١٠٠	٤٥٠٥	٤٦٨٧	٤٩٨٨	٥٤٠٥	٥٧١١
عدد العاملين في المدن	١٨٠٨	٢٦١١	٤١١٢	٦٠١٤	٧٦٩٢	٨٦٦١
نسبة العاملين في الريف من العاملين في المدن	٢٢٧	١٧٢	١١٤	٨٣	٧٠	٦٦
نسبة عدد الناشطين في الريف من سكان الريف		٣٢	٣٠	٢٦	٢٦	٢٧

تطورات العمل في الريف

يعكس الجدول الرقم (٢) إحصاءات العاملين في الريف بشكل مجزأ في الحقول الزراعية والصناعية والتعدين والخدمات. ويعكس هذا الجدول زيادة ١,٦ مليون فرد على العاملين في الريف في العقود الأربعة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٩٦ . لكن القطاع الزراعي كان يختلف في وضعه. إذ انخفض عدد العاملين في هذا القطاع من ٣,١ مليون نسمة عام ١٩٥٦ الى ٢,٧٦ مليون نسمة عام ١٩٧٦، وإلى ٢,٦٨ مليون نسمة عام ١٩٩٦، ما يشير إلى تراجع عدد العاملين في القطاع الزراعي في العقدين الأولين (٤٠٠ ألف فرد) وفي العقدين التاليين (نحو ٨٠ ألف فرد) إضافة الى الانخفاض السابق.

وفي الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦ ازداد عدد العاملين في القطاع الزراعي ١١٨ ألف فرد. وتعود تلك الزيادة الى زيادة اهتمام الحكومة بالجانب الزراعي في عهد ما بعد الثورة، وخاصة في اعوام الحرب المفروضة والحظر الاقتصادي. ولكن في الفترة الممتدة ما

بين عامي ١٩٨٦-١٩٩٦ انخفض عدد العاملين في هذا الحقل ٣٨ ألفا. ويعود انخفاض عدد العاملين في القطاع الزراعي عموماً الى التطور الحاصل في التقنيات وإحلال المكائن والمعدات الزراعية محل الأيدي العاملة، وزيادة الأيدي العاملة في بعض المراحل والفترات نتيجة اتساع مساحات الأراضي المزروعة وزراعة الأراضي غير المزروعة سابقاً.

على أية حال، أدت هذه التحولات الى انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي من ٧٦ في المئة عام ١٩٥٧ الى ٥٩ في المئة عام ١٩٧٦، وتدنيها الى ٥٠ في المئة عام ١٩٩٦. بعبارة أخرى تدنت نسبة العاملين في الحقل الزراعي في العقدين الأولين ٩ في المئة. ويعود هذا الفارق الى سرعة نقل التكنولوجيا الى الريف خلال العقدين الأولين.

إن التحول الطارئ في عدد العاملين في القطاع الصناعي والتعدين في العقود الأربعة الأخيرة، والذي يشمل الصناعات والتعدين والمياه والكهرباء والغاز والبناء، تمكن دراسته في مرحلتين. ففي مرحلة ما قبل الثورة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٧٦ ارتفعت نسبة العاملين في القطاع الصناعي والتعدين من ١٣ في المئة (٥١٧ ألف فرد) في بداية المرحلة الى ٣١ في المئة (مليون و٤٤٩ ألف فرد) في السنة الأخيرة من هذه الفترة بتسجيل زيادة بلغت ٢,٨ ضعف عدد العاملين. وفي المرحلة ما بين عامي ١٩٧٦-١٩٨٦ انخفض عدد العاملين في هذا القطاع بمقدار ٤٣١ ألف فرد، وبذلك تدنى عدد العاملين في الريف في هذا القطاع بنسبة ١٢ في المئة. ويعود السبب الى عدم وجود مصدر معين لتولي مهمات الصناعات الريفية في الفترة ما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٥ والقيود المتعلقة بالعملة الصعبة، وتوفير المواد الأولية التي تحتاجها، وتراجع مستوى الجودة في الصناعات التقليدية، كالسجاد أو الصناعات الريفية التي كانت تنتج بضاعات أجود منها وبأسعار أقل في المدن. وكمثال على ذلك تم تصنيع البسط البلاستيكية، كالموكيت، لتحل محل البسط ذات الحياكة اليدوية والملاحف الصوفية (الجاجيم)، والسجاد الصناعي بدل السجاد اليدوي، والكولمن بدل الوعاء الفخاري، والجبن الصناعي بدل الجبن المحلي وغير ذلك.

إلى ذلك ازداد عدد العاملين في القطاع الصناعي والتعدين في الريف بعد الثورة بين عامي ١٩٨٦-١٩٩٦. إذ ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع من مليون فرد عام ١٩٨٦ الى ١,٥ مليون فرد عام ١٩٩٦. وقد ارتفعت النسبة من ٢٠ في المئة الى ٢٧ في المئة بتسجيل زيادة بلغت نسبتها ٧ في المئة. أما في ما يتعلق بقطاع الخدمات، فقد كانت وتيرة توفير فرص العمل متزايدة. إذ ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع من ٣٨٠ ألف فرد عام ١٩٥٦ الى ٤٥٠ ألف فرد عام ١٩٧٦ بتسجيل زيادة بلغت ٧٠ ألف فرصة عمل. وارتفع عدد هؤلاء العاملين عام ١٩٩٦

الى ٣,١مليون فرد بزيادة بلغت ٨٨٧ ألف فرد. وقد أدت هذه الزيادة الى ارتفاع نسبة العاملين في هذا القطاع من ٩ في المئة عام ١٩٥٦ الى ١٠ في المئة عام ١٩٧٦ والى ٢١ في المئة عام ١٩٨٦، وأخيرا الى ٢٣ في المئة عام ١٩٩٦. وتشير هذه التغييرات الى أن الريفيين اتجهوا للعمل في قطاع الخدمات بعدما فقدوا قطاعاتهم الإنتاجية التي كانت توفر لهم فرص العمل، لأن العقدين الأولين شهدا زيادة بنسبة واحد في المئة فقط في قطاع الخدمات. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٦ شهد هذا القطاع أيضا زيادة بنسبة واحد في المئة. لكن الفترة ما بين عامي ١٩٧٦-١٩٨٦ شهد قطاع الخدمات زيادة في عدد العاملين فيه بنسبة ١١ في المئة، وانخفض عدد العاملين في القطاع الصناعي انخفاضاً يعادل هذه النسبة. وعلية يمكن الاستنتاج بأن كل العاملين في القطاع الصناعي ممن تعطلت أعمالهم في هذا القطاع، إضافة الى أولئك الذين كان بإمكانهم الالتحاق بالقطاع الصناعي في الفترة ما بين عامي ١٩٧٦-١٩٨٦، انخرطوا في العمل في حقل الخدمات.

لدى إجراء دراسة عامة لوتيرة التحولات لتوافر فرص العمل في الريف، يمكن التوصل الى نتيجة مفادها أن القطاع الزراعي شهد انخفاضاً في الأيدي العاملة في العقود الأربعة الماضية من ٧٦ في المئة ليصل الى ٥٠ في المئة، وذلك نتيجة لتزايد استخدام التكنولوجيا في هذا القطاع. وازدادت في المقابل نسبة العاملين في القطاعين الصناعي والتعدين والخدمات بنسبة ١٤ و١٣ في المئة على التوالي. وارتفعت نسبة العاملين في القطاع الصناعي والخدمات في العقود الاربعة الماضية من ١٣ في المئة الى ٢٧ في المئة ومن ٩ في المئة الى ٢٢ في المئة على التوالي. ولوأن وتيرة تحول نسبة العاملين في كل قطاع في العقدين التاليين ١٩٧٦-١٩٩٦ تواصلت كما كانت في العقدين السابقين، لكانت نسبة العاملين في قسم الخدمات، باستثناء القطاع الزراعي، ارتفعت بنسبة ١ في المئة في كل عقد لتصل في عام ١٩٩٦ الى ١٢ في المئة. كما كان ينبغي أن ترتفع نسبة العاملين الريفيين في القطاع الصناعي والتعدين الى ٣٨ في المئة بزيادة بنسبة ١١ في المئة على ما هومدرج في الجدول (٦٣٧ ألف فرد اكثر من عدد المشتغلين عام ١٩٩٦).

إن التحولات في توفير فرص العمل في القطاعات ا الاقتصادية في الريف وإشباع فرص العمل في القطاع الزراعي مقابل الوتيرة المتزايدة لعدد السكان، وكذلك تطوير التكنولوجيا التي تحتاج الى رؤوس الأموال في هذا القطاع، أدت الى فقدان القطاع الزراعي باعتباره أهم قطاع لتوفير فرص العمل في الريف لاستقطاب الأيدي العاملة. وعليه هاجر أبناء الأرياف الذين لم يتمكنوا من الحصول على أجور كافية من العمل الى المدن.

الجدول الرقم (٢)- احصاء الايدي العاملة في القطاعات الاقتصادية في الريف (بالآلاف)

العنوان	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦
العاملون في الريف	٤٠٠٠	٤٥٠٥	٤٦٨٧	٤٩٠٨٨	٥٢٠٥	٥٧١١
نسبة عدد العاملين من عدد النشطاء	٩٨	٨٩	٨٦	٨٧	٨٨	٩١
العاملون في القطاع الزراعي	٣١٠٨	٢١٨٣	٢٧٦١	٢٨٧٩	٢٨٠٥	٢٨٤١
العاملون في الصناعة والتعدين	٥١٧	٨٤١	١٤٤٩	١٠١٨	١٢١٥	١٥٣٣
العاملون في الخدمات	٣٨٠	٤٠٦	٤٥٠	١٠٣٧	١١٦٠	١٣٣٧
الباقي	٩٥	٧٦	٢٦	١١٥	٢٢٥	٧٩
نسبة العاملين	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة العاملين في الزراعة	٧٦	٧١	٥٩	٥٧	٥٢	٥٠
نسبة العاملين في الصناعة والتعدين	١٢	١٩	٣١	٢٠	٢٢	٢٧
نسبة العاملين في الخدمات	٩	٩	١٠	٢١	٢١	٢٢

المصدر:

- مركز الاحصاء، الكتاب السنوي للاحصاء للاعوام المختلفة.
- مركز الاحصاء، احصاء السكان العام والسكن - نتائج تفضيلية عامة سنة ١٩٩٦.

الجدول الرقم (٣) احصاء السكان والهجرة بين عامي ١٩٧٦-١٩٩٦

العنوان	الوحدة	١٩٧٦-٨٦	١٩٨٦-٩٦
سكان البلاد في بداية المرحلة	آلف فرد	٣٣٧٠٩	٤٩٤٤٥
سكان البلاد في نهاية المرحلة	آلف فرد	٤٩٤٤٥	٦٠٠٥٥
الزيادة السكانية المضافة في البلاد	آلف فرد	١٥٧٣٧	١٠٦١٠
سكان الريف في بداية المرحلة	آلف فرد	١٧٨٥٤	٢٢٣٤٩
سكان الريف في نهاية المرحلة	آلف فرد	٢٢٣٤٩	٢٣٠٢٦
الزيادة السكانية في الريف في نهاية المرحلة	آلف فرد	٤٤٩٥	٦٧٧
نسبة الزيادة السكانية في الريف إلى الزيادة السكانية في البلاد	في المئة	٢٩	٦
عدد المهاجرين في البلاد	آلف فرد	٦٤٥١	٨٧١٩
عدد المهاجرين من الريف في المدن	آلف فرد	١٨٠٣	١٨٩٠
نسبة الهجرة الريفية من الهجرة العامة	في المئة	٢٨	٢٢
السكان المضافين في الريف والمهاجرين الريفيين	آلف فرد	٦٢٩٨	٢٥٦٧
نسبة سكان المهاجرين الريفيين من السكان المضافين إلى الريف والمهاجرين الريفيين	في المئة	٢٨	٧٤

المصدر:

- مركز احصاء السكان العام - والسكن - النتائج التفضيلية العامة في البلاد عام ١٩٨٦.
- مركز احصاء السكان العام - والسكن - النتائج التفضيلية العامة في البلاد عام ١٩٩٦.

تحليل حول الأنماط المختلفة للهجرة الريفية الى المدن

أسباب الهجرة

يعد ركود القطاع الزراعي من العوامل المهمة التي تدفع الأيدي العاملة الريفية الى ا لهجرة إلى مدن التي تتوافر فيها المزيد من فرص العمل. على أن العوامل غير المباشرة لهذه ا لهجرة هي في الواقع العوامل نفسها التي أدت الى انخفاض نسبة عمل الأيدي العاملة في الريف. وتشمل هذه العوامل التنمية السكانية وتغير الأسعار والإفادة من التكنولوجيا التي تحتاج الى رأس المال وغير المتناسبة مع الريف لزيادة قابلية الإنتاج.

إن التقدم الحاصل في المجال الطبي وتراجع الأمراض الوبائية وتدني نسبة الوفاة أدت الى تزايد السكان من ناحية، فيما عملت الحكومة على تسعير المحاصيل الزراعية الأساسية، كالقمح والشعير والقطن وغيرها وحالت دون إرتفاع أسعار المحاصيل التي يتم إنتاجها في الريف، ورفعت القيود عن أسعار البضائع والسلع الصناعية ودعمتها من أجل سد الحاجة الداخلية وزيادة التنافس بين المنتجات الصناعية مقابل المحاصيل المستوردة، ما أدى الى ارتفاع أسعارها من ناحية ثانية. على أن انتهاج مثل هذه السياسية غير المناسبة تجاه العمال الريفيين الذين يشترون المنتجات الصناعية لاستخدامها في الإنتاج أوالاستهلاك، أدى إلى تدني مواردهم بشكل متزايد. كما أدى استخدام التكنولوجيا التي تحتاج الى رؤوس الأموال لزيادة القابليات الانتاجية الى تراجع حجم الأيدي العاملة النشطة على الأرض. إذ حلت الحاصدات الآلية محل المنجل، والتراكتورات محل المحراث. كما استخدمت الأجهزة الحديثة لجني القطن وحصد الأعلاف للماشية. إلا أن وجود الأجهزة والمعدات المتطورة في المناطق التي لم تتوافر فيها بعد الأراضي لتوسيع الرقعة الزراعية كان مفيداً لفترة من الزمن. لكن مع تزايد السكان، لم تبقَ أرض لتوسيع الزراعة فيها ولا وجود لمياه إضافية لاستغلالها في الزراعة. كما أدى تنفيذ قانون الإرث الى تصغير المساحات الزراعية وجعلها غير اقتصادية، الأمر الذي زاد من نسبة البطالة المبطنة الموسمية التي كانت تحدث في مواسم البرد وقلة المردود في العمل الزراعي. لذا اتجهت الأيدي العاملة الزراعية نحو العمل في القطاعات غير الزراعية، والتي شملت قطاع الخدمات الصناعية والتعدين. آلا أن هذه القطاعات لم تحظ بتلك الحماية التي تجعلها قادرة على استقطاب قوة العمل العاطلة والمتكاسلة في القطاع الزراعي في الأرياف، وبالتالي كانت فرص العمل محدودة في هذا الجانب.

وقد أدت البطالة وقلة العمل في القطاع الزراعي الى انخفاض موارد الريفيين، فيما كانت الأيدي العاملة في المدن تحظى بموارد عالية نظراً للمردود العالي للصناعة والدعم الحكومي الذي تتمتع به. وقد شكل الانخفاض في الدخل سبباً رئيساً للهجرة الريفية. وهكذا جاء

المهاجرون من المناطق ذات الموارد المنخفضة نسبياً المتمثلة في الأرياف الى المدن. كما ساهمت البطالة والموارد المنخفضة في تسريع وتيرة الهجرة، وعملت فرص العمل المتوافرة والموارد المرتفعة في المدن على استقطاب المهاجرين.

وتزيد حصة بعض المجموعات المهاجرة في بعض الظروف الخاصة عن المجموعات الأخرى. إذ يحصل الشباب الذين تراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عاماً على فرص عمل أكثر من غيرهم، لأن الشباب غير الملتزمين بالعوائل الكبيرة أوممن لا يرتبطون بسمؤوليات يسهل عليهم مغادرة القرية. كما أن الذين لديهم مستوى دراسي أعلى يبدون رغبة اكبر في الهجرة من غيرهم، لأن المستوى الدراسي العالي يشكل عنصراً آخر في الاسراع في اتخاذ القرار النهائي للهجرة. كما أن المعلومات التي تتوافر عن الفرص المتاحة خارج البيئة التي يعش فيها القروي بواسطة الأقارب أوالأصدقاء تساعد المهاجرين في العثور على مكان للعيش فيه في المدينة، إضافة الى المعلومات التي تقدم إليهم حول الجهة التي سيتوجهون إليها من الريف. عموماً، إن عوامل، من قبيل الحصول على دخل أعلى في المدينة والمستوى الدراسي وخبرة الفرد في أداء الأعمال غير الزراعية، تزيد من حوافز الهجرة. كما أن هناك عوامل تحد من دوافع الهجرة للفرد، نظراً لتكاليف الهجرة الباهظة بسبب بُعد المسافة والارتباط بالمسؤوليات العائلية. ويمكن أن تقسم مجموعة العوامل الى أربعة أقسام، منها المرتبطة بالريف، والمرتبطة بالمدينة، والمرتبطة بالمدينة والريف معاً، والخصائص التي يحملها الفرد المهاجر[٦].

وتيرة الهجرة في العقدين الأخيرين

بحسب ما جاء في الجدول الرقم (٣) ارتفع عدد سكان ايران في العقدين الأخيرين من ٣٣,٧ مليون نسمةعام ١٩٧٦ الى ٤٩,٤ مليون نسمة عام ١٩٨٦، والى ٦٠ مليون نسمة عام ١٩٩٦. وهذا يعني أن عدد السكان في البلاد ارتفع في العقد الأول ١٥,٧ مليون نسمة، وفي العقد الثاني ١٠,٦ مليون نسمة. لكن التحولات السكانية في الأرياف تشير الى وضع مختلف، لان عدد السكان في الأرياف يشير الى ١٧,٨ مليون نسمة عام ١٩٧٦ والى ٢٢,٣ مليون نسمة عام ١٩٨٦ والى ٢٣ مليون نسمة عام ١٩٩٦، أي بتسجيل زيادة ٤,٥ مليون نسمة في العقد الأول، و٦٧٧ ألف نسمة في العقد الثاني. بعبارة أخرى، بلغت الزيادة السكانية في العقد الأول في الريف ستة أضعاف ونصف ضعف الزيادة الحاصلة في العقد الثاني. وقد جاء هذا الفارق نتيجة عاملين: الأول يعود الى تحويل قسم من سكان الأرياف الى المدن عبر تشريع قوانين جديدة؛ والثاني الى الأخطاء الإحصائية الحاصلة. فعلى أية حال، إن الزيادة الحاصلة في عدد سكان الأرياف قياساً بالمدن انخفضت من ٢٩ في المئة بين عامي

١٩٧٦-١٩٨٦ الى ستة في المئة بين عامي ١٩٨٦-١٩٩٦، ما يعني أن نسبة الزيادة السكانية في الريف بلغت ٢,٧ من الزيادة السكانية في البلاد في العقد الأول، بينما انخفضت هذه النسبة في العقد الثاني لتصل الى١,١٦ . ويظهر الجدول الرقم (٣) أن عدد المهاجرين في البلاد بين عامي ١٩٨٦-١٩٧٦ قد بلغ ستة ملايين و ٤٥١ ألف، وأن مليوناً و ٨٣٠ ألفا منهم كانوا قد هاجروا من الريف الى المدن. وبلغت هذه النسبة من الهجرة نحو٢٨ في المئة. وفي العقد الثاني بلغ عدد المهاجرين الريفيين مليون و ٨٩٠ ألف شخص من مجموع المهاجرين في الداخل البالغ عددهم ٨ ملايين و٧١٩ الفاً بنسبة ٢٢ في المئة من مجموع المهاجرين في البلاد. كما تعكس هذه الأعداد نسبة الزيادة السكانية في الريف، والتي بلغت ٢٨ في المئة من مجموع الزيادة السكانية في البلاد، والتي تساوي ٧،٢ في العقد الأول، بينما ازداد مجموع المهاجرين من الريف في العقد الثاني ليصل الى ٢,٦ ضعف ما كان عليه في العقد الأول. ويمكن اعتبار أن هذه التغييرات ناجمة عن تبديل النواحي أو القرى الى اقضية، لأن عدد المهاجرين من الريف في العقدين الماضيين كان متساوياً تقريباً، في حين انخفضت نسبة المهاجرين الريفيين الى المدن في العقد الثاني بمقدار ٦ في المئة عن العقد الأول.

نتائج الهجرة

تركت الهجرة من الريف الى المدن نتائج اقتصادية واجتماعية وديموغرافية مختلفة على المدن والأرياف والمهاجرين، تختلف بحسب نوع الهجرة وحجمها والظروف الطبيعية التي تتزامن معها. وعادة يشعر المهاجرون بالارتياح بفعل هجرتهم الى المدينة حيث الحياة افضل بكثير من مثيلتها في الريف، فضلاً عن أن الأعمال التي يقومون بها ذات مردود مالي أعلى من مواردهم المالية في القرية. ومن الممكن أن يترك تحسين السكن وخدمات الحياة والكهرباء والغذاء الأفضل تأثيراً إيجابيا فيهم. إذ رغم زيادة النفقات في المدينة على النفقات في الريف، فإن هذه الحياة تكون مطلوبة اكثر من الحياة المقرونة بالفقر في الريف. وكمثال على ذلك، فإن التنوع في المواد الغذائية في الريف هو أقل بكثير من تنوع الأغذية لدى القاطنين في المدن. كما أن استهلاك المنتجات غير الغذائية في الريف أقل من استهلاكها في المدن[٧]. ففي عام ١٩٩٣ كانت نفقات الريفيين تساوي ٩٢ في المئة من نفقات القاطنين في المدن[٨]. على أن الأثر الذي تتركه الهجرة في المدينة هي التنمية السكانية التي تترك تأثيرها في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدن، وذلك نظراً لزيادة نسبة التنمية السكانية في المدينة على الزيادة السكانية في الريف. وعندما يولد أبناء المهاجرين في المدينة، ويعد ابناؤهم ضمن المهاجرين، ترتفع التنمية السكانية في المدن في بعض الحالات الى أربعة أضعاف التنمية الوطنية[٩]، علماً أن

نسبة التنمية في البلاد بلغت ١,٦ في المئة عام ١٩٩٦.

وتؤدي الزيادة السكانية السريعة الى زيادة الكثافة السكانية في المدينة، وتزيد من الطلب على السكن، بحيث تصبح أسرع من وتيرة بناء الوحدات السكنية في المدينة. ويؤدي التلاعب في بورصة الأراضي وبناء الوحدات السكنية في أي مكان الى تفشي الفوضى في توزيع الأماكن السكنية والتجارية والصناعية. وتجعل التنمية السكانية غير المدروسة والخارجة عن السيطرة في المدن توفير الخدمات التي يحتاجها المواطنون امراً صعباً. كما تؤدي الكثافة السكانية الى التفاوت في توزيع الخدمات الصحية والعلاجية، وتزيد من مشاكل تلوث المياه والهواء في المدينة.

وتترك الهجرة من الريف آثارها السلبية في الريف كذلك، لأنها تؤدي الى انخفاض نسبة الشباب من الفئة العمرية (١٥-٢٩ عاماً) والدارسين بين سكان الريف، في حين يترك وجود الشباب والدارسين دوراً مؤثراً اكثر بكثير من الآخرين في زيادة الإنتاج والإفادة المفضلة من الإمكانات المتاحة في الريف. وعليه، فإن حذفهم أو إزالة نسبتهم في الريف يترجم انخفاضاً للإنتاج وعدم انتقال المكاسب العلمية الجديدة الى جانب الإنتاج في الريف.

الطاقات المتوافرة لفرص العمل في الريف

بعد دراسة عوامل الهجرة من الريف ووتيرتها في العقود الأخيرة والنتائج المترتبة على الهجرة، نتحدث عن موضوع أيجاد السبل الجديدة لتوفير فرص العمل في الأرياف للحد من وتيرة الهجرة الريفية الى المدن. ومن أجل توضيح السبل الجديدة، ينبغي اولاً أجراء دراسة وتحليل حال فرص العمل وتطوراتها في الفترة (١٩٨٦- ١٩٩٦) بشكل مجزأ في الحقول الزراعية والخدمات والصناعة، ثم القيام بدراسة الفعاليات في العقد الأخير، والتي كانت لها طاقات كبيرة لاستيعاب فرص العمل واعتبارها انسب الفعاليات التي يجب على الحكومة أن تختار السياسات المناسبة حيالها.

أ- الزراعة

كما يشير الجدول الرقم (٤)، فإن عدد العاملين في القطاع الزراعي في البلاد تدنى من مليونين و ٨٤١ ألفاً عام ١٩٨٦ الى مليونين و ٨٣١ ألفاً عام ١٩٩٦، الأمر الذي يظهر نقصاً يساوي ١٠ آلاف فرد في عدد العاملين في هذا القطاع. على أن الفترة نفسها شهدت زيادة في عدد السكان العاملين في الأرياف بلغت نحو ٥٧٩ الفاً (١١). وقد أدى هذا التغيير الى هبوط نسبة العاملين في القطاع الزراعي من ٥٧ الفاً عام ١٩٨٦ الى ٥٠ الفاً عام ١٩٩٦. لذلك تجب دراسة كل عمل من الأعمال التالية لمعرفة أسباب تراجع العمل في القطاع الزراعي.

الجدول الرقم (٤) احصاء الايدي العاملة في الريف حسب نوع العمل في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦

نوع العمل	١٩٨٦ بالآلاف	النسبة المئوية	١٩٩٦ بالآلاف	النسبة المئوية
المجموع	٥٠١٣	١٠٠	٥٧١١	١٠٠
الزراعة	٣٨٤١	٥٧	٢٨٣١	٥٠
الزراعة وتربية المواشي والصيد	٢٨٢٦	٦٥	٢٨١٢	٤٩
والإفادة من أخشابها	٤		٨	
الصيد وتربية الأحياء المائية	١١		٢١	
الصناعة	٤٨٨	١٠	٨٦٣	١٥
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (السجائر)	٤٨		٨٧	
صناعات النسيج والألبسة والجلود	٢٤٨	٥	٥١٤	٩
الصناعات الخشبية والمنتوجات الخشبية	٢٣		٢٦	
صناعات الورق والكارتون والطباعة والنشر	٣		٨	
الصناعات الكيماوية والنفط والفحم الحجري وغيره	١٢		٢٨	
صناعات المنتجات المنجمية غير المعدنية	٧٥		٦٧	
صناعات انتاج المعادن الأساسية	٢٨		٢٠	
صناعات المكائن والمعدات والأدوات	٤٩		٧٦	
الصناعات المختلفة	٢		٣٥	
التعدين	١٩	٤٪	٣٠	٥٪
الماء والكهرباء والغاز	٢٠	٤٪	٢٨	٥٪
البناء	٤٩٦	١٠	٦١١	١١
الخدمات	١٠٣٤	٢١	١٢٥٦	٢٢
بيع بالجملة وبيع المفرد والمطاعم و...	١٣٣		٢٧٩	
الشحن والنقل والاتصالات والتخزين	١٦٥		٣٤٨	
المالية والتأمين والعقار والأملاك والقانون	٧		١٠	
الخدمات العامة والاجتماعية والخاصة	٧٢٩		٧١٩	
الفعاليات غير المصنفة	١١٦		٩٢	١/٥

المراجع:

- مركز الاحصاء، الاحصاء العام للسكان والسكن - نتائج تفضيلية لكل البلاد(١٩٨٦).
- مركز الاحصاء ، الاحصاء العام للسكان والسكن - نتائج تفضيلية لكل البلاد (١٩٩٦) .

بعد تطبيق الإصلاح الزراعي وزيادة السكان في الريف وتطبيق قانون الإرث وتقسيم الأراضي الزراعية الموروثة بين الورثة، أصبحت الأراضي المزروعة بحكم تقسيمها أصغر مما كانت عليه، فيما ازداد عدد العاملين في كل رقعة من الأراضي الزراعية. وقد أدى صغر الأراضي المزروعة الى انخفاض المحاصيل الزراعية في تلك الأراضي. كما أن زيادة عدد المشتغلين في كل قطعة من الأراضي الزراعية أدى الى انخفاض المردود الزراعي. وقد حدثت

هذه التطورات في ظروف شهدت تطوراً تكنولوجياً، وحلت الماكنة محل الفلاح في زرع البذور وسقيها والحصاد وجني المحاصيل، وتراجعت بذلك الطلب على الأيدي العاملة اللازمة في القطاع الزراعي. لذا تزايدت نسبة البطالة المبطنة في في هذا القطاع يوماً بعد آخر.

وينقسم العمل في مجال تربية الدواجن أوتربية المواشي الى قسمين، أحدهما تقليدي والآخر صناعي. ففي الجانب التقليدي تشكل تربية الأغنام في الريف، والقبائل الرحل (العشائر) أهم قطاع في التربية التقليدية للمواشي. وترتبط هذه العشائر بالمراتع والمراعي الموجودة في البلاد في مدة تمتد ما بين ٦ و ٩ أشهر من السنة. لكن زيادة الأغنام والمواشي أدت الى تخريب المراعي والمراتع في العقود الثلاثة الأخيرة، وتراجع إنتاج الأعلاف فيها. لذا تبذل مؤسسة «جهاد البناء» من خلال تنفيذ المشاريع المعنية بتمليك المراتع ومناطق الرعي للرعاة وتنظيم انسحاب قطعان المواشي والأغنام من الغابات للتقليل من عدد المواشي التي ترعى في المراتع والغابات. على ان الآثار المترتبة على تنفيذ هذه السياسات تؤدي الى انخفاض عدد العاملين في حقل تربية المواشي والأغنام أوالحد من وتيرة زيادتهم. وترتبط القطاعات الصناعية المتطورة لتربية المواشي والأغنام والدواجن ارتباطاً وثيقاً بالمواشي والأدوية والأعلاف المستوردة. وكمثال على ذلك، أنفقت الحكومة عام ١٩٩٥ ما قيمته ٤٢٥ مليون دولار على استيراد مستلزمات حقول تربية الدواجن (١٢). وعليه، فإن إقامة حقول تربية المواشي والدواجن الصناعية لا يحتاج الى رؤوس أموال كبيرة فحسب، وبل يجعل الحكومة مضطرة الى دفع العملة الصعبة لتوفير متطلبات هذه الحقول.

وفي مجال الإفادة من الأخشاب لزيادة فرص العمل المرتبطة بالغابات، نواجه مشكلة إلحاق الدمار الحاد بالغابات. لذا عملت وزارة «جهاد البناء» على إقامة مشروع تعاونيات إدارة الغابات، والذي يكفل تقديم رؤوس الأموال التي يحتاجها الريفيون القاطنون في الغابات للعمل في مجالات أخرى للحفاظ على الغابات والإفادة من أخشابها بالسبل العلمية. لكن مشروع تنظيم انسحاب المواشي من الغابات، والذي يستهدف حقول تربية المواشي للقرويين في الغابات يؤدي الى بطالة الأيدي العاملة في هذا القطاع، لأن الحكومة عاجزة عن أيجاد حقول متقدمة في مناطق واقعة خارج الغابة. والهدف الأساسي من هذا المشروع هو الحفاظ على الغابات، وليس توفير فرص العمل.

وفي قطاع صيد الأسماك، ورغم توفير نحو ٢١ ألف فرصة عمل في هذا القطاع، فإن نسبة مساهمة هذا القطاع في توفير فرص العمل في البلاد منخفضة جداً. ومع ذلك شهدت الفترة الممتدة ما بين ١٩٨٦و١٩٩٦ إشباعاً في فرص العمل في هذا القطاع نظراً لاتساع صيد الأسماك بالسبل التقليدية والصناعية ومزارع الأسماك لأن صيد الأسماك في مياه الجنوب والشمال بالسبل التقليدية في نطاق المياه الداخلية لا يستوعب أكثر من ذلك. وعليه لا مجال

لزيادة عدد صائدي الأسماك في البلاد. من جانب آخر يحتاج الصيد الصناعي للاسماك، والذي تكون دائرة نشاطة خارجة عن السواحل البحرية الداخلية، الى رؤوس أموال ضخمة.

ب ـ الخدمات

بلغ عدد العاملين في قطاع الخدمات عام ١٩٨٦ مليون و٣٤ ألف فرد، أي ما نسبته ٢١ في المئة من عدد العاملين الريفيين. وقد ارتفع هذا العدد عام ١٩٩٦ الى مليون و٢٥٦ ألف فرد، مسجلاً بذلك نسبة ٢١ في المئة من عدد الأيدي العاملة الريفية. وسجلت زيادة في عدد العاملين في قطاع الخدمات في أقسام الشحن والنقل والاتصالات، نظراً لزيادة الطرق الريفية وتوفر إمكانية توسيع الشحن والنقل في الأرياف. وقد مهد ذلك الى اتساع دائرة الفعاليات الحكومية الأخرى في الأرياف. كما أدت زيادة السكان وتقليص المشاغل في الأرياف الى زيادة مشاغل الحوانيت والمطاعم. وقد زادت المشاغل في هذه المجموعة من الخدمات من ١٣٣ ألف فرصة عمل عام ١٩٨٦ الى ٢٧٩ ألف فرصة عام ١٩٩٦، أي ما يزيد عن الضعف، وسجلت بذلك الزيادة الأكبر بين المشاغل الخدمية الاخرى.

وتعتبر المشاغل المرتبطة بالخدمات العامة والاجتماعية من أهم المشاغل الخدمية. لكن عدد العاملين فيها شهد انخفاضاً من ٧٢٩ ألفاً عام ١٩٨٦ الى ٧١٩ ألفاً عام ١٩٩٦ . وترتبط معظم الأقسام الخاصة بهذا القطاع بالإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري الذي استقطب ٤٠٤ آلاف فرد، والتعليم الذي اشتغل فيه ١٧٣ ألف فرد، وبمجموع ٥٧٧ ألف فرصة عمل. وتأسيساً على ذلك، استطاع قسم الخدمات الذي تمت دراسته في العقدين الماضيين توفير ٢٢٢ ألف فرصة عمل للريفيين. لكن الحكومة لا يمكنها أن تعقد الأمل على فرص العمل في هذا الجانب، لأن توسيع الخدمات يرتبط بتوسيع الأقسام الإنتاجية، علماً أن زيادة الأرباح وفرص العمل في الحقول الزراعية والصناعية تؤدي بالضرورة الى زيادة المشاغل في الخدمات، باستثناء الخدمات العامة والاجتماعية المرتبطة بالسكان والسياسات التي تنتهجها الحكومة.

ج ـ الصناعة والمعادن

القطاع الإنتاجي الآخر هوالحقل الصناعي الذي يشمل التعدين والماء والكهرباء والغاز والبناء. ويشهد البناء ارتفاعاً في توفير فرص العمل للريفيين. وقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٤٩٦ ألف فرد عام ١٩٨٦، مسجلاً بذلك نسبة ١٠ في المئة من المشاغل في الريف. وقد ارتفع عدد العاملين فى البناء عام ١٩٩٦ الى ٦١١ ألف فرد، وبنسبة ١١ في المئة لأن مجموع المشاغل في التعدين والماء والغاز والكهرباء تبلغ نسبتها واحد في المئة من المشاغل المتوفرة في البلاد، وبلغ مجموع العاملين فيها عام ١٩٩٦ نحو٥٨ ألف فرد.

لكن القطاع الصناعي لا يشكل النسبة العالية في توفير فرص العمل للأرياف فحسب، بل إنه شهد زيادة ملحوظة في توفير فرص العمل. وقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع عام ١٩٨٦ نحو٤٨٨ ألف فرد، موفراً بذلك نحو ١٠ في المئة من فرص العمل للريفيين. وقد ارتفع هذا العدد عام ١٩٩٦ الى نحو٨٦٣ ألف فرد، أي الى ضعف العدد السابق، وبنسبة ١٥ في المئة. وقد احتلت صناعات النسيج والألبسة والجلود اكثر من ٥٠ في المئة من الأعمال في الصناعات الريفية. إذ بلغ عدد العاملين في هذا القطاع عام ١٩٨٦ نحو٢٤٨ ألف فرد، وبلغت نسبتهم ٥ في المئة من الأشغال الريفية. وارتفع هذا العدد عام ١٩٩٦ الى ٤ ٥١ ألف فرد، ويعادل بذلك نسبة ٩ في المئة من الأشغال الريفية. لذا تستطيع الحكومة عبر انتهاجها للسياسات المناسبة أن تستفيد من الصناعات الريفية لتوفير فرص العمل التي يحتاجها الريف. ولا يقتصر اعتماد السياسات على وزارة جهاد البناء لأن توفير الأئتمانات والتسهيلات المصرفية اللازمة والتعرفات المدعومة للصناعات الريفية عبر شراء منتجاتها ترتبط ببقية الأقسام الحكومية. كما أن السياسات الهادفة الى توسيع إنتاج أنواع البضائع وزيادة الإنتاج للبضائع المنتجة لها دور في هذا الجانب. ويستدعي تنفيذ هذه السياسة لزيادة الإفادة من الأيدي العاملة في بعض الصناعات الريفية لمواصلة انتشارها وتوسيع رقعتها، رغم إزالة الدعم الحكومي عنها، اتخاذ ما يلي من إجراءات وآليات لتحقيق هذا الهدف:

- تحويل الوحدات الإنتاجية للأبسطة والملاحف (الجاجيم) ونظير ذلك، وخاصة لدى المرأة في القبائل الرحل (العشائر) الى أجهزة لحياكة البسط الجديدة والمؤهلة للتصدير عبر إنجاز عملية التدريب لهن وتوفير المواد الأولية التي تحتاجها وتغيير الخط الإنتاجي.

- تغيير الخط الإنتاجي في ورشات الخياطة أوالألبسة من الملابس التي يقل الطلب عليها في السوق الى ألبسة تستقطب المزيد من الطلب عليها والتوجه نحو إنتاج أوخياطة ملابس الأطفال بدل خياطة ملابس النساء أو الرجال. ويؤدي هذا التغيير في الإنتاج الى زيادة الإفادة من الأيدي العاملة، ويمهد لزيادة العاملين في هذه الورشات عبر إيجاد دوامين في اليوم أو زيادة الوحدات الإنتاجية.

- يمكن الاقتداء بالبلدان الأخرى المتقدمة في هذا المجال لتنفيذ سياسة تنويع البضائع المنتجة أوالتنويع في عدد الصناعات الريفية وإنتاج جانب من البضائع البسيطة التي تحتاجها الصناعات الكبيرة في الريف.

- زيادة الاهتمام بالصناعات الريفية التي يزيد استهلاكها في المدن والتي تؤدي الى انتقال الثروة من المدينة الى الريف أوالسلع التي تمنع انتقال الثروة من الريف الى المدن، كصناعة الأدوات والوسائل الزراعية لأن لهذا النوع من الصناعات فوائد جانبية كثيرة[١٣].

المصادر:

(١)حسن سبحاني، **اقتصاد العمل و الأيدي العاملة**، (طهران: ١٩٩٣)، ص ٢١٠.

(٢) ادموند ميترا خانيان، (البطالة)، **الجديد في الاقتصاد**، ش ٣٥، ١٩٩٣، ص ٥٧.

(٣) احمد خزاعي منتخب المقالات. **الاشتغال في العالم الثالث**، (طهران: منظمة التخطيط والميزانية ١٩٨٩). ص ٥٢.

(٤) مايكل تد دارو، **التنمية الاقتصادية في العالم الثالث**. المجلد الاول، ترجمه غلامعلي فرجادي (طهران: منظمة التخطيط والميزانية ١٩٨٤). ص ٢٤٦ .

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٢-٢٠ .

(٦) عبدالعلي لهسايي زاده. **نظريات الهجرة** (شيراز: جامعة شيراز، ١٩٨٦)، ص ٢-٢٢١ .

(٧)جان برنار شاريه، **المدن و الارياف**، ترجمة سيروس سهامي، (مشهد: ١٣٧٣)، ص ٤-٣٠٣.

(٨) مركز الاحصاء، **النشرة الاحصائية السنوية**، عام ١٩٩٣ .

(٩) سلى فيندلي، **التخطيط للهجرة الداخلية**، ترجمة عبدالعلي لهسايي زاده، ١٩٩٤ .

(١٠) مركز الاحصاء، **احصاء السكان العام ــــ و السكن ، النتائج التفصيلية العامة للبلاد**، (مركز الاحصاء، عام١٩٩٦).

(١١) مركز الاحصاء، **احصاء السكان العام و النتائج التفصيلية العامة**، (مركز الاحصاء: ١٩٨٩ و ١٩٩٦).

(١٢) علي خزاعي، «دراسة عملية التحولات للانتاج و الاستبدال و الاستهلاك للدجاج و بيض الدجاج وسبل الحد من خفض استهلاكها»، **جهاد**. العدد ١٩٥، ارديبهشت ١٩٩٧، ص ٥٥ .

(١٣) فيندلي، مصدر سابق.

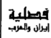
مترو طهران: الآفاق المستقبلية

تحتل مدينة طهران الكبرى، باعتبارها عاصمة الجمهورية الاسلامية الايرانية، اضافة الى موقعها السياسي، المكانة الأولى من بين المدن الايرانية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبما أنها تواجه أزمتي المرور وتلوث الهواء، فإن مما لا شك فيه ان إيجاد وسيلة نقل للركاب فاعلة داخل المدينة وذات طاقة استيعابية عالية سيكفل حل هاتين الازمتين.

لقد شهدت مدينة طهران خلال الاعوام الثلاثين الماضية نمواً جاداً. ففي عام ١٩٥٦ تم تأسيس شركة للنقل العام بواسطة الحافلات لطهران وضواحيها. وكان عدد سكان طهران آنذاك يبلغ نحو ١,٥ مليون نسمة فقط، بينما يناهز هذا العدد حالياً ثمانية ملايين نسمة. واذا ما اضيف سكان المدن المحيطة، فسيزيد عدد سكانها عن ١٢ مليون نسمة. وعليه يكتسي امتلاك شبكة للنقل والشحن الفاعل وذات طاقة استيعابية عالية وآمنة وسريعة ودقيقة وغير ملوثة للبيئة وكاملة وبسيطة، أهمية بالغة. وقد أصبحت هذه الوسيلة منذ عام ١٩٧٥ من الاهداف الرئيسة لتأسيس شركة سكك حديد مدينة طهران وضواحيها (مترو الأنفاق). وقد حولت شركة سكك حديد المدن لطهران هذا الحل الاساسي الى واقع ملموس عبر تشغيلها للخطوط (١) و (٢) و (٥) لمترو الأنفاق بطول نحو ٦٠ كيلومتراً و ٢٦ محطة، وحققت بذلك الامن والسرعة والنظافة، الى الشحن والنقل العام، وأوجدت بذلك أملاً جديداً لحل المشاكل التي تعاني منها مدينة طهران.

منذ بداية تشغيل خطوط المترو في آذار/ مارس ١٩٩٨ وحتى حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، تجاوز عدد مستخدمي «المترو» داخل المدينة الـ ٣٥٠ الف راكب يومياً، الأمر الذي يعني توفير ١٠٠ مليون لتر من الوقود الاحفوري بقيمة ٢٠ مليون دولار. وتعادل هذه الرحلات طاقة ما يزيد عن ٤ ملايين حافلة أو ٤٥ مليون سيارة أجرة صغيرة. ولم تترك التجربة العالمية في أكثر

* إعداد «مديرية مترو طهران».



من ١٢٠ مدينة، وكذلك الدراسات المعدة، أدنى شك في تحويل أسعار الوقود الى اسعار واقعية عبر تسيير نظام النقل العام بشبكة مناسبة لذوي الدخل المحدود وتوسيع مترو الانفاق بطهران.

وقد أظهرت الدراسات الدقيقة أن طهران تحتاج الى ٨ خطوط مترو، والى ٥ خطوط ربط نحو المدن الطرفية حول طهران. لكن تكاليف إنشاء مترو الانفاق مرتفعة، ولا يمكن بلدية طهران وحدها تحملها. لذا تم إقتراح توزيع نفقات مسار «النفق» والمحطات والتجهيزات المرتبطة بذلك الى ثلاثة اقسام. على أن تتحمل بلدية طهران تكاليف حفر الانفاق، فيما يتولى القطاع الخاص تكاليف إنشاء المحطات والاماكن ذات الموارد المالية لخطوط مترو الانفاق، مستفيداً في بنائها من القروض المصرفية والتفضيلية. واخيراً تتولى الحكومة مهمة ضمان منح التسهيلات الضرورية لشراء التجهيزات اللازمة، وذلك على أساس أن مترو الانفاق يساهم في تحسين إستهلاك الوقود، وحل أزمة المرور داخل المدينة، وتوفير الوقت، والنفقات التي يتم صرفها على معالجة المصابين بامراض تلوث الهواء. وتتوفر الميزانية اللازمة من خلال التعاون بين البلدية والحكومة بنسبة ٥٠ في المئة لكل منهما. وتستمر عملية إنشاء مترو الانفاق بشكل منطقي الى جانب إيجاد الامكانات الاساسية التي توفر نحو ٦٠ الف فرصة عمل للمواطنين.

إننا على يقين من أن زيادة إهتمام المسؤولين في البلدية والمجلس البلدي الاسلامي والحكومة ومجلس الشورى الاسلامي بالجوانب الكامنة في هذا المشروع يشكل حافزاً مناسباً لانشائه في المدن الكبرى في البلاد. وتحتاج مدينة طهران الكبرى التي تعاني من الازدحام والملوثة بالدخان الى ٨ خطوط لأنفاق المترو. وقد اثبتت خطوط مترو الانفاق فاعليتها خلال الاشهر التسعة والثلاثين الماضية.

رئيس هيئة الادارة والمدير العام

محسن هاشمي - حزيران/يونيو ٢٠٠٢

السوابق والمكاسب

يعود تاريخ انشاء مترو الأنفاق والتفكير فيه على الصعيد العالمي الى ما قبل ١٣٠ عاماً. ويستفيد في الوقت الراهن ما يزيد عن ١٤٠ مدينة من مدن العالم من شبكة مترو الأنفاق بشكل جاد أو انها تعمل على حفر هذه الانفاق. كما يعود الحديث عن مد سكك الحديد في مدينة طهران الى ما قبل ١١٠ أعوام. وقد كان تأسيس خط «الترامواي» المدني من جملة النقاط التي وردت في رسالة الامتيازات التي عرفت باسم اتفاقية «بارون جوليوس درويتر» في عهد ناصرالدين شاه. ففي حينه تم مد خط سكة حديد بين شهر ري (شاه عبد العظيم)

وميدان باغ شاه بطهران، وكان معروفاً باسم عربة الحصن. وفي عام ١٨٩٤ أنشئ هذا الخط من جانب شركة بلجيكية. وبعدها طرحت مشاريع مختلفة أخرى في هذا المجال، كالربط بين شميران وطهران، لكنه لم يتحقق.

جدول خطوط مترو الأنفاق في المدن الكبرى اوعواصم بلدان العالم

المدينة	طول شبكة المترو (كليومتر)	عدد الخطوط	عام تدشين الخط	المعدل الزمني لمد الكيلومتر الواحد (شهر)
لندن	٤٠٨	١٢	١٨٦٨	٤
باريس	٢١١	١٤	١٩٠٠	٦
نيويورك	٣٧١	٢٥	١٩٠٤	٢
طوكيو	٢٤٩	١٢	١٩٢٧	٢
مدريد	١٧٦	١١	١٩١٦	٦
موسكو	٢٤٧	١١	١٩٣٥	٣
أنقرة	٢٣,١	٢	١٩٩٦	٣
اسطنبول	١٧,٨	١	١٩٨٩	٩
باكو	٢٩	٢	١٩٦٧	١٥
ايروان	١٢,١	١	١٩٨١	٢٠
طشقند	٢٠	٢	١٩٧٧	١٠
طهران	٦٠	٣	١٩٩٩	٣

اناطت بلدية طهران عام ١٩٧١ مهمة اعداد دراسة حال الشحن والنقل المدني لمدينة طهران بشركة «سوفروتو راتب» Sofreto- RATP الفرنسية. واعتمدت الشركة المذكورة في إعداد تقريرها عام ١٩٧٤ على المعلومات والاحصاءات المتوافرة والتوقعات المتعلقة بتنمية طهران وتوسيع هذه المدينة. وبات هذا التقرير مرجعاً أساسياً لتنفيذ مشاريع المرور بطهران وفتح الشوارع وشق الطرق السريعة وبناء الجسور وغيرها باعتباره مشروعاً للمرور والشحن والنقل لهذه المدينة. ويقترح المشروع الشامل المذكور «للشوارع ومترو الأنفاق» حل مشكلة المرور في المنطقة المركزية بطهران، من خلال إنشاء٧ خطوط مترو الأنفاق بطول ١٤٧ كيلومتراً، إضافة الى توسيع شبكة النقل والشحن الفوقية الى ضواحي المدينة وشبكة كاملة من حافلات النقل العام بحجم أقصاه ٢٥٠٠ حافلة لدعم شبكة مترو الأنفاق، وكذلك إقامة شبكة من الطرق السريعة على شكل طرق إلتفافية حول المنطقة المركزية وضواحي المدينة، الأمر الذي قاد إلى تشريع قانون لتأسيس شركة سكك حديد لمدينة طهران وضواحيها (مترو الأنفاق) عام ١٩٧٥ في مجلس النواب الوطني، والذي سمح بموجبه لبلدية طهران بتشكيل شركة تدفع الحكومة رأس مالها لهذا الغرض.

وفي عام ١٩٧٧ تم توقيع عقد جديد مع الشركات الفرنسية المذكورة لاجراء دراسة وإعداد تخطيط لمترو الأنفاق بطهران. وحتى عام ١٩٨٠ تم دفع نحو ٤٠٠ مليون فرنك فرنسي من جانب الحكومة، وبتأييد من منظمة التخطيط والميزانية لهذه الشركة. ولدى شركة مترو طهران حالياً دراسات متكاملة يمكن مطابقتها بالوضع القائم مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها. ويمكن الاعتماد على ذلك المشروع لتنفيذ الخطوط الاخرى. واستناداً إلى الدراسات التي أجرتها الشركة الفرنسية، صادقت الحكومة عام ١٩٧٦ على إقامة أربعة خطوط لمترو الأنفاق بطول ٦٣ كيلومتراً في القسم الاول من المشروع خلال ١١ عاماً. وقد بدأت الأعمال التنفيذية في هذا القسم عام ١٩٧٧، واستمرت حتى عام ١٩٨٠ تحت إشراف المهندسين المستشارين الفرنسيين. وتم بذلك حفر نحو ٢٥٠٠ متر من النفق، وبناء ثلاث محطات بين طريق حقاني السريع وشارع الشهيد بهشتي على شكل نفق مفتوح. ومع انتقال شركة المترو من البلدية الى الحكومة ووضع هذه الشركة تحت تصرف وزارة الداخلية، ونظراً للأجواء الخاصة التي هيمنت على المشاريع الكبرى، وبدء الحرب العراقية ـ الايرانية، قرر مجلس الوزراء التعليق الكامل لمشروع المترو عام ١٩٨١.

وقد أدت متابعات مدراء «المترو» في حينه أن أعاد رئيس مجلس الشورى الاسلامي آنذاك سماحة الشيخ هاشمي رفسنجاني طرح ضرورة انشاء المترو. ونتيجةً لمتابعات سماحته الجادة في المجلس ومجلس الوزراء، تم الغاء قرار مجلس الوزراء السابق عام ١٩٨٥، وصودق هذه المرة على هذا المشروع. على أن يحظى بدعم النظام المصرفي ودفع الائتمانات التي تحصل عليها شركة المترو من الموارد المحصلة بفعل تغيير استخدامات الاراضي الواقعة حول محطات المترو، ومن الرسوم الخاصة ورسوم القبول وغيرها. وقد أبرم اول عقد مشاركة مدنية مع بنكي تجارت وملت عام ١٩٨٧ بمبلغ ستة ملايين دولار لمدة ثلاثة أعوام، ما أدى الى استئناف الأشغال التنفيذية لشركة المترو. وبموجب القرار الذي صادقت عليه الحكومة لناحية إنشاء مدن اقمارية في ضواحي طهران (أضيف خط مترو طهران ـ كرج ـ مهرشهر ـ هشتكرد الى الخطين داخل مدينة طهران)، وضعت شركة مترو الأنفاق بطهران في برامجها انشاء نحو ٩٠ كيلومتراً من خطوط المترو (٤٠ كيلومتراً تحت الارض و٥٠ كيلومتراً فوق الارض) مع ٤٥ محطة.

لحسن الحظ، وبجهود العمال والموظفين والخبراء والمستشارين والمقاولين في الداخل، فضلاً عن الاستفادة من الخبرات الاجنبية لشراء التجهيزات اللازمة، توفرت إمكانية افتتاح اقسام مختلفة من ثلاثة خطوط للمترو في الأعوام ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠١، الأمر الذي أحيى أملاً جديداً، وأدى الى عودة شركة المترو الى بلدية طهران عام ٢٠٠٠. ويستفاد حالياً من نحو ٦٠ كيلومتراً من ثلاثة خطوط للمترو مع ٢٦ محطة. وسوف ينتهي العمل في ما تبقى

من القسم الاول من المترو عام ٢٠٠٤ . ويصبح بذلك في طهران نحو ٩٠ كيلومتراً من خطوط المترو وخطوط الربط مع ٤٥ محطة. لذلك سيكون لزاماً بناء ما تبقى من مترو طهران وفق خطتين أخريين، وان يتم كذلك ضمان الاستثمار في خطوط الربط بمساعدة وزارات الداخلية والإسكان وبناء المدن والطرق والمواصلات، وسوف تحل قضايا الشحن والنقل بطهران الكبرى عبر الاعوام العشرين القادمة. وسنخطو بذلك خطوة مناسبة نحو تحقيق سياسات نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية لبلوغ العدالة الاجتماعية الحقيقية.

جدول الخطوط الثمانية للمترو وخطوط الربط لضواحي مدينة طهران

الشرح	خط ١	خط٢	ط٣	ط٤	ط٥ هشتكرد	ط٦	ط٧	ط٨	ط٩	ط١٠ إلى برند	ط١١ إلى برديس	ط١٢ إلى شهريار	ط١٣ إلى ورامين	المجموع
طول المسار الأولي كيلومتر	٢١/٥	٢٠/٤	١٦/	٤	٤١/	٦	٤							١٥٨/
طول المسار مع توسيعه	٣٥/٩	٢٩/٦	٩	٥	٦	٧	٠	٢	١	٠	٠	٥	٥	٤٠٥/
عدد المحطات	٢٢	١٩	٨	٣	٢	٨	١	٣	٣					٧٦
عدد المرآب	١	٢												٤
تعداد القطارات	٧٠	٤٥	٦	٤	٠	١	٦	٠	٠	٥	٠			٤١
كل قطار (مسافر)	١٣٠ ٠	١٣٠ ٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	
الفترة الزمنية (دقيقة)	٢	٢			٠					٥	٥	٥	٥	
طاقة النقل في اتجاه واحد في ساعة (راكب)	٤٠٠ ٠	٤٠٠ ٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٤٩٨٠ ٠
طاقة النقل في اليوم ١٨ ساعة	١٥٢ ٠٠٠٠	١٥٢ ٠٠٠٠	٥٢٠٠ ٠٠	٥٢٠٠ ٠٠٠	٥٢٠٠ ٠٠	٥٢٠٠ ٠٠	٥٢٠٠ ٠٠	٥٢٠٠ ٠٠	٥٢٠٠ ٠٠	٥٢٠٠ ٠٠	٧٠٠٠ ٠	٧٠٠٠ ٠	٧٠٠٠ ٠	٤١٧٠ ٠٠٠

نظراً لاتساع مساحة طهران وضرورة تقديم الخدمات لضواحي المدينة، إزداد طول الخطوط في الجدول أعلاه بالنسبة الى التخطيط الاولي. ومن البديهي أن تزاد خطوط النقل باتساع مساحة طهران

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمترو طهران

يجب أن تتضمن وسائل النقل العامة في المدينة السرعة والانتظام والراحة، وأن تتمكن

بفاعلية عالية من نقل عدد كبير من الركاب، وتشجيع المواطنين في الوقت نفسه على عدم إستخدام سياراتهم الخاصة. ويبلغ حالياً عدد الرحلات اليومية داخل طهران نحو ١٠٠٠٠٠/ ١١ رحلة، وعدد الرحلات خارج المدينة نحو ٨٢٠٠٠٠/ ١ رحلة، وقد ازداد عدد هذه الرحلات عام ٢٠٠١ ليصل الى ٠٠٠/ ١٨٢٠ و٢,٠٠٠,٠٠٠ رحلة. والنقطة المهمة في هذه الاحصاءات هي أن المترو بات أهم وسيلة لنقل الركاب داخل مدينة طهران في أكثر مناطق المدينة إزدحاماً. وفي ما يلي أهم النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تشغيل خطوط المترو:

- تخصيص شوارع للمارة المشاة؛
- إمكانية الوصول الى المناطق البعيدة في المدينة؛
- المساعدة في تكريس الانتظام الاجتماعي من خلال امكانية التخطيط الدقيق؛
- تراجع نسبة استخدام وسائل النقل العامة والوسائل الاضطرارية؛
- تراجع نسبة حوادث المرور وما يترتب عليها من مضاعفات.

وفي ما يلي حصة كل من وسائل النقل المختلفة داخل المدينة عام ٢٠٠٤ (مع تشغيل البرنامج الاول لخطوط المترو الثلاثة):

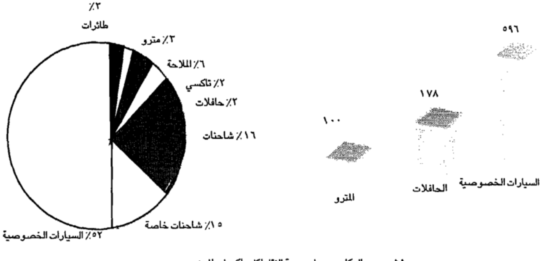
- الحافلات: ٢٣ في المئة؛
- سيارات الاجرة: ٢٠في المئة؛
- السيارات الخصوصية: ١٨في المئة؛
- الباصات الصغيرة: ١٣في المئة؛
- المترو: ١٠ في المئة؛
- الدراجات النارية والدراجات الهوائية: ٨ في المئة؛
- حافلات الخدمة: ٥ في المئة؛
- الشاحنات الصغيرة: ٣في المئة.

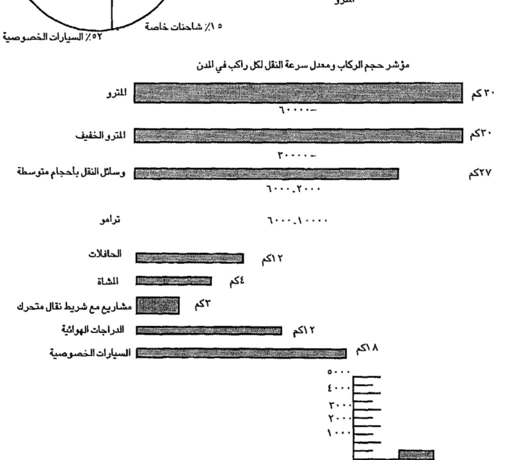
وفي ما يلي حاصل التوفير في النفقات إثر تشغيل مترو طهران (مع تشغيل المرحلة الأولى لخطوط المترو الثلاثة)

- حاصل التوفير من الحد من هدر وقت المواطنين في طهران: ٢٣٠ مليار ريال؛
- حاصل التوفير من استهلاك البنزين: ٢٩٦ مليار ريال؛

- حاصل التوفير من معالجة الامراض الناجمة عن تلوث الهواء: ١١ مليار ريال؛
- حاصل التوفير من خفض نسبة التلوث الناجم عن تلوث الهواء: ٦٥ مليار ريال؛
- حاصل التوفير من استهلاك وسائل النقل وقطع غيارها: ٥١٠ مليار ريال؛
- حاصل التوفير من خسائر حوادث المرور: ٥٥ مليار ريال؛
- المجموع: ١١٦٧ مليار ريال .

المؤشرات التالية تشير الى الدور المهم الذي تضطلع به وسائل النقل، وما تتمتع به من مزايا اساسية في تلويثها للبيئة بنسبة أقل وزيادة في السرعة واستهلاكها المناسب للطاقة.





البرنامج الاول (١٩٨٧-٢٠٠٥)

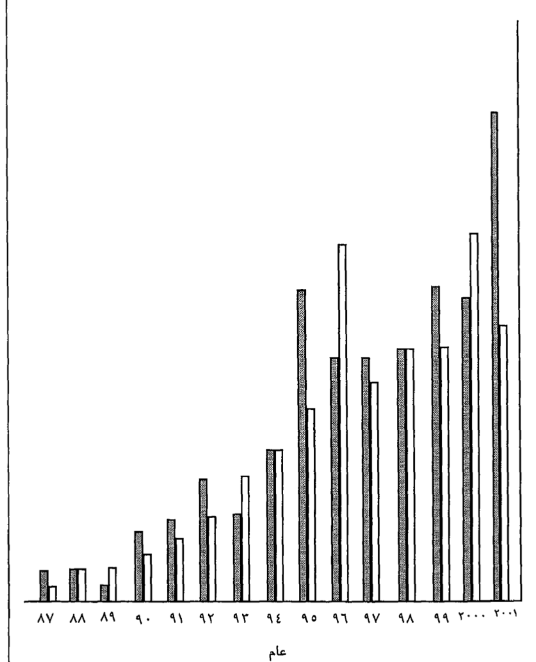
سيبدأ البرنامج، بحسب شركه المترو، من دون الأخذ في الاعتبار الدراسات الجارية قبل الثورة والاعمال التمهيدية منذ عام ١٩٨٧، بعقد المشاركة المدنية مع النظام المصرفي. على أن ينتهي بعون الله عام ٢٠٠٤ نظراً للارصدة التي تم ضخها. وقد تم انجاز تجربة مناسبة بالنسبة للتجربة العالمية. وسيتم إكمال مد ٩٠ كيلومتراً من خطوط الحديد الفوقية والتحتية ونحو ٤٥ محطة. وهذا يعني مد ما معدله ٥ كيلومترات من سكك الحديد سنوياً خلال الاعوام الثمانية عشر الماضية، علماً أن هذا المعدل على الصعيد العالمي يراوح ما بين ٣ و٧ كيلومترات في العام الواحد. ولكن نظراً للتقدم الحاصل في الصناعة والتكنولوجيا، فثمة امكانية لزيادة هذا المعدل ليصل الى نحو ١٥ كيلومتراً في السنة الواحدة. ويتعلق الامر بكيفية توفير المصادر المالية للمشروع.

المواصفات النهائية لخطوط مترو طهران وضواحيها

الشرح	الخط ١	الخط ٢	الخط (٥) طهران - مهرشهر	مجموع الخطوط
طول كل المسار (كيلومتر)	٢٨/١	٢٠/٤	٤١/٥	١٠
طول المسار التحتي	١٤/٩	١٩	٢/٥	٣٦/٤
طول المسار الفوقي	١٣/٢	١/٤	٣٩	٥٣/٦
مجموع المحطات	٢٢	١٩	١١	٥٢
عدد المحطات التحتية	١٦	١٨	٠	٣٤
عدد المحطات الفوقية	٦	١	١١	١٨
عدد المرآب	١	٢	١	٤
عدد القطارات	٧٠	٤٥	١٢	١٢٧
عدد العربات	٤٩٠	٣١٥	٩٦	٩٠١
حجم القطار	١٣٠٠	١٣٠٠	١٤٠٠	-
الفترة الزمنية بين مرور قطارين	دقيقتان	دقيقتان	١٠ دقائق	-
الفترة الزمنية لاستخدام القطار في اليوم	١٨ ساعة	١٨ ساعة	١٨ ساعة	-
فترة مكوث القطار في المحطة النهائية	٣٠ ثانية	٣٠ ثانية	٣٠ ثانية	-
الطاقة الإسمية للنقاط (ميغاواط)	١٥٠	١٥٠	٦٠	٣٦٠
المصاعد والسلالم الكهربائية	١٢٢	١٣٨	٦٦	٣٢٧

مؤشر الارصدة المصادق عليها والاموال المستلمة للنفقات المستثمرة لمشروع المترو

بين عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠١



لحسن الحظ، أدى انتقال مهمات المترو الى بلدية طهران إلى حل كثير من المشاكل أو أنها في طريق الحل. وينبغي أن تواصل الحكومة دعمها لـ «المترو» على اساس ٥٠ في المئة طبقاً للاتفاقيات والسياسات التي تنتهجها الحكومة ومنظمة الادارة والتخطيط العامة، والاّ تتخلى عن مسؤوليتها في شأن حل أزمة المرور في مدينة طهران.□

تجهيزات خطوط مترو طهران وضواحيها

تسلسل	التوضيحات	الشركة المتعاقد معها	نوع التجهيزات	المبلغ الخالص للعقد «دولار»	مبلغ العقد مع أرباح الفايناس «دولار»
١	الخط ١ و ٢	CNTic	عربات خطي ١ و ٢	١٢٨,٢٥٠,٠٠٠	١٦٧,٤٢٧,٠٠٠
٢	وطريق طهران كرج	NORINCO	عربات وتجهيزات طريق طهران-كرج-مهرشهر	١٩٧,٠٠٠,٠٠٠	١٤١,٥٥٦,٦٨
٣	مهرشهر عام ١٩٩٦	CITIC	التجهيزات الثابتة لخطي ١ و ٢ (٥ أقسام)	٢١٢,٣٤٢,٧٥٧	٤٠٤,٢٩٢,٠٠٠
٤		CITIC	أجور استشارة	٢,٩٠٠,٠٠٠	٢,٩٠٠,٠٠٠
٥		CITIC	قطارات ذات طابقين (باب صغير)	٨,١٩٩,٠٠٠	١٠,٦٥٩,٠٠٠
٦		VOEST ALPINE	ريل وأبر خطي ١ و ٢ ومسار طهران-كرج-مهرشهر	٤٦,٥٦٨,٨٨٨	٦٨,٨١٢,٠٣٦
٧	عام ١٩٩٩	شيندلر (F A)	درج كهربائي وقطع غيار	١٧٨,٩٩٨,٥٠٦	٢٤,٢٣٩,٤٣٤
٨	التفتيش الفني للصناعة والشحن	IEI	تفتيش التجهيزات	١,٩٢٩,٢٤٠	١٠,٩٢٩,٢٤٠
٩	صناعة الداخل عام ١٩٩٢	CNTIC	نقل التكنولوجيا إلى واكن بارس	٣,٣٥٠,٠٠٠	٤,٠٥٣,٥٠٠
المجموع				٦٦٩,٥٣٨,٣٩١	٨٢٥,٨٦٨,٨٩٧

يلاحظ أن المبلغ الذي قدم عام ١٩٩٦ وخلال الاعوام الخمسة الماضية لـ«المترو» كان رصيداً بسيطاً، ما أدى الى تفاقم المشاكل الموجودة فعلاً في اسطول النقل. ونحن نأمل ان يُعالج موضوع توفير العربات والقاطرات لتحل مشاكل المواطنين في ساعات الازدحام بشكل عاجل.

جدول التجهيزات التي ينبغي شراؤها عام ٢٠٠٢

المسلسل	الموضوع	الشركة المتعاقد معها	نوع التجهيزات	المبلغ الصافي للعقد دولار	المبلغ الصافي للعقد مقدمة الدفع مليون ريال
	قطار مترو طهران	واكن بارس	٧٧ عربة صناعة في الداخل	٤٢,٠٠٠,٠٠٠	-
	نظام البطاقة	صنام	نظام آلي للبطاقة	-	٨٦,٠٠٠
	قطارات طهران - كرج	Norinco	تجهيزات متحركة	٢٩,٠٠٠,٠٠٠	٣٤,٨٠٠٠
	نظام إعلان وإطفاء الحريق	Federal Asia	تجهيزات السلامة	٨,٠٠٠,٠٠٠	٩,٦٠٠
	إكمال النصف الشرقي لخط ٢ التجهيزات المتبقية	Citic		٩٢,٠٠٠,٠٠٠	-
	المجموع			١٧١,٠٠٠,٠٠٠	١٣٠,٤٠٠

جدول التجهيزات المرجوة لبلوغ طريق ٤ دقائق خطي (١) و (٢) طهران

الموضوع	عدد القطارات الموجودة		عدد القطارات الإضافية المرجوة	قيمة عربة واحدة من نوع DC (ألف دولار)	قيمة عربة واحدة من نوع DC (مليون دولار)	قيمة كل عربة من نوع AC (ألف دولار)	قيمة القطارات المرجوة من نوع AC (مليون دولار)
خط ١+	٢٠١		٢٠	٦٠٠	٨٤	٧٠٠	٩٨
خط ٢	١١٣		٤	٦٠٠	١٧	٧٠٠	٢٠
المجموع	٣١		٢٤		١٠٣		١١٨

- يتألف القطار الواحد من خط (١) و (٢) من سبع عربات.
- بعد تشغيل اربعة خطوط المترو ينبغي خفض مدة الانتظار للقطار من ٤ دقائق الى دقيقتين.

الجدول أعلاه يوضح الحاجة الى ضخ مبلغ ١٢٠ مليون دولار لبلوغ مدة ٤ دقائق بين قطار وآخر. وبعد بناء الخطوط الجديدة، ينبغي بلوغ مدة دقيقتين في ساعات عمل المترو، ما يتطلب شراء تجهيزات متحركة (عربات) في الاعوام الثمانية القادمة.

النصف الشرقي للخط (٢) من ميدان امام خميني (ره) الى دردشت

سيبدأ تنفيذ النصف الشرقي للخط (٢) لمترو طهران من ميدان امام خميني (ره) حتى تقاطع طريق رسالت السريع ودردشت بطول ١١ كيلومتراً بعشر محطات للقسم المتبقي من خط (٢) طبقاً للتخطيط المعد للاقسام الثلاثة في صيف ٢٠٠٢ وآذار/مارس عام ٢٠٠٣ وآذار/مارس ٢٠٠٤ على التوالى. وقد وافقت منظمة الادارة والتخطيط العامة على منح تسهيلات مالية طويلة الاجل بقيمة ٧٨/٢٥ مليون دولار من الصين. كما تعهدت بلدية طهران بدفع هذا الدين الى الصين. وفي ما يلي مواصفات الخط المذكور والوضع المالي المتعلق به.

جدول اوصاف النصف الشرقي للخط (٢) لمترو طهران

شرح المسير	طول الخط (كيلومتر)	عدد المحطات	المرآب	نقطة الكهرباء	عدد القطارات	الإئتمان المرجو بأسعار عام ٢٠٠٢	
						عمران (مليون دولار)	تجهيزات (مليون دولار)
من ساحة الإمام الخميني (ده) إلى دردشت (رسالت)	١١	١٠	١	١	١١	٦٥٧	+

متوجبات الوضع النقدي للمشروع

برنامج التشغيل				نسبة الربح للميزانية	مدة دفع أقساط الميزانية	قيمة الدولار الواحد	نسبة التضخم السنوي (النفقات بالريال)
القسم الأول	القسم الثاني	القسم الثالث	المجموع				
سنة واحدة	سنة واحدة	سنة واحدة	ثلاث سنوات	×	×	×	١٢في المئة

طبقاً للنفقات بالعملة الايرانية (الريال) وبالدولار، وتقدير قيمة الدولار الواحد بـ ٥٠٠ تومان كحد متوسط، والنفقات التكميلية، يتوضح ان كلفة الكيلومتر الواحد من انشاء المترو تساوي ٣٠ ـ ٣٥ مليون دولار. وقد شكل هذا المبلغ اساساً للتفاوض مع الشركات الاجنبية والتقديرات اللاحقة. غير أن السعر المقدم من جانب البلدان الغربية حتى الآن يراوح بين ٥٠ ـ ٦٠ مليون دولار لكل كيلومتر واحد من المترو.

جدول مدفوعات حصة البلدية والحكومة في الوضع الراهن

الموضوع	الجهة	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	١٩٩١
دفع ربح القرض في فترة البيع الاحتياطي	الحكومة	-	٤٥٧	٤٤٢/٥	٤٢٤	٤٠٢	٣٧٤	٣٣٩	٢٩٧	٣٤٤	١٨٠	١٠٠	-	-	-
دفع اقساط ميزانية التجهيزات	الحكومة	٧٣/٠٩	٢٢٦	٢١٢/٧	١٩٩	١٥٦	٩٠٥	٢/٨	١/٣	-	-	-	-	-	-
دفع ربح القرض في فترة المشاركة المدنية	الحكومة	-	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	-	-	-
دفع قرض بقيمة ٢٩ مليون دولار لشراء قطار	الحكومة	-	-	٣٥	-	-	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	١٧
دفع أصل الأقساط لقرض المشاركة المدنية	البلدية	-	٦٢/٩	٧٧/٧	٩٦	١١٩	١٤٦	١٨١	٢٢٣	٢٧٦	٣٩٠	٤٢٤	-	-	-
دفع ربح القرض المستلم في فترة المشاركة	البلدية	-	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	-	-	-
دفع القرض المستلم في عام ٢٠٠٠	البلدية	-	٩٦/٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٢	-	-	-
دفع القرض المستلم في عام ٢٠٠١	البلدية	-	-	-	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	-
دفع القرض بقيمة ٧٨/٢٥ مليون دولار للنصف الشرقي للخط ٢	البلدية	-	-	١٣/٩	-	-	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣	٥٢
دفع القرض بقيمة ٢٢ مليون دولار لشراء ٧٧ عربة	البلدية	-	-	٥٠	-	-	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٢
دفع القرض المستحصل لشراء سلم كهربائي	البلدية	-	-	٣/٨	١٦	٢٢	٢١	٢٠	١٩	٢٠	١٨	١٧	١٦	-	-

المجموع العام ١١٨٩٣/٥

يلاحظ أن البلدية تعهدت بحصة مهمة في توفير الائتمانات التي يحتاجها «المترو». وهي أوسع من طلب الحكومة ومنظمة الادارة والتخطيط العامة. لذا ينبغي الحفاظ على حصة الحكومة بنسبة ٥٠ في المئة، وعلى حصة البلدية بنسبة ٥٠ في المئة، وأن تقوم الحكومة بنشاط اكبر في ضمان الارصدة التي يحتاجها «المترو».

طبقاً لقرار مجلس الوزراء الخاص بنقل المسؤولية عن المترو الى بلدية طهران، تظهر حصة كل منهما من الارصدة الداخلية والخارجية المستحصلة للخطة الأولى لشركة «المترو»، ان بلدية طهران التزمت تماماً حتى الآن بدفع حصتها، بينما قامت الحكومة بدفع حصتها لعام ٢٠٠١ . إلاّ أنها، للاسف، لم تتمكن من تسديد قيمة حصتها عام ٢٠٠٢.

الجدول المبرمج لتشغيل الاقسام المتبقية لخطوط (١) و (٢) و (٥) لمترو طهران وضواحيها

المسار	موعد التدشين
مسير كرج الى مهرشهر بطول ١٠ كيلومترات بمحطة واحدة	ربيع ٢٠٠٣
٣ محطات في مسار طهران ـ مهرشهر	آذار/مارس ٢٠٠٣
محطتان في مسار طهران ـ مهرشهر	آذار /مارس ٢٠٠٤
محطتان في مسار طهران ـ مهرشهر	آذار /مارس ٢٠٠٥
مسار ميدان الامام (ره) حتى بهارستان بطول ٦/ ١ كيلومتر بمحطتين	صيف عام ٢٠٠٣
مسار بهارستان حتى الشهيد مدني بطول ٧/ ٢ كيلومتر بثلاث محطات	آذار /مارس٢٠٠٣
مسار الشهيد مدني حتى دردشت (رسالت) بطول ٨/ ٦ كيلومتر مع ٥ محطات	آذار /مارس ٢٠٠٤
مسار علي آباد حتى شهرري بطول ٩/ ٣ كيلومتر بمحطتين	خريف ٢٠٠٢
مسار شهرري حتى المرقد المطهر للامام (ره) بطول ٦/ ٩ كيلومتر بثلاث محطات	آذار /مارس٢٠٠٢

ثمة أمل بأن تتوافر الارصدة اللازمة خلال الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وان يؤدي تنفيذ العقود والائتمانات الخارجية الى استكمال البرنامج الاول في الاعوام المقبلة كذلك. ومن المؤكد إن إكمال كل المسارات والمحطات في الخطة الاولى، يولد طاقة نقل نحو ١/٧ مليون راكب. وإذا أخذنا في الحسبان الإقبال الكبير على استخدام «المترو» وتزويده بالعربات اللازمة، فإن عدد المستفيدين من الرحلات في المدينة بواسطة المترو يتجاوز ما يناهز المليون راكب يومياً، أي نحو ٣٥٠ مليون رحلة في السنة الواحدة، ما يتيح امكانية الحد من استهلاك الوقود بمعدل ٣٠٠ مليون ليتر، وهوما تعادل قيمته نحو٤٥ مليون دولار في السنة. ويمكن أن يستفيد مترو طهران بسهولة من القوانين المتعلقة بتحسين استهلاك الوقود والافادة من ائتمانات «باي بك» البند «ي» تبصرة ٢١ لقانون الموزانة لعام ٢٠٠٢ بضمان الحكومة أو وزارة النفط.

مصادر توفير النفقات في مرحلة التشغيل

تقدم معظم بلدان العالم نسبة عالية من نفقات تشغيل المترو على شكل دعم، لان استخدام المترو لا يؤدي الى خفض نسبة التلوث في الهواء والحد من استهلاك البنزين واستخدام وسائط النقل وقطع غيارها فحسب، وإنما إيضاً الى توسعة الشوارع وإنشاء الجسور، ويقلل من الاضرار الجسدية والنفسية الناجمة عن تلوث الهواء والتلوث الصوتي. ويعكس الجدول الآتي مصادر توفير نفقات استخدام المترو في خمسة عشر بلداً في العالم. ويلاحظ أن المترو في هذه البلدان يستفيد من دعم حكومي لتشغيلة تبلغ نسبته ٦٠ في المئة.

جدول مصادر توفير نفقات المترو في مرحلة تشغيله في عدد من بلدان العالم

السلسل	المدينة	البلد	النسبة المئوية لتوفير نفقات تشغيل المترو		
			البطاقة ـ الأجرة	المصادرة التجارية	الدعم الحكومي
١	هونغ كونغ	هونغ كونغ	٩٢	٨	-
٢	اوزاكا	اليابان	٩١	٨	١
٣	طوكيو	اليابان	٧٩	١٣	٨
٤	بارسلون	اسبانيا	٨١	٥	١٤
٥	ساوبولو	البرازيل	٦٠	٣	٣٧
٦	مدريد	اسبانيا	٥١	-	٤٩
٧	مكريكوسيتي	المكسيك	٤٢	٧	٥١
٨	نيويورك	أميركا	٤٤	٥	٥١
٩	فوكويوكا	اليابان	٣٩	٣	٥٨
١٠	لشبونة	البرتغال	٢٧	١١	٦٢
١١	بالتيمور	أميركا	٣٢	-	٦٨
١٢	طهران	ايران	٢٧	٣	٧٠
١٣	كوبه	اليابان	١٩	١٠	٧١
١٤	ميامي	أميركا	٢٦	-	٧٤
١٥	روما	ايطاليا	٢٥	-	٧٥
١٦	يوسمان	كوريا الجنوبية	١١	-	٨٩

المصدر ١٩٩٨ ـ ١٩٩٧ Janes.

يلاحظ أن احد الأطراف الرئيسة لتوفير نفقات الاستثمار في انشاء المترو هي الحكومات المحلية والمركزية. وعليه تعتبر التغطية المالية من جانب الحكومات لبناء المترو في كثير من بلدان العالم في مجال التجهيزات وفعاليات البناء امراً لابد منه وضرورياً، وتعادل حصة الحكومة المركزية في نفقات البناء الـ ٥٠ في المئة.

الخطة الثانية (٢٠٠٣-٢٠١٩)

إن تنفيذ الخطة الاولى سيؤدي الى توسيع خطوط المترو في طهران لتصل الى ٩٠ كيلومتراً و٤٥ محطة. وبذلك تحتل طهران المرتبة ٢٠ بين المدن التي لديها مترو الانفاق. لكن الأمر المؤكد هوان قضايا المرور في طهران تحتاج الى إنشاء خطوط أخرى. وفي حال عدم توسيع المترو في المدينة، فلن تتم الافادة بالشكل المطلوب من طاقة المترو.

نظراً إلى تنفيذ الخطوات الاساسية في صناعة المترو في الخطة الاولى، فان ضمان الارصدة والائتمانات لتوسيعها بات امراً يسيراً. وتأسيساً على أفكار عمدة طهران ملك مدني ورؤيته الإيجابية جداً إزاء حل مشاكل المرور والبيئة في مدينة طهران وايمانه بضرورة استكمال شبكة المترو بطهران باعتبار ذلك احد السبل الاساسية لحل هذه المشاكل، بدأ التخطيط الاولي للخطة الثانية القائمة على مد ١٠٠ كيلومتر من خطوط المترو الجديدة في فترة زمنية قصيرة الامد. ويبقى ان يحظى هذا المشروع بدعم المجلس الاسلامي البلدي لطهران ومجلس الوزراء ومجلس الشورى الاسلامي.

الموضوع	طول الخط (كيلومتر)	عدد المحطات	عدد المرآب	عدد القطارات لفترة دقيقتين
الخط ٤	٢٠/٥*	٢٣	١	٤٤
توسيع الخط إلى تجريش	٧/٨	٧	-	١٥
توسيع الخط ٢ إلى كراج	٩/٢	٤	-	١٨
الخط ٣	٢٢**	٢٦	١	٤٧
الخط ٦	١٧	١٨	١	٣٨

* الطول الاجمالي للخط (٤) نحو ٢٥ كيلومتراً. وسيتم انشاء القسم الاول منه بمسافة ٢٠/٥ كيلومتراً. وسيتم في المراحل الاخرى توسيعه ليصل الى ٢٥ كيلومتراً.

** طول الخط (٣) سيكون نحو ٣٩ كيلومتراً، وسيتم بناء ٢٢ كيلومتراً منه في المرحلة الأولى. وسيتم توسيع هذا الخط في المراحل الاخرى ليصل الى ٣٩ كيلومتراً.

اكمال خطوط المترو المحورية

لحسن الحظ، يؤمن كل من مجلس الوزراء ووزارتي الاسكان والاعمار والطرق والمواصلات المحورية ايماناً راسخاً بضرورة الربط بين المدن المحورية لطهران كبرند وهشتگرد والمطار الدولي. وقد أدرج بناء هذه الشبكات المحورية مع ضمان دفع تكاليفها من الموارد الداخلية لهذه المدن في برامجها، وذلك بدعم من المجلس البلدي الاسلامي لطهران وبلدية طهران وشركة مترو الانفاق في المدينة. ونرجو أن تصدر الحكومة قرارها ببناء هذا النظام المحوري للوزارات المعنية، بما يمهد للافادة من القروض الأجنبية عبر الضمانات المقدمة من وزارتي الاقتصاد والمالية والبنك المركزي. وسيؤدي تنفيذ هذه الخطط الثلاث إلى قيام واقع مناسب جداً لنقل الركاب بطهران.

وفي ما يلي إشارة سريعة فقط الى آثار المترو في مدينة طهران:

- اتاحة امكانية السفر داخل المدينة والوصول إلى ضواحي المدينة بسرعة مناسبة؛
- التنقل بسلامة مع التقنيات المكنة؛
- تقديم خدمات يمكن الاعتماد عليها في النقل بسرعة مناسبة؛
- الاهتمام بقضايا البيئة عبر الحد من شبكات الشحن والنقل الملوثة للهواء؛
- إقامة تنسيق مناسب مع باقي وسائل النقل في المدينة، كسيارات الاجرة والحافلات؛
- بذل الجهود لإيجاد اجواء اجتماعية هادئة ومريحة عبر توفير أجواء هادئة في الشحن والنقل داخل المدينة؛
- منع اتساع المدينة واستقطاب الفائض السكاني الموجود في طهران وفي المدن المجاورة من خلال ايجاد نظام الشحن والنقل السريع؛
- تحسين نظام المرور في المدينة؛
- عدم إضاعة وقت المواطنين؛
- الحد من استهلاك البنزين من خلال استخدام الطاقة الكهربائية، وذلك من اجل الحفاظ على احتياطي النفط في البلاد؛
- الحد من حوادث المرور؛
- امكانية الافادة من محطات المترو وانفاق المترو، كملاجئ عند الحاجة والظروف الطارئة؛
- ايجاد ثقافة تنظيم الوقت في الحياة اليومية للمواطنين ونشر هذه الثقافة.

السابقة والمكاسب

ـ **عام ١٨٦٨**: اقتراح إنشاء خط «الترامـوا» في المدينة من جانب بارون جوليوس دوريتر في عهد ناصرالدين شاه.

ـ **عام ١٨٩٤**: مد خط سكك الحديد «طهران ـ شهرري» المعروف بعربة الحصن من جانب شركة بلجيكية.

ـ **عام ١٩٧١**: بدء الدراسـات الاجتماعية والاقتصادية وحركة المرور لمدينة طهران، واستشراف التغيرات التي ستطرأ عليها حتى عام ١٩٩١ من جانب شركتي "Ratp" و «سوفروتو» الفرنسيتين.

ـ **أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤**: تقديم التقرير النهائي واختيار النظام المختلط للشارع والمترو (يشمل شبكة من الشوارع مع طريق سريع التفافي حول المنطقة المركزية وطريقين سريعين للمناطق الحديثة في المدينة، وشبكة مترو أنفاق مؤلفة من سبعة خطوط يتم اكمالها بشبكة من الحافلات وسيارات الاجرة).

ـ **شباط/ أبريل ١٩٧٥**: المصادقة على قانون تأسيس شركة سكك حديد مدينة طهران وضواحيها (المترو) من جانب المجلس النيابي الايراني السابق وابلاغه الحكومة بذلك ـ وتأييد الحكومة إنشاء اربعة خطوط للمترو بطول ٦٣ كيلومتراً.

ـ **شباط/ فبراير ١٩٧٥**: التوقيع على عقد لانشاء مترو طهران مع المهندسين الاستشاريين لشركتي "RATP" و «سوفروتو» الفرنسيتين لانشاء اربعة خطوط للمترو خلال ٩ سنوات قابلة للتمديد لمدة عامين اضافيين.

ـ **عام ١٩٧٩**: تنفيذ ٢٨٧٠ متراً من المترو بين محطتي ميرداماد والمصلى، إضافة الى تنفيذ ٩٠في المئة من العمليات الانشائية للمحطتين المذكورتين.

ـ **تموز/ يوليو ١٩٨٠**: مصادقة مجلس الثورة على اللائحة القانونية لتعديل قانون تأسيس شركة سكك حديد مدينة طهران وضواحيها (المترو).

ـ **تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠**: مجلس الوزراء يصادق في لجنته الفنية على الاقتراح الداعي الى ترك المناقصة والطريقة العامة لمواصلة المشروع المذكور، ولكن من دون ابلاغه بخروج الخبراء الفرنسيين من ايران بعد اندلاع الحرب.

ـ زيارة قائد الثورة ورئيس الجمهورية ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام ووزير الداخلية ورئيس بلدية طهران ورئيس المجلس البلدي الاسلامي لمدينة طهران لمحطات ومنشآت المترو.

- **شباط / فبراير ١٩٨١**: الايقاف الكامل للمشروع (مجلس الوزراء يقرر ايقاف تنفيذ مشروع المترو لطهران بشكل كامل، واعادة النظر بكل العقود المبرمة حول هذا المشروع لصالح الجمهورية الاسلامية الايرانية).

- **كانون الثاني / يناير ١٩٨٤**: رئيس مجلس الشورى الاسلامي الشيخ هاشمي رفسنجاني يعلن في خطبة صلاة الجمعة ضرورة انشاء مترو الانفاق بطهران.

- **نيسان / ابريل ١٩٨٧**: التوقيع على اول عقد للمشاركة المدنية مع مصرفي تجارت وملت بقيمة ٥٠ مليار ريال (نحو ٦,٥ مليون دولار).

- **عام ١٩٩٤**: انضمام مصرفي ملي وسبه، وتشكيل مجموعة من البنوك.

- **آذار / مارس ١٩٩٥**: التوقيع على عقد لشراء التجهيزات الثابتة لخطي (١) و (٢) لمترو طهران مع شركة Citic.

- **نيسان / ابريل ١٩٩٣**: التوقيع على عقد لشراء التجهيزات الثابتة والمتحركة لخط مترو طهران - كرج - مهرشهر مع شركة نورينكو.

- **شباط / فبراير ١٩٩٨**: الافتتاح الرسمي لمترو طهران - كرج بحضور سيادة الرئيس محمد خاتمي.

- **شباط / فبراير ١٩٩٩**: افتتاح وتدشين الجانب الغربي من الخط الثاني من ميدان صادقية الثاني وحتى ميدان الامام الخميني (ره) كأول مترو أنفاق في ايران من جانب سيادة الرئيس خاتمي.

- **تموز / يوليو ٢٠٠٠**: نقل مهمات شركة سكك حديد مدينة طهران وضواحيها (المترو) الى بلدية طهران رسمياً.

إن تشغيل الخط الرقم (١) لمترو طهران لم يكن النهاية، بل شكّل بداية لثمار الجهود المبذولة من جانب العمال والموظفين والمهندسين والاستشاريين والمتعاقدين مع شركة المترو.

ويعود تاريخ الحديث عن انشاء سكك الحديد في مدينة طهران الى ما قبل ١١٠ اعوام. وهو كان من جملة النقاط التي جاء ذكرها في رسالة الامتيازات التي عرفت باسم «عقد بارون جوليوس درويتر» في عهد ناصرالدين شاه. وتم في حينه مد خط حديد بين مدينة ري (شاه عبد العظيم) وميدان باغ شاه، والذي كان يعرف بعربة الحصن.

خطوط مترو طهران وضواحيها وآفاق المستقبل

من اجل حل مشكلة المرور في طهران وتشجيع أهالي هذه المدينة على عدم استخدام

سياراتهم الخاصة، أناطت منظمة التخطيط والميزانية وبلدية طهران عام ١٩٧١ بشركة سوفرتو الفرنسية دراسة وضعية الشحن والنقل في المدينة واعداد مشروع المترو بطهران . واعتمدت الشركة المذكورة المعلومات والاحصاءات المتوافرة والتوقعات المرتبطة بالزيادة السكانية وحركة المرور، وقدمت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤ تقريراً بعنوان «مشروع الشحن والنقل في طهران». واقترحت الشركة المذكورة في تقريرها في مشروع طويل الاجل يستمر حتى عام ١٩٩١ تنفيذ وسائط للشحن والنقل فاعلة داخل المدينة التي كان عدد سكانها يبلغ في حينه ٨ ملايين نسمة عبر الافادة من نظام مختلط بين الشارع والمترو ينطوي على شبكة للمترو لنقل الركاب من والى وسط للمدينة. ويتم اكمال هذه الشبكة من خلال توسيع شبكة النقل الفوقية وتشمل الشبكات التالية:

ـ إعداد شبكة من الشوارع تشمل طريقاً سريعاً التفافياً حول وسط للمدينة، وطريقين سريعين يستخدمان للنقل والشحن من والى المناطق الحديثة الانشاء في المدينة؛

ـ إعداد شبكه مؤلفة من ٧ خطوط من المترو يبلغ مجموع طولها ١٤٦ كيلومتراً ؛

ـ تسيير شبكة من الحافلات لخدمة شبكة المترو.

بعد انتصار الثورة الاسلامية، ونظراً لمساحة مدينة طهران الشاسعة، أُضيف خط مترو طهران ـ هشترد الى الخطوط المرسومة بهدف تشجيع المواطنين على السكن في المدن المجاورة لطهران. وبذلك بلغ عدد خطوط المترو ثمانية خطوط، أحدها خارجي، و٧ منها داخل المدينة. كما وضعت شركة المترو في جدول اعمالها مد خط خارجي آخر الى مدينتي برديس وبرند (يصل الى مطار الامام الخميني الدولي ومدينة ورامين، نظراً لمواصلة انشاء المدن الجديدة في ضواحي طهران). وسيؤدي مد هذه الخطوط الى تمكين المواطنين من الوصول الى احدى محطات المترو في رحلاتهم داخل المدينة. وبعد نزولهم في المحطة المحددة سيتمكنون من التوجه الى أماكن عملهم أومنازلهم باسرع وقت ممكن. وستقوم بقية أنظمة النقل العام، كالحافلات الكبيرة والصغيرة، بدورها المكمل للمترو لنقل المواطنين.

مترو طهران وضواحيها عام ٢٠٢١

إن مركزية طهران السياسية والاقتصادية في الجمهورية الاسلامية دفع نحو١٥في المئة من سكان ايران إلى العيش في المدينة. وقد يتجاوز عدد سكان طهران عام ٢٠٢١ الـ ١٤ مليون نسمة. وسيزداد بذلك عدد الرحلات داخل المدينة وضواحيها. على أن وسائل النقل الفاعلة في مدينة طهران الكبرى تتمثل في خطوط المترو التي يمكنها نقل الركاب على نطاق واسع.

إن البرنامج الاستراتيجي لشركة سكك حديد مدينة طهران وضواحيها (المترو) لتنظيم

شؤون النقل والشحن داخل المدينة وضواحيها ينطوي على انشاء أربعة خطوط للمترو داخل المدينة و أربعة خطوط للمدن الواقعة في ضواحي طهران، وهي هشتكرد وبرند وبرديس وورامين. وإذا ما تحقق هذا البرنامج، فسترتفع الطاقة الاستيعابية لنقل الركاب الى نحو ١٧٠ الف راكب في الساعة في اتجاه واحد، وستغطي خطوط المترو الاقسام الرئيسة لمدينة طهران. كما سيزيد معدل السرعة لخطوط المترو اكثر من ضعف معدل سرعة وسائط النقل العامة، بحيث تصل إلى نحو ٣٦ كيلومتراً.

الخط الرقم (١) لمترو طهران

يبدأ الخط الرقم (١) لمتروطهران من محطة ميرداماد في الطريق السريع للشهيد آية الله حقاني في شمال طهران. وبعد اجتيازه لمصلى طهران وشارع مفتح وسعدي يتقاطع مع الخط الرقم (٢) لمترو طهران في ميدان الامام الخميني (ره). وبعد اجتيازه لشارع خيام، يستمر من محطة شوش، وينتهي عند المرقد المطهر للامام الخميني (ره) بعد اجتيازه لمناطق ترمينال في الجنوب وعلي آباد وشهر ري وفتح آباد والشهداء. ويبلغ الطول الاجمالي لهذا الخط ٢٨,١ كيلومتراً. وهوتحت الارض من ميرداماد حتى تقاطع شارعي خيام وشوش، ويستمر فوق الأرض إلى المرقد المطهر للامام الخميني (ره).

ويبلغ عدد المحطات في هذا الخط ٢٢ محطة، ١٦ منها تحت الارض، و٦ منها فوق الارض. ويبلغ الفاصل بين كل محطة واخرى ٨٧٣ متراً. وتم التخطيط لتشغيل هذا الخط في ثلاث مراحل، وهي:

- يبلغ طول القسم الاول ٨,٥ كيلومترات، ويبدأ من دروازه دولت وينتهي بعلي آباد، وله عشر محطات.

- يبلغ طول القسم الثاني ١٤,٦ كيلومتراً، ويبدأ من ميرداماد وينتهي بعلي آباد، وله ١٧ محطة.

- يبلغ طول القسم الثالث ٢٨,١ كيلومتراً، ويبدأ من ميرداماد وينتهي بمرقد الامام الخميني (ره)، وله ٢٢ محطة.

النصف الغربي للخط الرقم (٢) اول خط لمترو أنفاق لطهران

يبدأ هذا القسم من الخط الرقم (٢) لمترو طهران من ميدان الامام الخميني (ره) وينتهي في الجنوب الغربي للميدان الثاني لصادقية (محطة طهران). ويلتقي هذا الخط مع الخط الرقم (١) لمترو طهران. ويبلغ طول الخط ٩,٨ كيلومترات، وله ٩ محطات ومرآب واحد. وتشمل محطاته الامام الخميني (ره) ومحطة حسن آباد ومحطة المجلس الواقعة مقابل بوابة مجلس الشورى

الاسلامي ومحطة ميدان حر ومحطة نواب ومحطة آزادي ومحطة جامعة شريف الواقعة في بلوار سهرورد ومحطة طرشت وانت في شارع الشهيد جوب تراش ومحطة طهران الواقعة في الجنوب الغربي لميدان صادقية الثاني.

خطوط مترو طهران وضواحيها في عام ٢٠٠٥

يبدأ الخط الرقم (١) لمترو طهران وضواحيها من الطريق السريع لحقاني في شمال طهران. وبعد تقاطع مع طريق همت السريع ومصلى طهران وشوارع الشهيد بهشتي والشهيد مطهري واجتيازه شارعي الشهيد مفتح وسعدي يصل الى ميدان الامام الخميني (ره). ويستمر هذا الخط متجهاً من ميدان الامام الخميني نحو تقاطع شوش وخيام، وبعد اجتيازه لمحطات ترمينال الجنوب وخزانة وعلي آباد وجوانمرد قصاب وشهر ري وفتح آباد ينتهي في مثوى الشهداء ومرقد الامام الخميني (ره).

ويبدأ الخط الرقم (٢) لمترو طهران من دردشت في شرق طهران، وبعد اجتيازه لطريق رسالت السريع يصل شارع الشهيد آية الله مدني. وبعد اجتيازه ميدان بهارستان وشارع ملت يتقاطع مع الخط الرقم (١) للمترو في ميدان الامام خميني (ره) ويستمر حتى شارع آذربايجان. ويميل هذا الخط بعد ذلك نحو شارع آزادي وينتهي في الجنوب الغربي لفلكة صادقية (محطة صادقية).

الخط الرقم (٥) للمترو يبدأ من فلكة صادقية الثانية (محطة طهران) ويستمر حتى كرج. وقد أنشئت محطات هذا الطريق بناءً على الضرورات المحلية في حي اكباتان وملعب آزادي وفي بعض طرق الاحياء والمعامل الموجودة في هذا الطريق.

تشغيل القسم الثالث من الخط الرقم (١)

تم تقسيم الخط الرقم (١) من مترو طهران طبقاً للجدولة الزمنية بعشر محطات الى اربعة اقسام. وقد افتتح الرئيس خاتمي القسم الاول منه من محطة دروازه دولت وحتى محطة علي آباد، والذي اكمل (بلطف من الله عز وجل) وبالجهود المتواصلة ليلاً نهاراً للعمال العاملين في المترو، وذلك في آب/اغسطس ٢٠٠١.

المرحلة الثانية لهذا الخط افتتحت في آذار/مارس ٢٠٠١ من محطة دروازه دولت وحتى محطة ميرداماد، ودشنها رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام فضيلة الشيخ اكبر هاشمي رفسنجاني.

أما القسم الثالث من هذا الخط ـ الذي يبدأ من علي آباد حتى شهرري ـ فيتألف من محطتين، هما محطة جوانمرد قصاب وشهرري، وافتتح بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢ من جانب رئيس مجلس الشورى الاسلامي سماحة الشيخ مهدي كروبي. وقد بدأ الركاب الافادة من هذا الخط في اليوم نفسه. ويذكر ان تشغيل هذا القسم من الخط الرقم (١) للمترو اضاف يومياً نحو ١٢٠ الف راكب الى عديد الركاب في المترو بطهران.

إن التنمية السكانية في المدن المختلفة لها اسباب مختلفة، منها الهجرة الواسعة من الريف، الأمر الذي زاد الضغط على البرامج الموجودة في المدن، كنظام النقل والشحن والمرور. وقد ادى اتساع المدن بشكل غير مألوف الى إيجاد مشاكل لنقل الركاب. وتعود هذه المشاكل الى زيادة الطلب على السفر. وعليه تكمن الصعوبة في إيجاد حركة تنقل بنفقات مناسبة للمواطنين في استخدام وسائط النقل، والتي تعد من الاهداف الرئيسة للمسؤولين عن القضايا البلدية.

لقد اتخذت مشكلة الشحن والنقل والمرور بمدينة طهران ابعاداً واسعة يمكن الاشارة الى اضطراب المواطنين لدى التنقل وإضعاف قواهم الجسدية والأثر السلبي في معنوياتهم والحالات العصبية وزيادة الملل والتوتر والمشادات الكلامية والعراك وزيادة الامراض وزيادة تلوث الهواء والبيئة بما لا يطاق وازدحام المرور بشكل طويل في الشوارع. على أن القضايا المذكورة لها أسبابها المختلفة، منها عدم إجراء الدراسات وعدم الاسراع في شق الطرق داخل المدينة واستهلاك اسطول النقل العام فيها والنقص الشديد وعدم التصدي الحازم لمرتكبي المخالفات في قيادة السيارات.

ويعتبر مترو الانفاق الوسيلة التي اذا ما استخدمت فيها التقنيات المتقدمة والحديثة، سرعان ما تحتل مكاناً رفيعاً بين باقي وسائط النقل، وتؤدي دوراً مهماً في تخفيف حدة الازدحام في حركة المرور. لكن هذا لا يعني حل كل المشاكل بتشغيل المترو.

لقد بذلت شركة مترو طهران منذ تشغيل خط المترو حتى الحادي والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ جهودها لتقدير الخدمة المناسبة للركاب المحترمين. وقد استفاد خلال هذه الفترة من الخط الرقم (١) للمترو ٤١ مليون و٣٦٦ الف و٨٨٠ راكباً و١٠٩ ملايين و٨٧ الف و١٠٦ ركاب من الخط الرقم (٢) للمترو، و٦٥ مليون و٧٤٤ الف و٣٧ راكباً. وفي عام ١٩٩٩ بلغ عدد الركاب في المترو٥٧٨٤٠٩٤ راكباً. وفي عام ٢٠٠٠ بلغ عدد ركاب المترو٣٥,٢١٣,٢٩٧ راكباً، بينما ارتفع عدد الركاب عام ٢٠٠١ الى ٦١,٤٠٠,٤٢٨ راكباً. وفي عام ٢٠٠٢ بلغ عدد الركاب حتى الشهر التاسع ١٠٤,٩٢٠,٣٦٤ راكباً.

عدد الركاب في الربع الثالث من عام ٢٠٠٢

الموضوع	الخط الرقم (١)	الخط الرقم (٢)	الخط الرقم (٥)	مجموع الخطوط
عدد الركاب من بداية التشغيل	٤١,٣٦٦,٨٨٠	١٠٩,٠٨٧,١٠٦	٥٦,٧٤٤,٠٣٧	٢٠٧,١٩٨,٠٢٣
عدد الركاب في الربع الثالث من عام ٢٠٠٢	١٦,٩٣٥,٨٣٨	١٨,١٩٤,٨٩٧	٧,٣٦٦,٢١٦	٤٢,٤٩٦,٩٥١
عدد الرحلات (طبقاً للجدول)	١٣,٣٤٣	١٤,٤٥٢	٥,٢١٢	٣٣,٠٠٦
طاقة النقل في الربع الثالث من عام ٢٠٠٢	١٧,٣٤٤,٦٠٠	١٨,٧٨٧,٦٠٠	٦,٧٧٥,٦٠٠	٤٢,٩٠٧,٨١١
معدل الركاب يومياً	١٨٨,١٧٦	٢٠٢,١٦٦	٨١,٨٤٧	٤٧٢,١٨٩
المعدل اليومي لركاب القطار	١٩٢,٧١٨	٢٠٨,٧٥١	٧٥,٢٨٤	٤٧٦,٧٥٣

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانشاء مترو طهران

إن وسائل النقل المطلوبة في المدينة هي تلك الوسائل التي تجتمع فيها السرعة والانتظام والراحة، وتتمكن من نقل اكبر عدد من الركاب بفاعلية، وتشجع المواطنين على عدم استخدامهم وسائلهم الشخصية.

يبلغ حالياً عدد الرحلات اليومية داخل المدينة بطهران نحو ١١,١٠٠,٠٠٠ رحله. كما تبلغ الرحلات الى المدن نحو ١,٨٢٠,٠٠٠ رحلة. والنقطة المهمة في هذه الاحصاءات هي أن حصة المترو في الواقع يتم اداؤها في أهم جانب من الشحن والنقل المدني في اكثر المناطق ازدحاماً في المدينة. وفي هذا الجانب يتم تقديم جانب من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاستفادة من المترو على الصعيد الوطني.

الآثار الاجتماعية للمترو

- تخصيص المزيد من الشوارع للمارة؛
- امكانية التوصل الى المناطق النائية من المدينة؛
- المساعدة في تكريس الانتظام الاجتماعي عبر امكانية التخطيط الدقيق للشعب

حصة وسائط النقل المختلفة في الرحلات داخل المدينة عام ٢٠٠٤

- الحافلات: ٢٣في المئة؛
- سيارات الاجرة: ١٠ في المئة؛
- السيارات الخصوصية: ١٨في المئة؛
- المترو: ١٣ في المئة؛
- الدراجات النارية والهوائية: ١٠ في المئة؛

- الحافلات الخاصه بنقل الموظفين والعمال: ٥٠ في المئة؛

- الشاحنات الصغيرة: ٣ في المئة؛

مجموع التوفير في النفقات اثر تشغيل خطوط المترو في طهران:

- نفقات اتلاف وقت المواطنين بطهران: ٢٣٠ مليار ريال

- نفقات استهلاك البنزين: ٢٩٦ مليار ريال

- نفقات العلاج الناجم عن تلوث الهواء: ١١ مليار ريال

- نفقات تنظيف البيئة من تلوث الهواء: ٦٥ مليار ريال

- نفقات استهلاك وسائط النقل وقطع الغيار: ٥٠ مليار ريال

- نفقات خسائر حوادث السير: ٥٥ مليار ريال

- المجموع: ١١٥٧ مليار ريال

الحد من هدر الوقت

- عدد الرحلات بالمترو يومياً: ١٠٠٪ ١٥,٠٠٠,٠٠٠ رحلة

- حجم اتلاف وقت الشعب في كل رحلة (ساعة): ٤٢٪ ساعة

- قيمة كل ساعة من الوقت بالريال الايراني: ١٠٠٠ ريال

- مجموع انخفاض التكاليف: ٣٣٠ مليار ريال

التقشف في استهلاك البنزين

- الاستهلاك اليومي للبنزين: ٩,٠٠٠,٠٠٠ لتر

- سعر كلفة اللتر الواحد من البنزين للحكومة: ٩٠٠ ريال

- انخفاض استهلاك البنزين بسبب تشغيل المترو: ١٠٪

- مجموع انخفاض التكاليف: ٢٩٦ مليار ريال

التقشف في النفقات العلاجية الناجمة عن تلوث الهواء

- عدد العوائل في طهران عام ٢٠٠٤: ١,٦٠٠,٠٠٠ عائلة

- عدد المرات لمراجعة الطبيب بسبب تلوث الهواء: ١ مرة واحدة

- معدل النفقات العلاجية في كل مرة: ١٠٠,٠٠٠ ريال

- نسبة انخفاض تلوث الهواء بواسطة تشغيل المترو: ٧٪

- مجموع انخفاض النفقات: ١١ مليار ريال

التوفير الناتج عن النفقات بسبب تلوث الهواء

- عدد العوائل في مدينة طهران: ١,٦٠٠,٠٠٠

- معدل نفقات الفرد الناجمة عن تلوث الهواء: ٥٧٦,٢٤٥ ريال

- نسبة انخفاض التلوث بسبب تشغيل المترو: ٧٪

- مجموع انخفاض النفقات: ٦٥ مليار ريال

التوفير في قطع غيار السيارات

- عدد السيارات: ٨٥٠,٠٠٠ سيارة

- معدل سعر كل سيارة: ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال

- استهلاك قطع الغيار لكل سيارة في السنة الواحدة: ٥٪

- تدني استخدام السيارات اثر تشغيل المترو: ١٠٪

- مجموع خفض النفقات: ١٧٠ مليار ريال

التوفير في استهلاك السيارات

- عدد السيارات: ٨٥٠,٠٠٠ سيارة

- معدل سعر كل سيارة: ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال

- الاستهلاك السنوي للسيارة: ١٠٪

- انخفاض استخدام السيارات بسبب تشغيل المترو: ١٠٪

- مجموع انخفاض النفقات: ٣٤٠ مليار ريال

الهيكلية الادارية والمؤسسية

تم إعداد الهيكلية الادارية لشركة سكك حديد مدينة طهران وضواحيها (المترو) بشكل يتيح لها تقديم الدعم للقيام بدورها في انشاء الخطوط الجديدة للمترو وتوسيعها واستغلال الخطوط المشغلة. وتنشط في هذه الهيكلية أربع معاونات رئيسة تحت اشراف المدير العام للشركة. على أن السياسة الرئيسية المنتهجة في قسم فعاليات انشاء المترو هي الافادة من خدمات الاستشارة والمقاولين من خارج الشركة.

وفي قسم فعاليات التشغيل أنيطت مهمة الخدمات والصيانة بالمقاولين الذين تتوافر فيهم الشروط. ويبلغ عديد طاقم شركة المترو في الوقت الراهن ٣٠٠٠ موظف. ويتوقع ان يرتفع هذا الطاقم بتشغيل خطوط المترو الرقم (١) والرقم (٢) والرقم (٥) الى ٤٠٠٠ موظف على اكثر تقدير.



الفكر الإسلامي المعاصر في إيران



الفكر الإسلامي المعاصر في إيران

محمد رضا وصفي
(بيروت: دار الجديد، ٢٠٠١)

تبيّن القراءة الشمولية لكتاب **الفكر الاسلامي المعاصر في ايران ـ جدليات التقليد والتجديد** أنّه منذ دخول الاسلام إلى إيران وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تفاعل العاملان الديني والقومي في إنتاج الفكر الاسلامي في إيران. ومنذ مطلع القرن العشرين إلى يومنا هذا، هبت رياح العصر الحديث على ايران، فبدأ الاسلام في إيران يتفاعل مع الفكر السياسي والفلسفي الغربي. وفي مخاض تصاعد هذا التفاعل أنجزت ثورتان في إيران، أولاهما الثورة الدستورية عام ١٩٠٥/١٩٠٦، وثانيهما الثورة الاسلامية وتأسيس الجمهورية الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ . وبين هاتين الثورتين قامت انتفاضة تأميم النفط ـ بقيادة الدكتور مصدق وآية الله كاشاني في الخمسينات.

يشير الكاتب الى أنّ دراسة الاتجاهات الثقافية والفكرية في ايران تحتاج إلى نظرة للحوارات الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الايراني طيلة قرون، وتعتبر انّ هذه الخلفية مهمة لها. ويتعلق ايضاح هذه المهمة بجدلية الهوّية الاسلامية في إيران.

في بدايات القرن العشرين، أدركت النخب أن تبني فكرة الدستورية التشريعية كقاعدة لتقييد السلطة الملكية المستبدة وضبط هرميتها لا يمكن أن يتحقق الاّ إذا تم تقديم فهم جديد للدين خارج الإطار التقليدي. وهكذا بدأ مخاض التجديد في الفكر الديني مع الثورة الدستورية التي تلتها المرحلة التوفيقية من الخمسينات، واخيراً المرحلة التجديدية ما بعد الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ .

يوضح الكاتب بأسلوب يقارب السرد كيف أن الأهداف التي قامت عليها الثورة الاسلامية في ايران كانت مشتركة بين كثير من التيارات الدينية في إيران قبل عقود من بزوغ الثورة. وقد زاوج الخطاب الديني في المرحلتين الأخيرتين في محطاته الثلاث بين ثلاثة أنواع: الخطاب

النقلي والخطاب التقليدي والخطاب التجديدي. إذ برزت في إيران، مع منتصف القرن العشرين، فئة المثقفين الإسلاميين، وهم ليسوا من خريجي المؤسسات الأكاديمية فحسب، وإنما أيضاً من خريجي الحوزات العلمية الدينية، وهو تطور كبير لحق بالحوزات، بحيث إنها لم تعد تخرّج رجال دين فحسب، وإنما رجال دين ودنيا.

ومع دخول ايران مرحلة التوفيق العملي بين الدين والديموقراطية بعدالثورة، حاول المثقف الاسلامي الإيراني، كعضو في فئة فاعلة في المجتمع، مساعدة شعبه على التقدم ومواكبة المستقبل عبر نقد الذات وإثارة الأسئلة والخروج من الدائرة العقلية البحتة التي كانت تصرّ على عدم تفسير الامور الا من زاوية «أنا والآخر»، والانتقال الى زاوية «الآخر» كشرط لمعرفة الذات. ويوضح الكاتب ان الفئة الدينية المثقفة في مرحلة ما بعد الثورة لا تزال تسعى الى معرفة متفاعلة وشاملة، ومارست نقداً ذاتياً قادها الى طرح السؤال عن إسلامها وعن فهمها ومعرفتها به.

بناء على ما تقدم، تطرق الكاتب في الفصل الأول لتشكيل «الهوية الجامعة من خلال اندماج السلطتين السياسية والدينية» في عصر الدولة الصفوية، والتى عبرّ عنها تقدّم الفريق الاجتهادي الداعي الى مواكبة الجديد الفكري على الفريق التقليدي النقلي. وهوما يفسر أن معظم العاملين في الشأن العام الايراني، منذ مطلع القرن العشرين، على بينة ما من الشأن الفلسفي، لا سيما في أطروحاته العقلانية المختلفة.

امّا الفصل الثاني، فيتناول خطاب الفكر الجديد مقارنة بما كان من دعوات الإصلاح والإحياء في العالم الإسلامي عموماً، والعربي خصوصاً. وينتهي هذا الفصل الى تأكيد المحل الذي تبلورت فيه فكرة «القانون» في الفكر السياسي.

تأسيساً على الفصل الثاني، يرصد الفصل الثالث تبلور الفكرة القومية في الخطاب المعارض للبلاط، قياساً بما كان يجري في العالم العربي وتبلور الفكرة الإسلامية التقليدية قياساً بنظيراتها في العالم العربي. وتحت عنوان «مرحلة صياغة العقلانيات التوفيقية والأدلجة» يبسط في الفصل الرابع الأفكار التي تتيح رسم خريطة تصنيفية لأفراد النخبة والمثقفين الذين عرفتهم إيران قبل الثورة الاسلامية. وفي هذا السياق يتوقف الكاتب عند أسماء بعينها توصلاً إلى خريطة تفصّل ولا تجمل. وفي هذا الفصل يعرض فكرة الامام الخميني الدينية، فيبين الترابط بين تطور حياة الامام الشخصية، من جهة، وتطور فكره الديني والسياسي من جهة أخرى. فيستعرض الجذور العرفانية في فكره ونظرته الى تطور الانسان والحياة، والتي كانت معهودة لديه حتى في سن الشيخوخة عندما غلب خطابه السياسي على ما سواه من خطابات، ثم يعرض المرحلة الفقهية في فكره، قبل ان يصل الى المرحلة الأخيرة عندما كان الفكر السياسي الاجتماعي هوالطاغي.

ويؤكد المؤلف تلازم الفكر العرفاني عند الامام الخميني مع فكره السياسي الفقهي، كأنه يريد ان يشير الى ان نظرية ولاية الفقية هي حجر الزاوية في نظام جمهورية الاسلامية في إيران، اذ يرى أنها مستمّدة أساساً من الفكر العرفاني الذي كان يؤمن بالولاية المطلقة الّتي تبناها ابن عربي، والذي كتب الامام الخميني تعليقات مستفيضة عنه.

في الفصل الخامس يلمح الكاتب الى جذور النهج الاصلاحي القائم حالياً في إيران. بعبارة أخرى، إن النهج التجديدي الذي اتبعه الامام الخميني في حياته الفقهية والسياسية، وخصوصاً في المرحلة الأخيرة في حياته، يشكل المنطق الفكري للتيار الاصلاحي الاسلامي. وبذلك تتضح خلفية التحولات المستمرة والمتسارعة على الساحة الايرانية منذ إنتصار الثورة وحتى الآن. والكاتب يوضح، من خلال تعريفه لرموز التجديد في الفكر الديني في مرحلة ما بعد الثورة، ان هذا التجديد لم يأت من خارج الفكر القائم في إيران، وإنما من قلب الثورة ومن صلب التيار الديني المحافظ. فهويذكر في الأقسام الأخيرة من كتابه ثلاثة مفكرين معاصرين يعتبرون الآن من أبرز المجددين في الفكر الديني في ايران.

أخيراً يقول الكاتب «ان إيران تعيش اليوم ومنذ سنوات تحدي تجربة سياسية وفكرية تراهن على مستقبل الاسلام في وجهيه العملي والنظري. ومن هنا، فإن أحد أبرز السجالات التي تشهدها اليوم قوامه تعريف فكرة المواطن في مجتمع سياسي إسلامي كفرد حقوقي قائم بنفسه يتمتع بحقوق سياسية في ظل نظام لاينفي الألوهية ولايحط من قدرها. وعليه، فإن إنعقاد هذا السجال ثماراً مفهومية ناضجة سوف يُعد، بحقّ، مكسباً للنظرية السياسية الاسلامية، وهوما يتمنى الكاتب أن يكون بحثه حلقة من حلقاته. وفي هذا الصدد يمكن القول إن المؤلف حاول أن يجعل كتابه عملاً في التاريخ الثقافي والفكري، وأرى أنه في الحدود التي وضعها لنفسه قد نجح في ذلك. وسيكون هذا العمل مفيداً لنا. إذ إنني لا أعرف مثيلاً له بالعربية.

عدنان طهماسبي

وقائع إيرانية/ عربية

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ . كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

● إيران ـ الأردن

ـ أجرى العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الذي بدأ أمس زيارة لإيران، محادثات مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي تعتبر بمثابة فتح صفحة جديدة بين البلدين. إذ إنها الزيارة الرسمية الأولى التي يقوم بها عاهل أردني لطهران منذ انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

وظهر حرص إيراني ـ أردني واضح على تجاوز خلافات الماضي والتطلع نحو التعاون في الاستحقاقات المصيرية في الملفين العراقي والفلسطيني، إضافة إلى البحث في التعاون في ملف الإرهاب.

وشدد الجانب الإيراني خلال المحادثات على دعم مسيرة التعاون الإقليمي بين دول المنطقة، وخصوصاً المجاورة للعراق.

وسجل حضور لافت في المحادثات لوزير الاستخبارات الإيراني علي يونسي، الأمر الذي عزز الاعتقاد بأن ملف الأردنيين من تنظيم «القاعدة» المعتقلين في إيران كان على طاولة البحث.

وترددت معلومات أن الجانب الإيراني ينتظر من الجانب الأردني عدم السماح بأي نشاطات مستقبلية على الأراضي الأردنية لمنظمة «مجاهدي خلق» التي كانت تتخذ من العراق مقراً لها.

(الحياة، ٢٠٠٣/٩/٣)

ـ توجت إيران والأردن الصفحة الجديدة من علاقاتهما بلقاء جمع مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله السيد علي خامنئي والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، وباشتراك وجهات نظر البلدين في شأن التعاون في ملفي العراق وفلسطين، إضافة إلى تطوير العلاقات الثنائية.

ودعم آية الله خامنئي تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين البلدين. وأعرب عن قلقه للأوضاع في العراق، مشدداً على ضرورة حفظ سيادة العراق وانسحاب المحتلين فوراً، وإفساح المجال للشعب العراقي كي يتسلم زمام الأمور في بلاده.

ووجه مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية انتقادات شديدة للدور الأميركي في القضية الفلسطينية. وقال «إن الإدارة الأميركية لا يمكنها أن تضطلع بدور الوسيط المحايد لأنها دعمت الكيان الصهيوني على مدى الأعوام الخمسين الماضية. لذا، فهي تعتبر خصماً للمسلمين في القضية الفلسطينية عندما أكد أن إسرائيل «لا تلتزم بأي من الاتفاقات المبرمة،

والحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو توحيد كلمة الدول العربية والإسلامية وإصرارها على الدفاع عن الشعب الفلسطيني ودعمه».

بدوره اعتبر العاهل الأردني «أن القضيتين العراقية والفلسطينية هما من أهم المشاكل المستعصية التي يواجهها العالم الإسلامي». ورأى أن التشاور والتنسيق بين البلدين من شأنه المساهمة في الحفاظ على المصالح المشتركة وحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.

(الحياة، ٢٠٠٣/٩/٤)

ـ تسلم الرئيس الإيراني محمد خاتمي رسالة من العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني حملها إليه وزير الخارجية الأردني مروان المعشر. ويرجح بعض المراقبين أن تكون الرسالة تناولت التشديد على استكمال الخطوات التي بدأها الطرفان لدى زيارة العاهل الأردني إلى إيران في أيلول/سبتمبر الماضي، ومنها التعاون الأمني في ملف الإرهاب ومسألة المعتقلين الأردنيين لدى إيران من تنظيم القاعدة، إضافة إلى مساهمة إيران والأردن في دعم الأمن والاستقرار في العراق بحكم مجاورتهما له.

وشكل التعاون الإيراني ـ الأردني في شأن العراق محوراً أساسياً في محادثات الرئيس محمد خاتمي مع وزير الخارجية الأردني.

(الحياة، ٢٠٠٣/١١/٢٤)

● إيران ـ الإمارات العربية المتحدة

ـ أكد نائب رئيس الجمهورية الإيرانية للشؤون البرلمانية محمد علي أبطحي بعد إلقائه محاضرة في مؤتمر «الخليج: تحديات المستقبل» الذي ينظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبو ظبي أمس، أن العلاقات بين الإمارات وإيران طبيعية وجيدة. وأضاف «أن البلدين قادران على احتواء مشكلة الجزر من دون تدخل الآخرين. وأشار إلى أن دول مجل التعاون الخليجي وإيران تجاوزت أزمة الثقة، موضحاً أن علاقات بلاده متميزة مع دول المنطقة.

(الحياة، ٢٠٠٤/١/١٤)

● إيران ـ الجزائر

ـ دفعت محادثات الرئيس الإيراني محمد خاتمي ونظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة العلاقات بين البلدين في منحى جديد أكثر تطوراً، منذ أن قرر الرئيسان إعادة العلاقات الديبلوماسية إثر لقائهما في نيويورك عام ٢٠٠٠ على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بعد قطيعة بدأت عام ١٩٩١ إثر اتهام الجزائر لإيران بدعم الحركات الإسلامية، الأمر الذي نفته طهران باستمرار.

وأكد الرئيس الجزائري خلال المحادثات مع خاتمي في قصر سعد آباد أن «علاقات البلدين أخوية ومتينة. ولقد نسجناها مع الرئيس خاتمي في فترة وجيزة. إذ أرجعنا المياه إلى مجاريها، وأصبحت علاقاتنا مثمرة ومتطورة. وهي تسير نحو مزيد من التطور».

وانطلاقاً من هذه النظرة الإيجابية، كانت الإطلالة على الملفات الإقليمية الشائكة، ومنها العراق وفلسطين. وحملت إشارات الجانبين إشارات مهمة للولايات المتحدة عبر تأكيدها رفض الإرهاب والتطرف والعنف وترسيخ الديموقراطية والتنمية والدعوة إلى السلام القائم على العدالة وإلى ضرورة خروج قوات الاحتلال من العراق.

على الصعيد الثنائي تم التوقيع على خمسة اتفاقات تتناول تبادل المجرمين والتعاون القضائي والاستثمارات والنقل البحري والتعاون الاقتصادي.

(الحياة، ٢٠/١٠/٢٠٠٣)

● إيران - الخليج

- قرر وزراء المال الخليجيون بعد اجتماع عقدوه في الرياض الليلة قبل الماضية تقديم مساعدات بقيمة ٤٠٠ مليون دولار كمساهمة في إعادة إعمار مدينة بم التي دمرها زلزال يوم الجمعة، عن طريق صناديق التنمية الوطنية أو الجهات المختصة في الدول التي ليس لديها صناديق.

(الحياة، ٣١/١٢/٢٠٠٣)

● إيران - العراق

- قال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي إن طهران تعتبر تشكيل أول حكومة عراقية بعد سقوط نظام صدام حسين «خطوة نحو تسليم شؤون البلاد إلى الشعب العراقي.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن آصفي قوله «نأمل في أن تعيد الحكومة العراقية الجديدة إلى الشعب حقوقه في حكم نفسه، وأن تعيد فرض الأمن والاستقرار في البلاد في أقرب وقت ممكن». وجدد دعوة بلاده إلى مغادرة «قوات الاحتلال» العراق سريعاً.

(الحياة، ٣/٩/٢٠٠٣)

- أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي أن إيران أعربت أمس عن تحفظاتها إزاء نشر قوات تركية في العراق، مشيراً إلى أن عملية من هذا القبيل يجب أن تتم بموافقة الأمم المتحدة والشعب العراقي. وأضاف «أن كل تحرك خارج هذا الإطار لن يساهم في تحسين الوضع، بل سيزيده تعقيداً».

(الحياة، ٢٠/١٠/٢٠٠٣)

- اجتمع وزراء الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل والمصري أحمد ماهر والأردني مروان المعشر والإيراني كمال خرازي والتركي عبدالله غل والسوري فاروق الشرع والكويتي محمد سالم الصباح في دمشق أمس في غياب نظيرهم العراقي هوشيار زيباري الذي رفض دعوة وجهت إليه بعدما اعتبر أنها تأخرت. وأعرب الوزراء السبعة في ختام أول اجتماع لدول الجوار يعقد منذ سقوط النظام العراقي عن «دعم مجلس الحكم الانتقالي لتحمل مسؤولياته إلى حين قيام حكومة عراقية». كما أعربوا عن «الأمل» في أن يحضر العراق اجتماعهم المقبل المقرر في الكويت.

(الحياة، ٣/١١/٢٠٠٣)

- أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي أمس أن بلاده لن تسمح للذين قد يهددون الأمن في العراق بالدخول إليه عبر أراضيها. وقال في لقائه الأسبوعي مع الصحافيين «إن حدودنا تحت السيطرة، وإيران لن تسمح للمجموعات التي قد تهدد الأمن في العراق بعبور الحدود الدولية».

وكان مسؤولون أميركيون وبريطانيون أعلنوا أخيراً أن مجموعات معادية لقوات «التحالف» دخلت إلى العراق من الأراضي الإيرانية والسورية.

(الحياة، ٣/١١/٢٠٠٣)

- أعلنت إيران إقفال ملف الأسرى العراقيين لديها بعد أن كشفت أن عشرة آلاف أسير عراقي تقدموا بطلبات لجوء إلى إيران، وهم يعيشون الآن فيها كسائر المواطنين ويستطيعون العودة إلى بلادهم متى يشاءون حسبما قال رئيس لجنة الأسرى والمفقودين الإيرانيين العميد عبدالله نجفي الذي أضاف «أن هؤلاء اللاجئين ليسوا أسرى، وأن إيران قامت بتسليم الصليب الأحمر قائمة بأسمائهم، وأن القوانين الدولية تحظر على إيران إعلان هذه القائمة».

(الحياة، ٢٠٠٣/١١/١٠)

- أعرب الرئيس الإيراني محمد خاتمي أمس عن أمله بأن «يشهد العراق الإستقرار، وأن يتم وضع الآليات المناسبة لتطوره وازدهاره في أسرع وقت ممكن».

وجاء ذلك لدى استقبال خاتمي رئيس مجلس الحكم العراقي جلال طالباني والوفد العراقي «إننا نريد عراقاً مستقلاً وحراً. لذا ندعو إلى الإسراع في نقل السلطة إلى هذا الشعب، لأن أي تطور في العراق يؤثر في الأمن الإقليمي لجيرانه، بما في ذلك إيران».

(الحياة، ٢٠٠٣/١١/١٨)

- دعا آية الله محمد علي تسخيري ممثل مرشد الجمهورية الإيرانية أمس في النجف إلى «دستور إسلامي» يجري النقاش حالياً لإختيار الهيئة التي ستضعه، مؤكداً أن «المرجعية الشيعية تعرف مسؤولياتها. وقال في كلمة ألقاها في افتتاح معرض ثقافي «أمامكم مرحلة كتابة الدستور الإسلامي. إن المرجعية في هذا البلد تعي حساسية هذه المرحلة». وأضاف «أن المرجعية الرشيدة والحوزة العلمية تعرف مسؤولياتها وما تقتضيه هذه المرحلة».

(الحياة، ٢٠٠٣/١١/٣٠)

- تركزت المحادثات الإيرانية - التركية حول مستقبل العراق ومشروع الفيدرالية الذي ينادي به الأكراد وتدعمه الولايات المتحدة. ودعا الجانبان إلى ضرورة الحفاظ على وحدة العراق. وقال وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في مؤتمر صحافي مع نظيره التكركي عبدالله غل «ليست هناك نظرة واحدة إلى هذا المشروع بين العراقيين. لذا، فإن مجلس الحكم رجح إرجاء البحث فيه إلى ما بعد الانتهاء من وضع الدستور، نظراً إلى ما يتسم به من حساسية مفرطة... وأضاف «المهم الآن الحفاظ على وحدة العراق الترابية والوطنية».

(الحياة، ٢٠٠٤/١/١١)

- يتوجه وفد عراقي إلى إيران اليوم في زيارة تستغرق ثلاثة أيام وينتظر أن تسفر عن إبرام اتفاقات تتعلق بالترتيبات الأمنية على الحدود بين البلدين وكيفية منع تسلل عناصر «القاعدة».

وقال القاضي وائل عبد اللطيف عضو مجلس الحكم رئيس اللجنة الأمنية لخط الحدود العراقية - الإيرانية أن الوفد الذي سيرافقه يضم وزير النقل بهنان بولص ووزير التجارة علي علاوي ووكيل وزارة الداخلية للشؤون الأمنية اللواء سمير الوائلي وعدداً من المستشارين.

(الحياة، ٢٠٠٣/١٢/١١)

- أعلن وزير الاستخبارات الإيراني علي يونسي أن إيران تعتبر القرار الذي اتخذه مجلس الحكم الانتقالي العراقي بطرد عناصر «مجاهدي خلق» من العراق «إيجابياً جداً»، مؤكداً أن طهران ستكون «متساهلة» حيال العناصر الذين يسلمون أنفسهم. وفيما رفضت منظمة «مجاهدي خلق» القرار، أعلن عضو مجلس الحكم

موفق الربيعي أن سلطات بلاده لن تسلم أياً من عناصر المنظمة لطهران، كاشفاً وجود اتصالات مع بعض الدول الأوروبية لترحيلهم إليها.

(الحياة، ٢٠٠٣/١٢/١٢)

● إيران ـ السعودية

ـ قررت المملكة العربية السعودية إقامة مستشفى ميداني في مدينة بم الإيرانية التي دمرها زلزال يوم الجمعة الماضي. وأعلن القائم بأعمال السفارة الإيرانية علي عنايتي أن فريقاً طبياً من ٦٣ شخصاً من الهلال الأحمر السعودي توجه أمس الثلاثاء إلى إيران لإدارة المستشفى الذي أمر ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز بتقديمه.

(الحياة، ٢٠٠٣/١٢/٣١)

● إيران ـ سورية

ـ أجرى وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أمس محادثات مع كبار المسؤولين السوريين، وذلك عشية زيارة الرئيس بشار الأسد إلى تركيا بعد غد. وقال ناطق رئاسي إن لقاء الأسد مع خرازي «تناول تطورات الأوضاع في المنطقة، خصوصاً في العراق وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمبادرة السورية بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والتشاور والتنسيق بين البلدين».

وأوضح مسؤول سوري رفيع المستوى أن الاتصالات السورية ـ الإيرانية ـ التركية تندرج في إطار التنسيق بين الدول الثلاث في شأن المسألة العراقية بسبب قلقها من الأوضاع في العراق وإدراكها أهمية إنهاء الاحتلال ونقل السلطة إلى الشعب العراقي، إضافة إلى ضرورة «ممارسة ضغوط على إسرائيل لإزالة أسلحة الدمار الشامل لديها».

(الحياة، ٢٠٠٤/١/٤)

● إيران ـ الشرق الأوسط

ـ أعلنت إيران أمس أنها مستعدة للرد «بكامل قوتها» على أي عدوان أجنبي قد يستهدفها، في إشارة إلى معلومات صحافية عن عزم إسرائيل شن هجوم على إيران قد يستهدف منشآتها النووية. وقال الناطق باسم الحكومة عبدالله رمضان زاده «مضت سنوات ونحن نسمع هذا الكلام ولن نتردد في استخدام طاقة البلاد للدفاع عن مصالحنا ضد أي هجوم أجنبي». وأضاف «إن الآخرين يعرفون تماماً أن لا مصلحة لهم في مزاح من هذا النوع معنا».

(الحياة، ٢٠٠٣/١٠/١٤)

ـ ربط رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون بين ضرب ما وصف إسرائيلياً بأنه «معسكر للجهاد الإسلامي» في عمق الأراضي السورية، وبين العلاقات السورية ـ الإيرانية. وقال في تصريحات لصحيفة «جيروزاليم بوست» إن الهجوم جاء لتوجيه رسالة إلى سورية بأنها لا يمكن أن تساعد الإيرانيين». وأضاف «إيران تحتاج إلى الموانئ والمطارات السورية لشن أي هجوم ضدنا، وهو أمر لن تسمح به إسرائيل».

(الحياة، ٢٠٠٣/١٠/١٨)

ـ اعتبرت إسرائيل أمس البرنامج النووي الإيراني أكبر تهديد لوجودها منذ قيامها.

وأكد رئيس جهاز الإستخبارات الإسرائيلية (الموساد) مائير داغان أن البرنامج النووي الإيراني يشكل أكبر «تهديد لوجود» إسرائيل منذ قيامها في ١٩٤٨ . وقال في مداخلة أمام أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست إن إيران أصبحت قريبة من «نقطة اللاعودة» في مسألة تطوير أسلحة نووية.

(الحياة، ٢٠٠٣/١١/١٨)

● إيران ـ لبنان

ـ أعلن الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي أن بلاده تؤيد تماماً مواقف الرئيس اللبناني اميل لحود في رفض توطين الفلسطينيين واستعادة كل شبر من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

وأكد خاتمي بعد لقائه الرئيس لحود للمرة الثانية في جنيف أمس بحضور وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي أن المقاومة في لبنان هي لبنانية، ولكل اللبنانيين الفضل في إطلاقها وحمايتها. وشدد على أن لا سلام حقيقياً في الشرق الأوسط إذا لم ينته الاحتلال وتتحقق عودة اللاجئين إلى أرضهم.

(الحياة، ٢٠٠٣/١٢/١٢)

● إيران ـ مصر

ـ في لقاء هو الأول من نوعه منذ ٢٤ عاماً، طوى الرئيسان المصري حسني مبارك والإيراني محمد خاتمي في جنيف أمس صفحة القطيعة بين بلديهما. وقال الرئيس المصري بعد اللقاء الذي استغرق أكثر من ساعة في فندق انتركونتيننتال، إن «علاقاتنا مع إيران طبيعية». وأضاف «طلب الرئيس خاتمي رؤيتي لذلك جئت».

وشكل اللقاء الذي عقد على هامش القمة العالمية لمجتمع المعلومات حدثاً استثنائياً. إذ إن قادة مصر وإيران لم يلتقوا منذ انتصار الثورة الإسلامية في طهران عام ١٩٧٩ .

(الحياة، ٢٠٠٣/١٢/١١)

ـ أعلنت إيران أمس أنها وجهت دعوة للرئيس المصري حسني مبارك لزيارتها، وسط دلائل على سعي البلدين إلى إعادة بناء الجسور الديبلوماسية التي انقطعت في أعقاب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ .

وقال الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي «وجهت إيران الدعوة إلى مبارك لحضور اجتماع للدول الإسلامية في طهران في شباط».

(الحياة، ٢٠٠٣/١٢/١٥)

ـ سجل ملف العلاقات الإيرانية ـ المصرية تطوراً جديداً مع إعلان الرئيس الإيراني محمد خاتمي بدء محادثات بين إيرن ومصر، معرباً عن أمله بأن تتحقق النتائج المرجوة منها. وأكد للصحافيين أمس «أن إرادة الطرفين تكمن في العمل على أزالة العوائق الموجودة، بما يؤدي إلى إنهاء القطيعة في العلاقات.

(الحياة، ٢٠٠٣/١٢/٢٤)

ـ أكد وزير الخارجية المصري أحمد ماهر الإعلان قريباً لعودة العلاقات مع طهران، مشيراً إلى اتصالات مستمرة بين البلدين منذ لقاء الرئيسين حسني مبارك ومحمد خاتمي في جنيف الشهر الماضي.

وقال ماهر «يجب عدم التسرع. فالأمور

تسـير في الاتجـاه السليم وعلينا الانتظار للوصول إلى النتائج المرجوة». وأضـاف «ليس لدينا ما نعلنه اليوم حول هذا الموضـوع، لكننا سنعلنه قريباً».

(الحياة، ٩/١/٢٠٠٤)

ـ خطت إيران خطوة مـهـمـة نحـو تطبـيع العلاقات مع مصر أمس، بعدما طلبت الحكومة من بلدية طهـران تغـيـيـر اسم شـارع خـالد الإسـلامـبـولي، قـاتل الرئيس المصـري أنور السـادات إلى مـحـمـد الدرة، الطفل الفلسطيني الذي قـضى بين يدي والده برصـاص الجـيش الإسرائيلي بعد اندلاع الانتفاضـة الثانيـة عام ٢٠٠٠ . في مـوازاة ذلك، أعلن وزير الخـارجيـة المصري أحمد مـاهر أن توقيع الرئيس المصري أنور السـادات اتفاقات «كمب ديفيد» مع إسرائيل «مـشكلة أصـبـحت من الماضـي» بين القـاهرة وطهران.

ونقلت وكـالة الجـمـهـورية الإسـلامـيـة الإيرانية الرسمية عن ماهر أن طهران والقاهرة تعـمـلان من أجل المصـالحـة ولن «تكون إثارة مشكلة كمب ديفيد مثمرة لأنها لم تعد قائمة وأصـبـحت من الماضي». وأضـاف أن «هناك تغييرات كبيرة. وأعتقد أن هذه القضية انتهت بين إيران ومـصـر. ومـا هـو قـائم اليـوم هو الاهتمام بتعاون بين مصر وإيران».

(الحياة، ٦/١/٢٠٠٤)

ـ أكدت أوسـاط رسـمـيـة في كل من طهـران والقاهرة أن اتصالات تجري حالياً بين وزارتي الخـارجية الإيرانية والمصرية لوضع اللمسات الأخـيـرة على صـيـغـة البـيـان المشـتـرك الذي سيتضـمن إعلان عودة العلاقات الديبلوماسـيـة إلى طبيعتـها بين البلدين بعد أكثر من عقدين من القطيعة.

وأكد مـحـمـد علي أبطحي مـسـاعـد الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية أمس أن الجانبين لم يضعـا أي شروط مسبقة لاستئناف العلاقات الديبلوماسية. وقال إنه يتم حالياً إعداد المراحل الأخـيـرة لمعاودة العـلاقـات مع مـصـر. وأضـاف أن إيران قطعت عـلاقـاتهـا مع مـصـر بسـبب القـضـيـة الفلسطينية، وأن «استـئناف العـلاقـات في هذه الظروف من شـأنه أن يكون مؤثراً في مساعدة الشعب الفلسطيني».

(الحياة، ٨/١/٢٠٠٤)

فصلنامه

ایران وعرب

شماره هشتم - سال سوم - بهار ۲۰۰٤

- فصلنامه ایران وعرب پذیرای مقالات کلیه پژوهشگران در عرصه های مسائل مربوط به این حوزه می باشد.

فصلية
ايران والعرب



شماره هشتم – سال سوم – بهار ٢٠٠٤

دیدگاه

□ آینده خاورمیانه وروابط ایران وعراق — سید حسین موسوی ٤

مطالعات

□ جنگ عراق وموازنه قوا در بلاد شام وپیرامون آن — رحمان قهرمان پور ٩

□ دیدگاه اسلام در مورد حقوق بشر: اصول دموکراسی دینی — جاد مقدسی ٢٩

□ تمدن جدید اسلامی — عطاء الله مهاجرانی ٣٥

□ ثبات یا بی ثباتی — أبو القاسم قاسمزاده ٤١

□ فرهنگ سیاسی عشایری و دوران پهلوی اول و دوم — محمود سریع القلم ٥٣

□ نفت وگاز: تحرکات جدید وادوات کهنه — پیژن خواجه پور ٧٧

□ شاخصهای مربوط به دگرگونی در بازار نیروی کار در ایران در ٤ دهه اخیر — محسن نظری ٩١

□ فرصتهای شغلی در روستا ها و روشهای توسعه آن در جمهوری اسلامي ایران — علي خزاعی ١١٧

□ قطار زیر زمیني تهران: چشم اندازهای آینده — تهیه شده توسط مدیریت مترو – تهران ١٣٢

معرفي ونقد کتاب

□ اندیشه معاصر اسلامی در ایران — عدنان طهماسبی ١٦١

رویدادها

□ رویدادهای ایران و عرب ١٦٧

آینده خاورمیانه وروابط ایران وعراق

محافل سیاسی منطقه ای و بین المللی در مقطع اخیر در مورد تحولات شگرفی سخن می گویند که منطقه خاورمیانه در آینده نزدیك شاهد آن خواهد بود. در این راستا حوادث جاری در عراق صرفاً آغاز وپیش در آمدی براین تحولات بحساب می آیند. دموکراتیزه کردن جوامع خاورمیانه به صورت کلام روزمره تمامی جریانات سیاسی در آمده است بطوریکه ابراز مخالفت با برنامه امریکا موسوم به خاورمیانه بزرگ به شکلی است که گوئی این برنامه در هر صورت اجرا خواهد شد. کشورهائی که خود را در معرض اجرای این تحولات وبرنامه خاورمیانه می دانند، اقداماتی در راستای ارزیابی اوضاع کنونی خود و بدست دادن دور نمائی از «فرهنگ آینده» آغاز کرد ه اند بطور یکه در بعضی کشورهای عربی بویژه کشورهای عربی خلیج فارس، بخش آموزش وپرورش دستخوش تحولاتی خواهدشد. از سوی دیگر در محافل سیاسی وفرهنگی ایران سخن از دورنمای روابط ایران واعراب در آینده و حال مطرح میباشد زیرا هر رویدادی در منطقه خاورمیانه در تمامی کشورهای همسایه تاثیر گذار است. همکاری موجود میان ایران وعربستان سعودی و مشورتهای موجود بین ایران ودیگر کشورهای عربی نظیر سوریه ولبنان، پاسخ مناسبی برای کسانی است که در میزان جدی بودن ایران در برقراری روابط مستحکم با کشورهای عربی تردید می کنند ازسوی دیگر درست است که مشکلاتی در شیوه های آموزش در بعضی کشورهای عربی وجود دارد اما بعضی از مقولات اساسی بویژه در ارتباط با موضعگیری عربی ـ اسلامی در قبال اسرائیل نیز وجود دارد که نباید به هیچ وجه تغییر یابد. نغمه سرداده شده در مورد لزوم تغییر این آموزه ها در واقع ناشی از تاثیر پذیری مفرط از ایده های غربی است که در دوران استعمار شکل گرفته وتاامروز ادامه حیات یافته اند. در هر صورت کشورهای عربی واسلامی از مشترکات کافی برای ایجاد وحدت میان خود بر خوردارند.

سید حسین موسوی

رحمان قهرمان پور*

آثار استراتژیك جنگ عراق، بر منطقه ی شامات

به نظر قهرمان پور منطقه بلاد شام که شامل سوریه، لبنان، اردن، عراق وفلسطین میشود همواره از نقش قابل ملاحظه وبا اهمیتی در موازنه استراتژیك قوا درخاورمیانه برخوردار بوده است. جایگاه عراق در قلب منطقه بلاد شام وتوان این کشور در تاثیر گذاری در معادلات مربوط به موازنه قوا در این منطقه، نیروهای بین المللی وجهانی را به تلاش پیگیر برای حفظ تمامیت ارضی این کشور سوق داده است. نویسنده در چهارچوب بررسی عملکرد کشورهای منطقه بلاد شام از بعد موازنه قوا در منطقه، منافع بازیگران اصلی در منطقه نظیر ایران وعربستان، ترکیا واسرائیل ومصر را در گیرودار تحولات جاری در منطقه بلاد شام برمی شمرد وتاکید میکند که ایجاد تحول در خاورمیانه، مستلزم ایجاد تحول در منطقه بلاد شام میباشد. قهرمان پور در نوشتار خود پیامدها وآثار استراتژیك جنگ امریکا علیه عراق را از پنج زاویه بررسی کرده است که عبارتند از:

- تغییر موازنه قوا در منطقه بلاد شام.
- جا انداختن روند حل وفصل میان اعراب واسرائیل.
- پیوند دادن منطقه بلاد شام به منطقه خلیج فارس.
- سلاح کشتار جمعی و کنترل روند تسلیحاتی.
- در حاشیه قرار دادن نخبگان نظامی ونظامی گری.

نویسنده چنین نتیجه گیری میکند که هدف امریکا از بر پا کردن وراه انداختن جنگ علیه عراق، تغییر دادن معادلات امنیتی موجود در منطقه خاورمیانه میباشد.

* دانشجوی دوره دکترای علوم سیاسی دانشگاه شهید بهشتی.

جاد مقدسی*

دیدگاه اسلام در مورد حقوق بشر: اصول دموکراسی دینی

نویسنده تاکید میکند که دیدگاه دینی با موضوع حقوق بشر در درجه اول بعنوان مسائل اخلاقی بر خورد وتعامل دارد که در ارتباط بسیار ارگانیك با مفهوم خیر وشر، ثواب وعقاب وعدالت وستم میباشد. هرگونه خلل وگزند به این امور دوگانه باعث بروز کاستی مشابهی در حقوق طبیعی انسانی میشود. زمانیکه ادیان الهی احکام خود را در ارتباط با انسان وضع می کنند، طبیعی است که این احکام با موضوع حق الهی گره خواهد خورد. با توجه به این مقدمه آقای مقدسی در نوشتار خود چنین در نظر میگیرد که بیانه جهانی حقوق بشر که در سپتامبر ۱۹۸۱ مطرح گردید، در متن وروح حاکم برخود مبتنی بر آیات قرآن مجید میباشد. وی بدین ترتیب افکار تعدادی از اندیشمندان نظیر محمد ارکون در این خصوص که بیانیه حقوق بشر گونه ای دنباله روی وغرب زدگی است را ردّ کرده عنوان میسازد که اهداف اصلی دین که در دین اسلام بیان شده است، مبنای اصلی انقلاب معرفتي در عرصه حقوق بشر بحساب می إید.

(*) نویسنده عرب، مقیم در ژنو.

عطاء الله مهاجرانی*

تمدن جدید اسلامی

ازدید نویسنده، بر پائی جمهوری اسلامی ایران، عملاً باعث شکل گیری تمدن جدیدی شده است. این استنتاج مبتنی بر مقدمات زیر میباشد:

- خواست واراده ایجاد وساخت تمدن در انقلاب، دولت وملت ایران وجود دارد؛
- ملت ایران از تجربة وپیش زمینه لازم برای ساخت تمدن برخوردار است؛
- اسلام نظامی است که تمدن ساز است؛
- ابداع گری شرط لازم برای ایجاد تمدن بشمار می إید؛
- ابداع گری بر مبنای آزادی و دانش و شناخت صورت می پذیرد.

نویسنده در این راستا خواهان هدایت سیاستهای معمول در ایران بسوی معرفت وشناخت علمی و توسعه وگسترش آزادیها میشود تا ایران بتواند شاهد عصر طلائی دیگری در تاریخ خود باتکیه بر تجربه و اراده تمدن ساز باشد.

* استاد جامعی و کاتب.

أبو القاسم قاسمزاده*

ثبات یا بی ثباتی

در این نوشتار شرایط وتحولات منطقه خاورمیانه وجهان در ارتباط با ثبات بوجود آمده در اثر نمایش قدرت جناح راست افراطی امریکا به ریاست جرج بوش بعد از حوادث ۱۱ سپتامبر ۲۰۰۱ مورد بررسی قرار گرفته است زیرا بوش موضوع مبارزه با تروریسم وخطر سلاح کشتار جمعی را به صورت عوامل اصلی تهدید کننده صلح وثبات وأمنیت جهانی معرفی کرده است اما تعریف جامع ومانعی از مفهوم «تروریسم» بدست نمیدهد و بیانی از «تروریستها» ودولتهایی که بدبختی را برای ملتهای مظلوم بارمغان آورده اند، ارائه نداده و کشورهائی که سلاح کشتار جمعی را تولید کرده وبفروش رسانده اند، مطرح نساخته است. در این راستا جنگ روانی برپاشد ه از سوی دوایر و ابسته به واشنگتن و تل آویو علیه جهان اسلام وعباراتي نظير «اسلام دين حامي تروريسم است» و «تروریستها مسلمان هستند» جو کاملاً مسمومی را بوجود آورد انده بطور یکه اکثر کشورهای اسلامی تلاش خود را قبل از هرکار دیگر در جهت خنثی سازی این حملت تبلیغاتی بکار گرفته اند. نویسنده در پایان تاکید دارد وضعیت بی ثباتی موجود درکشورهای عربی واسلامی ایجاب میکند تا شرایط وأوضاع واقعی منطقه ای وجهانی را از زاویه ای متفاوت با زاویه نگاه امریکا واسرائیل مورد بررسی قرار گیرد.

* نویسنده و روزنامه نگار ایرانی.

محمود سریع القلم*

مبانی عشیره ای فرهنگ سیاسی ایران
دوره پهلوی اول و دوم

نویسنده در نوشتار خویش تلاش کرده است تا نقش عشایر و دخالت آنها در امور سیاسی واداری کشور را در دوران پهلوی بشکافد. اگر چه نقش عشایر در طول دوران مزبور بسیار محدود بود اما سن فرهنگی عشایری همچنان حاکم بود زیرا هیچ سیستم جایگزین رقیبی برای آن وجود نداشت. رضا شاه بر این باور بود که با پایان دوره بدویت می بایست کلیه احاد ملت را در مناطق ثابت همچون دیگر ملتهای متمدن جهان اسکان داد. هدف از این رویکرد پائین آوردن عشایر ازکوهها واسکان آنها در شهرها وروستاها وآموزش دادن فرهنگ شهری به آنها بود با اینحال علی رغم تحول بوجود آمده در ساختار حاکمیت وطبقات جامعه، فرهنگ سیاسی در دوران پهلوی هیچ تفاوت قابل ملاحظه ای با فرهنگ حاکم در دوره قاجار نداشت زیرا رضا شاه صرفاً نظامیان را بجای رؤسای عشایر وملاکان روی کار آورده بود. بنظر نویسنده فرهنگ عشایری در فرهنگ سیاسی نخبگان سیاسی وعموم مردم وجود دارد بطور یکه ابراز مخالفت با دیدگاهای متفاوت و عدم قبول انتقاد و قدرت طلبی مفرط و ... تماماً از آثار برجای مانده از ذهنیت عشایری میباشد که بر ریشه و تار وپود جامعه ایران در کلیه سطوح حاکم است ودر ساختار های سیاسی گوناگون حتی پس از فروپاشی رژیم پهلوی نیز ادامه حیات یافته است.

* دانشیار روابط بین الملل دانشگاه شهید بهشتی.

پژن خواجه پور*

نفت وگـاز: تحرك هاى جديد، ابزارهاى قديمى

تاریخ معاصر ایران بشکل ویژه ای بانفت ترکیب شده است، هرچند که تلاشهای زیادی از طرف دولتهای پیاپی در ایران در راستهای کاستن از تکیه بر منابع نفتی صورت گرفته است. بخش نفت وگاز امروزه از مهمترین ابعاد اقتصاد ایران برای جذب سرمایه گذاریهای خارجی بشمار می آید. نویسنده با توجه به این واقعیت تاکید میکند که ایران در ارتباط باجذب سرمایه گذاریها و فن آوریها با مشکلاتی در دو دهه آینده رو برو خواهد شد که ناشی از وجود موانع قانونی وسیاست داخلی میباشد. این در حالیست که موانع موجود در سیاست خارجی، بر طرف شده است. بهمین دلیل نیز می بایست توجه واهتمام بسیار جدی در ارتباط با مسائل قانونی وسیاست داخلی مبذول شود زیرا هرگونه تاخیری در بر طرف کردن این مشکلات، حرکت و دینامیزم جذب سرمایه گذاریها را با کندی مواجه خواهد ساخت که این امر پیامد های نا مطلوبی را بر آینده اقتصادی وسیاسی ایران بدنبال خواهد داشت. نویسنده در ارتباط با بعد قانونی، مطالعات و بررسی های دقیقی را درمورد چهارچوب های قانونی معمول در کشورهای دیگر برای یافتن راه حل مناسب وکار ساز بعمل آورده است. در خصوص سیاست داخلی، بنظر نویسنده در پیش گرفتن شفافیت و مطرح کردن چهارچوب های کلی مربوط به اجرای گفتگو و روشنگری نیروهای سیاسی واجتماعی در مورد تحولات جهانی جاری در صنعت نفت ونیاز ایران به سرمایه گذاریها وفن آوریهای خارجی مهتمرین عناصر ایجاد جو مناسب برای شکوفائی اقتصادی بحساب میاید.

(*) پژوهشگر ایرانی.

محسن نظری*

مشخصه های تحول بازار نیروی کار ایران در چهار دهه اخیر(۱۳۷۵-۱۳۳۵)

نویسنده در این مقاله با اشاره به تحولات موجود در عرصه بازار کار مبادرت به بررسی تحولی می نماید که در ماهیت نیروی کار در ایران رخ داده است. وی با توجه به این مبنا نتیجه میگیرد که:

- میانگین عمومی کار وفعالیت در ایران پا ئین است و این موضوع تاثیر منفی بر اقتصاد کشور باقي میگذارد.
- بخش کشاورزی در ارتباط با اشتغال زائی، نا توان میباشد.
- دولت ظرف دو دهه اخیر نقش اساسی در ایجاد فرصتهای شغلی داشته است ولذا می بایست در آینده در بعد ایجاد فرصتهای شغلی در بخش های غیر دولتی فعال باشد.

(*) استاد دانشگاه بو علی همدان.

علی خزاعی*

بررسی تحولات اشتغال روستائی وراههای گسترش آن

خزاعی با اشاره به پدیده بیکاری و افزایش مهاجرت از روستا به شهر و کاهش بازده ناشی از فعالیتهای کشاورزی به بررسی موضوع فرصتهای شغلی در روستاها وراه های گسترش آن در ایران می پردازد زیرا اشتغال زائی در روستاها از حجم مهاجرت روستائیان به شهر ها میکاهد. نویسنده در این راستا راهکارهای زیر را پیشنهاد میکند:

- تغییر خط تولید در بخش خیاطی یا دوخت ودوز لباسهای دارای تقاضای اند ك به تولید لباسهای مورد استقبال بازار.

- گونا گون سازی کلاهای تولید شده در صنایع روستائی وتولید روستائی بعض از کالاهای ساده ای که صنایع بزرگ به آنها نیاز دارند.

- افزایش اهتمام نسبت به صنایع وستائی که مصرف آنها در شهرها روبه افزایش است زیرا اینکار باعث انتقال ثروت از شهر به روستا میشود.

(*) پژوهشگر ایرانی.

تهیه شده توسط مدیریت مترو ـ تهران

متروی تهران: چشم اندازهای آینده

شهر تهران بعنوان پایتخت جمهوری اسلامی ایران و باتوجه به جایگاه سیاسی آن، موقعیت وجایگاه اصلی را در میان شهرهای کشور از ابعاد اقتصادی، اجتماعی وفرهنگی اشغال کرده است. این شهر ظرف ۲۰ سال گذشته گستره بسیار زیادی داشته است ودرسال ۱۹۵۶ شرکت «واحد» تأسیس شد در حالیکه جمعیت تهران در آن تاریخ تنها ۱,۵ میلیون نفر بود اما اکنون این جمعیت به بیش از ۸ میلیون رسیده است که در صورت در نظر گرفتن سکان شهرهای پیرامون تهران بالغ به ۱۲ میلیون نفر میشود. با توجه به این واقعیت، وجود شبکه حمل ونقل کار آمد دارای قدرت جذب لازم وسرعت کافی ودرجه آلوده کنندگی پائین از اهمیت فوق العاده بر خوردا راست. ساخت این وسیله از سال ۱۹۷۵ از جمله اهداف اصلی شرکت راه آهن تهران وحومه (شرکت مترو) بوده است. این شرکت با راه اندازی خطوط (۱) و (۲) و (۳) مترو زیر زمینی بطول ٦۰ کیلومتر در ٢٦ ایستگاه توانست سرعت وپاکیزکی محیط زیست ودر عین حال نقل وانتقال آسان را در تهران تحقق بخشد. از آغاز را ه اندازی مترو درسال ۱۹۹۸ تا ژوئن ۲۰۰۲ بیش از ۳۵۰ هزار مسافر در روز از این وسیله استفاده کرده اند که برابر با انرژی و توان بیش از ٤ میلیون اتوبوس یا ٤٥ میلیون تاکسی است. پژوهشهای دقیق نشان داده است که تهران نیاز به ۸ خط مترو وپنج خط ارتباطی برای شهرهای اطراف خود دارد اما به توجه به هزینه بسیار بالای این پروژه، بهتر است آنرا به بخشهای متفاوت تقسیم کرد وشهرداری وبخش خصوصی یا یاری مالی دولت این هزینه ها را متقبل شوند.

فصلية إيران والعرب

قسيمة اشتراك

أرجو تسجيل اشتراكي بنسخة عدد....................

ابتداء من العدد .... ولمدة عام (..................)

■ مرفق شيك بقيمة (..)

صادر لأمر مجلة فصلية إيران والعرب

■ حول مبلغ (..)

إلى حساب المجلة لدى بنك بيروت رقم: ٠٥٨٦-٣٧٠-٤٠٢

الاسم: ....

العنوان: ....

ص.ب.: .... هاتف / فاكس: ....

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

الاشتراك السنوي

بما فيه أجور البريد

لبنان	أفراد	٣٠ دولاراً	مؤسسات	٤٠ دولاراً
إيران	أفراد	٣٠ دولاراً	مؤسسات	٤٠ دولاراً
دول عربية	أفراد	٤٠ دولاراً	مؤسسات	٦٠ دولاراً
دول أخرى	أفراد	٦٠ دولاراً	مؤسسات	٨٠ دولاراً

ترسل الطلبات إلى

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط / مجلة فصلية إيران والعرب

بئر حسن - شارع السفارات

ص.ب.: ١١٣/٥٦٦٩ - هاتف وفاكس: ٠١/٨٣٣٦٩٨

Iranian-Arab Affairs Quarterly

Issue 8 - Year 3 - Spring 2004

Contents

Opinion

- The Future of the Middle East and the Arab - Iranian Relations — **Sayed Hussein Musavi** 4

Articles

- The Iraq War and the Balance of Power in the Arab East — **Rahman Kahraman Pour** 9
- Islam's View of Human Rights Outlines the Features of Religious Democracy — **Jad Maqdisi** 29
- The New Islamic Civilisation — **Ataa Allah Mouhajarani** 35
- Stability or Instabiliy in the Middle East — **Abulkasim Kasimzadah** 41
- Tribal Political Culture in the First and Second Bahlavi Regimes — **Mahmood Sarioghalam** 53
- Oil and Gas : New Moves by Old Means — **Beigen KHaaje Pour** 77
- Changes in the Iranian Workforce Market in the Last Four Decades — **Muhsin Nazari** 91
- Rural Job Oportunities in Iran and Means of Their Development — **Ali Khuzai** 117
- The Future Prospects of Tehran's Metro — **Edited By Tehran's Metro Authority** 132

Book Review

- Contemporary Islamic Thouht in Iran — **Adnan Tahmasbi** 161

Chronology of Events

- Arab - Iranian Chronology of Events - (September 2003 - January 2004) 167

Summary (in Persian)





Iranian-Arab Affairs Quarterly

مرکز پژوهشهای علمی و مطالعات
استراتژیک خاور میانه

مركز الأبحاث العلمية والدراسات
الاستراتيجية للشرق الأوسط

Center For Scientific Research and Middle East Strategic Studies

Center For Scientific Research and Middle East Strategic Studies

Specialized in strategic and policy issues of the Middle East region.

Objectives:

- Studies these issues through the interaction of the region's countries including Iran.
- Follows up political and economic international trends and their impact on the Middle East region.
- Focuses on Iranian developments and Arab-Iranian relations.
- Emphasizes analysis of regional international developments of the Middle East
- Organizes roundtables, seminars and conferences between Iranian and Arab affairs for the purposes of mutual understanding.
- Is concerned with studying the relations between the countries of the region with a special focus on the Arab - Iranian relations.
- For this purpose, the center holds scientific meetings and seminars, and organizes specialized discussions. It also prepares relevant researchs. In addition it publishes several books, periodicals and publications that are related to its field.

Address

Beirut office
Bir Hassan - Embassies Street
Shati' - al Aaj Bldg.
Tel:01/833698 - Fax: 01/833698
P.O.Box: 113/5669 Beirut - Lebanon
e mail: fasleyat@middleeast-iran.com

Tehran office
20 Sahid Naderi St.- Keshavarz Blvd.
Tahran- Iran
P.O. Box: 14155 - 4576 - Fax:8969565
Tel: (009821) 8961770/8966722/8964282
e mail: merc@irost.com

Iranian-Arab Affairs QUARTERLY

8

Issue 8 - Year 3 - Spring 2004

The Middle East and the Arab - Iranian relations

The Iraq War and the Balance of Power in the Arab East

Islam's View of Human Rights

Oil and Gas in Iran : Obstacles and Solutions

The Future Prospects of Tehran's Metro

...s in the Workforce in the Islamic Republic of Iran





Design: M.Momayez